

میرزا کاظم مشهور بمقام تاج کاظمینی

بازرسی شد

۲۶ - ۲۷

بازدید شد

۱۳۸۴

۰۴

۳۳۸۷/۹/۱۲

اسکن شد

۱۱۲۹۶۶

شماره ثبت کتاب

۷۸۶۶۳

۱۱۲۹۶۶

موضوع

مؤلف

محمود بن ابی القاسم

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتابخانه الاربابی بن یحیی ابی رباب

شماره ثبت

۱۲۰۵۲

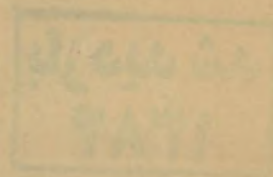
۸۳۴۵

خطی - فهرست شده

۱۲۰۵۲



15.05



۱۵۰۵۵

فهرس ما اشتملت عليه آثر الاله

تشتمل هذه الرسالة على مقدمة وثلاث مقالات وخاتمة والمقدمة
في ذكر وجوه التحريف والتغيير التي دغم المحدث العصر مصنف فضل
الخطاب قواعدها القرآن وما يتعلق بذلك من مقالاته لكي يعرف
محل الكلام معه والمقالة الأولى في ذكر اقوال علمائنا في التحريف و
نقل عباراتهم في ذلك وفيها التنبه على خطأ المحدث المذكور في نسبة
القول بالتحريف الى جماعة لا يقيد عبارتهم ذلك بل ربما افاد بعضها
نفي التحريف والمقالة الثامنة في تحقيق السلسلة حسب ما يقتضيه
الادلة وقد ذكر فيها مقامان من الكلام الاول في التحريفات
المنافية لقواثر القرآن المتداول الموجوبين للدين عن النبي
كتبدل الكلمات وزيادتها وزيادة بعض الحروف ونقصه وذكر فيها مضامنا
الى قيام البرهان على تواثر القرآن ان ذلك لم يرد هب اليه سوى
شاذ من القائلين بالتحريف قد سبقهم اجماع المسلمين على خلافهم
ولحقهم بل قامت ضرورية الدين على خلافهم وان التزاع في تحريف
انما هو

انما هو في النقائص التي لا ينافي نقصها تواثر القرآن الموجوب وقد
ذكر في ذلك شواهد من كلماتهم حتى في عبار القائلين بالتحريف
الثاني في التحريف الغير المنافي لذلك كالتقص وتزيب السور
والاي وحدها والعمدة منها النقص فان الامر في اعادة
الترتيب الحدوث هي وعدة دليل النقص لاخبار الكثرة
الدالة على وقوعه القرآن عموما خصوصا التي لو لمعارضتها
بكتير من الموهنا والمعارضات التي توجب صرفها عن ظهورها
لكان الواجب اخذ بظواهرها الا انها موهنة بعدة من
الموهنا والمعارضات وقد انشأها في الرسالة الى اثني عشر
ومعارضات ما تضمنته مطاوى الكلام من هنا اعرض
مشهور العلماء اخذ بظواهرها ولو لها بنا وبلا اقرها ما ان
شيئا في كشف الغطاء والمقالة الثالثة في ترتيب الامم التي
بها المحدث المذكور لا يثبت التحريف وقد انشأها الى اثني عشر
والخاتمة في بيان مفاصد القول بالتحريف على اختاره المحدث
المذكور من تعميم تبدل الكلمات وزيادتها وسناعتة تلك
المفاصد بما يلحق في بطلان القول به ترتيب تلك المفاصد عليه

هذه رسالة كشف الانبياء كيف كانت الابواب

وبسم الله الرحمن الرحيم نستعين

الحمد لله الذي انزل على عبده الكتاب لم يجعل له عوجا قيما لينذر
باسا شديدا لمن لا يذنب ويبشر المؤمنين والصلوة والسلام على من
اتبعته بالذكر الحكيم والفرار العظيم محمد خاتم النبيين سيد
المسلمين وعلى اله الائمة المتجيبين خزنه علمه وراجه وحيه الذين
خصهم الله بعلم التنزيل وجعله لهم مرجع معرفته ما فيه من
التفسير والتاويل صلوة دائمة دء وامن لسموا والارضين اما بعد فيقول
العبد الذنب الاتم محمدي بن ابي القاسم عفي الله عنهما اني
ما كنت في دهشة موشنة وحشة مدهشة مما دهي الاسلام في
في هذا الزمان من تكاثر الفرق الضالة الذين قد احتشوا
ضعفا من كل جانب وكان ممن قد علم الناس فيهم
ولم يخف على ذلك بصائر ضلالهم لم يزلوا يمسكون منهم في
صماء ولحنية عميا حتى حدثت فيهم فرقة جديدة انستهم

سلام

سائر الفتن وهونت مخنتهم سائر الحق لان غيرهما من تلك الفرق لم يتجدد
اصل هذا الدين ولم تقطن على الاسلام والمسلمين وان اذكرت جملة من
ضرورياته واستباحات كثير من منكراته وقد احرقت هذه الفرقة
دين المسلمين وطغنت في نبوت خاتم النبيين قد اشربوا في قلوبهم حب
النصارى فاستخرجوا من كتبهم شبهات فاسدة وايرادات على
الاسلام باردة زعموا انها مطال جلييلة وايرادات محكمة غير غلييلة
فاخذوا في القاء تلك الشبهات على امثالهم من الجهلة والشاذقة
بها مع اشباههم من السفلة الذين لا يستدلون فيها الى الجواب ولا يحسنون
كل قيلة من خرفة موافقة للصواب وقد اضافوا الى ذلك الخرافات
خرافات اخر من عند انفسهم يكتونها عرج والبصا والعلما و
يبدونها بالجهلة والسفهاء وانما كما قال ابو الطيب
واذا ما خلا الجبين بارض طلب الطعن وحده والثرالا
فتارة ينكرون شق القبر يشبهه ان موثخي الافرنجة لم
يذكروه في تواريحهم ولو وقع ذلك لتعرض له المؤمنون
واخرى يبطلون بقاء امام الزمان بدعوى ان موثخي النصارى قد

ضبطوا اعمار السابقين ولم يعهد فيهم من تجاوز المائة والخمسين واكثر
يبدون الشبهة في اعجاز القرآن ودلالته على نبوة نبينا عليه السلام
بدعوى وقوع التحريف في القرآن من المنافقين كما هو المحكى عن حبيب
ميرزا الحق المصداق صريح عبارة اربينك الانجيز في راسه
حيث ذكر فيها ما حاصله انه لا يمكن التمسك في اثبات نبوة محمد
بالقرآن ولا بالاحكام الماثورة عنه قال اما القرآن فلانه قد حرق
بعد محمد من شرار اصحابه باغراق المسلمين واما الاخبار الماثورة
عنه فلانها اولى بالتحريف واحق بالتغيير فان شرار الامة اذا
كانت هذه حالهم في كتاب بينهم المنزل بزعمهم من السما فبحر
اخبار احق واجد فلا يعتد بشي منهما في اثبات نبوته وهذه
الخرافات وامثالها وان نتج بها هؤلاء الجملة الا انها اوهى
العنكبوت الذئب هو اوهن البيوت ولا يستحق مؤودها الجواب
لوضوح ضعفها عند اولى الابواب في الشبهة الاخيرة فانها
تحتاج في الحجة الى الجواب حيث قد وقع القول به من بعض محدثينا
وتبعهم بعض الاخباريين من متأخرينا وكنا نترقب ان يكتب

بعض

بعض طائفة من السالفة في ابطال هذه الشبهة وازاحة هذه العلة فيينا نكتب
ذلك فاذا برسالته قد انتشرت بين الناس تسمى لفصل الخطاب في تحريف
كتاب بالارباب لتصنيف الفاضل الباز في المحدث الكامل الحاج
امين زحسين النوري دام تاييده وقد اثبت في جو التحريف التغيير في
القرآن وحاصل مفاد رسالته ان القرآن المتداول اليوم بين المسلمين
كتاب مؤلف من كلام الله تعالى وكلام المنافقين حيث زعم انه قد بدلت
كلمات كثيرة منه بكلمات المنافقين وزيدت ونقصت منه كلمات
ومحرف كل محرفة منه كلمات ومبوضعة بالتقديم والتأخير
ونقصت منه آيات وسور وقدم بعضها على بعض فصار بذلك
كتابا جديدا مغايرا لما انزل على النبي واثبت فيه ما ثبتت علمائنا
في التورية والابحار من التفسير والتحريف والتبديل واطال الله
في مشاركة القرآن له مما ذلك زاعما انه قد وقع في كتابنا ما وقع
في ذين الكتابين مستدلا عليه الاخبار الواردة في ان كلاما
وقع في الامم السابقة يقع في هذه الامة حذو والنقل بالكل
والقدرة بالقوة ونسب القول بالتحريف الى محمد هو القدر وجل المحذرين

وأساطين المتأخرين وأقطع من جميع لك انكاده تواتر صدق
 عن النبي بل تواتر كثير من معجزاته التي استدلت بها على نبوته في كتب
 الكلام الى غير ذلك مما لا يمكن ان يقضى منه العجب العجائب وبلغني عن بعض
 اهل الكتاب انهم اتصروا بهذا الكتاب للطمع على القرآن بالتحريف
 فرائب الخطب قد عظم والشمه قد قويت ورتخت في الازهار
 وكاد ان تكون تلك الرسالة من اعظم المطامع على الاسلام فاستغفر
 الله ثم ان الكتب ساله اوضح فيها حقيقة الحال وابتين فيها ما تقتضيه
 الادلة وما ذهب اليه علماء في هذا المجال وقد علم الله مني اني
 لم اقصد بذلك التشيع على هذا الفاضل وانا مقصد بوجه الشك
 انصا والدين وازاحة تلك الشبهة القبيحة عن اذن المسلمين
 فيها انا مشاع فيما هممت به مستعينا بالله ثم وسعيتها بكشف
 الارتياب تحريف كتاب بآداب رتبها على مقدمه
 وثلاث مقالات خاتمة **اما المقدمة** ففي ذكر وجوه
 التحريف التي ذكرها المحدث المذكور وزعم وقوعها في القرآن
 وما يتعلق بذلك من مقالاته لكي يعلم محل الكلام معه فتقوله
 قد

قد عقد الفاضل المذكور لبيان اقسام الاختلاف والتغير
 لمسكن حصوله في القرآن والتمتع دخوله فيه مقدمه وذكر فيها ما
 هذه عبارته اعلم ان التغير اما بالزيادة او بالنقص او بالتبدل
 وهو راجع اليها معا فان من بدل حرفا محرف وقد نقص حرفا زاد
 آخر مراتب تفصيل لقران السورة والاية والكلمة والمحرف
 والترتيب بين السور وبين الاي بين الكلمات وعد بعضهم
 منها حد ودالاى والسور والتبدل اما مع اختلاف المعنى
 او مع بقاءه وربما يجتمع بعضهما مع بعض فالصو كثيرة
 الاولى زيادة السورة ولا ريب في امتناعها قال الله تعالى
 وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فاذا تو ابسوة من مثله الثانية
 تبدل السورة وهي كالاولى الثالثة نقصا السورة وهو كسوق
 المحقد وسوق المخلع وسوق الولاية الرابعة زيادة الاية كما
 تبدلها وهما مستقيان بالاجماع وليس في اخبار التغير ما يد
 على وقوعها بل فيها ما يفيها كما ياتي الشاسنة نقصانها
 وهي كباقي الاقسام غير متميزة مثاله والعصران الانسان

خسرانته فيه الى اخر الدهر انتهى ما اردنا نقله ثم اخذ في ذكر باقي
وجوه التحريف الممكنة مضافا الى الصورة الثالثة والسادسة
وعدهمها زيادة الكلمة وامثلة لمن تتبع رسالته كثيرة منها زيادة
في قوله ثم يستلونها ^{في} الا فقال زيادة او في قوله ثم فابعد
منها او مثلها وزيادة من في قوله ثم حتى تفقوا لما تجو الى غير ذلك
تماما يحده المتصفح لرسالته ومنها نقصان الكلمات وذكر امثلة
كثيرة منها نقصان كلمة في على في مواضع ونقصا ^ن لا محذ ^ب بعد
ثم وامن بني ورسو نقصان صلوة العصر بعد قوله واصلوا ^{سطح}
الى غير ذلك من الموارد ومنها تبديل الكلمة بغيرها وامثلة لمن ^{تصفح}
رسالته كثيرة جدا كتبدل ال محمد بال عمران في قوله ثم ان الله ^{صطف}
ادم ونوحا وال ابراهيم وال عمران على العالمين وقبلة الى المراق
بالى المراق في اية الوضوء وتبدل وتجعلون شكركم بزرركم وتبدل
ما بينت في سورة الفاتحة بالذين انعمت وتبدل غير الضالين بالضالين
وتبدل وقال الظالمون بقوله وبئس الذين ظلموا وتبدل بولايتهم
الشياطين بما ستلوا الشياطين في قوله ثم واتبعوا ما ستلوا الشياطين
على

على ملك سليمان وقبلة لضعفاء باذله في قوله ثم ولقد نصركم الله
ببدر وانتم اذله وتبدل والمؤمنون بالمؤمنون في قوله ثم فقل ^{علا}
فبئس الله عملكم ورسو والمؤمنون الى غير ذلك من التبدلات التي
يجدها المستمع لرسالته ومنها زيادة الحرف كزيادة الف واللام
في قوله ثم رب اغفر لي واللام ومنها نقصان الحرف كقصان ا هـ
في قوله ثم كنتم خير امة اخرجت للناس من نعم المزل كنتم خير امة
ونقصان الياء من ترابا في قوله ثم باليتنى كنت ترابا بدعوان المزل
كنت ترابا ومنها تبديل الحرف في الرسالة كتبديل الواو بالياء
في قوله التائبين العابدين الاية وكان حق العبارة ان يقول كتبدل
اليات بالواو وان الموحى في المصحف التائبون العابدون
ومنها تبديل الحركات بعضها باخر كيعصرون ويعصرون ^{لفظه} الضمة
والفتحة بالكسرة وعلي علي في قوله وهذا صراط على مستقيم
ومنها تبديل الساكنين بالحركة كتبديل الحسب بكون السين و
رفع الثابت كالأول وفتح الاخيرة في قوله انجب الذين كفروا
الاية قال بلقي صو التبدل ياتي في محله ومنها الترتيبين كرسو

قال وامثله كثيرة فان الموجوف مصحف امير المؤمنين تقديم السور
المكية على المدنية ومنها الترتيب بين الاقوال وامثله ايضا كثيرة
فان في مصحف امير المؤمنين قدمت الايات المنسوخة على الناسخة
ومنها الترتيب بين الكلمات قال وامثله ايضا كثيرة كقوله نعم انك
على بينة من ربك وتتلوه شاهدا اماما ورحمة ومن قبله كتاب موسى
والمجوس وتتلوه شاهدا منه ومن قبله كتاب موسى اماما ورحمة وقوله
وما هي الا حيوات الدنيا نحن ونموت الموجوفون في نجي قوله نعم يا
مريم اقنتي واركعي واسجدي والوجود اسجدى اركعي وقوله تعالى
وجاءت سكرة الحق بالهوت والموجوس سكرة الموت بالحق ومنها
حدا الاي قال كحد قوله ثم صراط الذين فانه ولا الضالين عنده
وعند كل من عدا البسملة جزء من السورة وعليهم عند جمع من الضالين
الى ان قال بل على اراه من زوال القرآن على وجه واحد يزيد
الاختلاف والتغير على ما ذكرنا بعد الخط ما اختلف عليه القراء
انتمى اوردنا نقله وحاصل مفاد ما سمعته من كلامه امتناع
اربع من جنس التغير وهي زيادة السورة والاية وتبديلها وامكان
باني

باقى القول وليس مراد مجرد الامكان وان لم يعلم الوقوع كيف والاد
التي استدلت بها على التحريف لو تمت اثبت الوقوع دون مجرد الامكان
وليس مراد مجرد العلم الاجمالي بالوقوع وان لم يعلم تفاصيلها
الخاصة ولم يحكم بها كك شرا على الذي يظهر من كلامه وجوب الحكم
بوقوع التحريفات الخاصة التي تضمنتها الاحاديث ولزوم التدوين
بوقوعها كذلك نظر منه الى محبة تلك الاحاديث اثبات ما تضمنتها
وان لم تعد العلم التفصيلي بذلك الخصوصيات كما يستفاد ذلك من
كثير من كلماته قال عند ذكر الدليل الثاني عشر من ادلة التحريف
وهو اخبار الدالة على خصوصيات التحريفات الواقعة القران
ما هذه عبارته واعلم ان تلك الاخبار ومنقولة من الكتب المعتمدة
التي عليها معمول اصحابنا في اثبات الاحكام الشرعية والامار
البنوية الا كتاب القران لا حديث محمد السيكافه ضعفه
ائمة الرجال فالواجب علينا ذكر بعض القران الدالة على جواز
الاستئناس بهذا الكتاب ليكون حاله كحال غيره مما نقلنا عنه
في هذا الباب ثم اخذ في تصحيح الرجوع الى كتاب السيارى بعد

الاعتراف بشهادة علماء الرجال بفساد مذهبهم قال في آخر الدليل المذكور
بعد الفراغ من إيراد تلك الأخبار وقد وفيما بعد الله تعالى بما وعده
من ذكر ما ورد من الأخبار والدالة على تغيير المواضع المخصصة من القرآن
المستحقة لشروط الاستدلال بها سنداً ودلالة الخالية عما يؤيده
سوى شبهات ضعيفة أوردها المانعون نذكرها مع الجواب
عنها ثم اخذ في ذكر تلك الإيرادات والجواب عنها وذكر جملة الإيرادات
بعضهم بأن تلك الأخبار ضعيفة الأسناد فلا تصلح للاحتجاج ^{بها}
عنه بما هذه عبارة من الجواب بعد الغرض عدم الحاجة إلى التخصيص ^{الأسناد}
على النحو المصطلح خصوصاً إذا وجد الخبر في مثل الكافي وما يقرب منه
وكفاية مجرد الطعن بالصدور ولو بالقرائن الخارجية كما عليه
القداء وبلغوا في الكثرة بحيث لا يمكن ردها إن فيها جملة
الصحاح فضعافها منجزة بها صالحة للاقتداء عليها وذكر
أيضاً من جملة تلك الإيرادات ما ذكره بعضهم من إعراض ^{الكل}
صحاب تلك الأخبار وإجابته منع إعراضهم إن أريد
أو الأكثر وإن أريد البعض فأعراضهم لا يجب وهذا قاله
يشتد

أذ لا يشترط في العمل بالخبر أن لا يكون على خلافه فتوى أصلاً
وهذه العبارة كما ترى ظاهرة بل صريحة في دعوى حجية تلك الأخبار
في إثبات مداليلها ولو كان المراد إفادة تلك الأخبار العلم ^{حال}
بوقوع التحريف في الجملة لكفاه في ذلك مجرد كثرة تلك الأخبار
وبلغها حد التواتر معنى كما ادعاه أيضاً ولم يخرج في ذلك إلى
تصحيح الأسناد وتصحيح كتاب السائر والقول بأن ضعافها
منجزة بالصحاح إلى غير ذلك من الشواهد في عبارة فما حصل
مفاد كلامه أن التحريفات الخاصة التي قد تضمنتها الأخبار
معلومة بالعلم الإجمالي العقلي والتفصيلي الشرعي فوجب للدين
بوقوعها كذلك وترتيب آثار القرآنية عليها وذلك لا ينافي
عدم جواز خصوص القراءة بها من بين تلك الآثار ^{على}
التزامه بعدم الجواز نظر إلى الأخبار والناحية من القراءة بها
كذلك الحكمة النقية إلى أن يظهر لقائهم الآن في بعض
كلماته إيماء إلى جواز القراءة أيضاً بالزيادات المروية عنها
بعد القدرة والإطلاع وإن القراءة بها أفضل وأكثر وأبواباً

قال في رد استدل الثانيين بما ورد من قرابة السور القرآنية
وختم القرآن وإن المراد منها القران المتداول في هذه عبارته
في جملة كلامه ثم إن التوازي المذكور إما للوجوه خاصة كما هو الظاهر
من الروايات ويكون المشتمل على المحذوف زبده من لم يذكره
لعدم القدرة على تحصيله أو هو الثاني وإنما يجزى قارى الناقص
به تفصيلا من الله لعدم كونهم سببا للنقص إلى آخر ما ذكره ولا
ينبغي أن قوله ويكون المشتمل على المحذوف ازيد منه لم يذكره
لعدم القدرة على تحصيله في إيماء إلى جواز القراءة به بعد القدرة
على تحصيله من أخبارهم إن لم يكن ظاهرا فيه فقد برهن أن بعض
القائلين بالتحريف كما حدثت الجوازي في الدرر النجفية
قد أنكر وقوع التحريف في خصوص آيات الأحكام بل الذي يظهر
منه في الكتاب المذكور هو اختصاص التحريف بخصوص ما يتعلق
بفضائل أهل البيت ومنه الباعضاء ومنه الفاضل المحدث
وقوع التحريف في آيات الأحكام أيتم وتنظر في كلام المحدث
الجوازي بعد نقل كلامه نظر منه إلى ورود جملة من الأخبار
بوقوع

بوقوع التحريف فيها أيتم فقد ورد سقوط بعض آيات القرآن في التام
بعض آيات الأحكام مثل ما ورد من سقوط أكثر من ثلث القرآن
بين قوله ثم إن ختم القرآن في التام في التام وقوله فأنكروا ما
لكم من التام وما ورد في سقوط بعض آيات الأحكام مثل ما ورد أنه
قد سقط من القرآن قوله والنج والنج إذا رينا فان جوه التام
ورد في تبديل بعض الكلمات وزيادة بعض في تلك الآيات مثل ما ورد
من تبديل إلى المرافى في آية الوضوء المرافى وتبديل فامضوا
ذكر الله بفا سعا في آية الجمعة وتبديل قبل عدته من بلعدن
في آية العدة وتبديل وأعدل بذوى عدل في آية الشهادة وتبديل
عن في قوله ليسألونك عن الأنفال إلى غير ذلك مما يجده في تصحيح
لرسالة ولعل لبناء على حجية تلك الأخبار في إثبات التحريفات
الخاصة كما ذكره الفاضل المذكور لا بد من الالتزام بوقوع التحريف
في آيات الأحكام أيتم وأعلم أن لأن القول بالتحريف على اعتبار
هذا المحدث حيث حتمه لتبديل الكلمات وزيادة فيها وزيادة
بعض الحروف ونقصه هو عدم نواتها ما بين الدينين من النج

وذلك لاشتماله على ليس منه كما صرح به في مواضع من كلامه
 منها ما ذكره في الدليل العاشر من ادلته على التعريف حيث قال
 ما هذه عبارة الدليل العاشر انه لا امكان لاختلاف بين ال
 الاسلام في تعلق اختلافات كثيرة وتغييرات غير محصورة في كلمات
 القرآن وحروفه وهيئاته من زيادة كلمة ونقصانها وزيادة
 حرف ونقصانه وتبديل كلمة اثبات اخرى وتاثير لفظ وتغيير
 واقراده مرة وجعله اخرى وامثال ذلك من وجوه التغيير الذي
 مر ذكرها الى ان بلغ من الكثرة بمكان خرج عن اندراج تحت
 الضبط فاستقر اراء المحققين الى الاختيار واختاره سبعة منهم
 او عشرة بما فيه من الاختلاف الى ان قال وحيث ان القرآن نزل
 في جميع مراتبه بنحو واحد لا تغيير فيه ولا اختلاف كان جميع ما ذكره
 غير الوجه الواحد المجموع المرتد فيه غير متضمن الى رسول الله وقرآن
 القرآن به قرآنه بغير ما انزل الله وظاهر ان الصحف الموجهة للقرآن
 غير خالص من نفسه او اكثره فيصح غير مطابق لما انزل عليه
 اعجازا وهو المقصود انتهى وهو صريح فيما ذكرناه من اللازم
 ولازم

لا يبين الفرق

ولازم هذه المقالة تفسر الاجال والاحتمال الى مساو الفاظ
 القرآن مما لم يرو فيه تحريف فصلا عما روي في التعريف لا بعد
 امكان وقوع التعريف والتبديل في الكلمات وميقن وقوية في حجة
 منها تفصيلا او اجالا فتفتح باب الاحتمال فيما لم يرو فيه التعريف
 ايضا اذ لعل في الباقي ايضا تغييرا لم يستثنه الاثمة عما سبق ولم
 يعزل الياسا ولا مدفع لجد الاحتمال بعد الالتزام بما ذكره فلا
 يبقى حجة في كتاب الله يقطع بصدره على النبي بجميع الفاظها
 الخاصة وان شئت قلت اذا انتفى التواتر في بعض الذي
 ذكر فيه بتبدل الكلمات وزيادة ونقصان بعض الحروف ونقص
 انتفى التواتر عما الباقي الذي لم يرو فيه شيء منها ولم يمكن اثبات
 التواتر فيه بوجه لعدم امكان التفكيك بين اجزاء القرآن
 في التواتر اذ ليس بعض القرآن او في التواتر من بعض الا لا
 يتواتر القرآن الا ان هذه جملة التي في ايدي المسلمين اليوم
 يسمى قانا المرسوم بين الدفين قد تداولتها المسلمين كما
 شيعتهم وعامة عربهم وعجمهم علماء مصر وجهها القمري

بعد عصر الزمان النبي ثم ينقلها الخلفاء السلف عن نبيهم ولا ريب
ان هذا المعنى لا يختص عند المسلمين ببعض القرآن من بعض
فان تم في الكل والا فلا اذ ليس رواة بعض خاص من القرآن
نقلت اكثر من رواة الباقى ونقلت يكون ذلك لبعض
بتواتر الكلمات من غيره ولو كان في القرآن سورة او آية تواتر
الكلمات من غيرها كانت الفاتحة لتدولها بين المسلمين فتأ
رجالهم ورجالهم معادهم وكبارهم في صلواتهم الواجبة والمنهية
من زمن النبي الى زماننا وسماع المسلمين لها من النبي صلى الله عليه وسلم
في كل يوم وليلة ثلث مرات في صلوة الجمعة ومثل ذلك في باقي
بتواتره ومع ذلك لم يزل يجمع هذا الفاضل من تبدل الكلمات
فكيف يمكن دعوا تواتر اللفاظ في غيرها وقد صرح بما ذكرناه
في جملة كلامه في دليل العاشر من أدلته على التحريف فقال ما هذه
عبارة اوبان يوق اذا لم يكن اعتدالهم في حفظ القرآن وصيانتهم
عن طرق الاختلافات بمقام لم يحفظوا سورة الفاتحة كما هي قد
كانوا يتلون بها في كل يوم ثلاث عديدة في ازيد من عشرين سنة وكانوا
يعملونها

بمعونتها عنهم كان حتى قرأ بعضهم مالك وبعضهم مالك وبعضهم
مالك وبعضهم مالك وبعضهم مالك وبعضهم اهدنا وبعضهم رشدا
وبعضهم صراط وبعضهم سراط وبعضهم زراط وبعضهم صراط الله
وبعضهم صراط من وبعضهم ولا الضالين وبعضهم غير الضالين
وهكذا في اختلاف الحواشي كلها تها وذكرنا في قوله تعالى عليهم سبعة
وجوه والمفرد من ان المنزل المقر عليهم واحد لم يحفظهم
غيرها مما لم يكن لهم ضرورة الى تلاوتها في كل سنة مرة مثلا
بحيث يلزم منه ذكرنا من التحريف والتقصا اولى بل هو ح
في غاية الوضوح انتهى كلامه وهو صريح في ما ذكرنا من عدم تواتر
الفاظ القرآن عندهم حتى في امر يوفيه تحريف كما هو واضح لا
يخفى وستعرف نشأ الله ثم فشا هذه المقالة وانه خلاف
اجماع المسلمين فانك لا تجد مسلما لا يقطع بصحة شيء من آيات
القرآن بالفاظها الخاصة عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم نقله عن هذا الفاضل
من نفيه زيادة السبق والاية وتبدلها في القرآن لا يقطع قطعية
ما بين الدتين مع هذه المقالة فان قطعية الكل بقطعية اجزاء فاذ

انتقلت القطعة عن الاجزاء انتقلت عن الكل وقطعة عناوين التور
والاي من غير علم بخصوصيات الفاظها لا يبعد في قطعة القرآن المتكلمة
عليها بين المسلمين ا ترى المسلمين يعقدون في القرآن صدوقا
التور والاي من النبي من غير علم بخصوصيات الفاظها ولا اظنك
تخطئ بعد مراجعة وجدانهم مع ان نفي الزيادة عن المذكورين
انما هو من حيث دلالته لا لقوله فاقول من مثله على عدم زيادة
السورة او تبدلها وقيام الابعاع على عدم زيادة الآية وتبدلها
من حيث لو ان نقل ما بين النقيض عن النبي كما هو ذلك قطعت
العلماء ان الذي يستفاد من كلامه هو عدم توارد نقل القرآن
في نسخة واحدة في القصة الاولى من مقدمات كتابه والدليل الثاني
من ادلة على وقوع التعريف غير ذلك من كتابه وحاصل كلامه
فيها ان القرآن لم يكن مجموعا في زمن النبي بل كان متفرقا في الصحف
وجزء النخل وصفائح الحجارة والالواح والاكثاف وكانت تلك
المتفرقات مجموعا عند النبي خلف فراشه وورثها امير المؤمنين
بعده فجمع القرآن منها بوسيلة منه اليه في جمعة ثم انا به الى القاء

المر

وعرضه عليهم فابوا ان يقبلوه وقالوا لا حاجة لنا فيه عندنا مثل
الذي عندك فاخذوا حجة عنهم لما دعي من اعراضهم عنه ثم امر الكوف
والثاني زيد بن ثابت وسعيد بن العاص وعبد الرحمن بن الحارث
بن هشام وعبد الله بن الزبير بحجة قال في محلي دليل الثاني ان
الجامعين لهم اصحاب الصحيفة ابو بكر وعمر وعثمان وابو عبد
وسعد بن ابوقاص وعبد الرحمن بن عوف ومعاوية واستعانوا
بزيد بن ثابت وقال في كيفية جمعهم ما حاصله ان القوم لم يجتمعوا
جموعه من علم منهم بالقران بل نادى من ادعى منهم ان من كان عنده
شي من لقران فليأتنا به فانهم الناس اعندهم منه فكل اية شهد
بها مثله انما هي القران كتبها في المصحف وكلما انفرد به شاهد
واحد لم يقبلوه منه ولم يكتبوه ومع ذلك حرفوا القران بانظرا
فاسقطوا وغيره او بدلو احبا اقتضت اراهم ثم لما وحي عثمان
جمع المصحف ثانيا فغير ما غير واسقط ما اسقط وحرق او مرق
سائر المصاحف واجتمع الناس على مصحف وهو الوجوه التي المتداول
بين المسلمين هذا حاصل كلامه في سند القران المتداول ولا ريب اننا

باني جميع تفصيله

تواتره على هذا الوجه فان سند رجع الى جميع جماعة من المنافقين
المعيرين المبطلين بشهادة شاهدين مرتدين ممن كان بني
وقد ذكر في بعض كلامه ان المؤمنين من اصحاب رسول الله ص كما
واجب رد وعاروا من الله لم ياتهم بشي من القرآن وانما اتاهم
ابائهم ولا ريب ان مثل ذلك لا يرجع الى الخبر الواحد الصحيح السند
فصل في التواتر وما يوضح ذلك من كلامه تمام الايضاح ما ذكره
عند ذكر كلمة المنافقين في الرد على السيد المحقق البغدادي شراح
الوافية والفاضل الكلباني قدما حيث امتد لا نقى التحريف بتوفي
الدواعي على نقل القرآن الموجب لتواتره في العادة وذكر ان ذلك
خصيات توجب القطع بتواتره كما ستسمع تفصيل ذلك في كلامها
في المقالة الاولى انهم لم يجاب هذا الفا من الدليل المذكور
كلام طويل حاصله النقص ولا بالتورية فان الدواعي قد فرت
على نقلها مع وقوع التحريف فيها مرتين واطال الكلام في ذلك
تمام الاطالة وثانها يكتسب من الاحكام التي الداعي على ضبطها
اكثر من حفظ كل آية من القرآن قال وقد شاع الخلف

فيها ولم يبلغ ما ورد فيها اقل من مراتب التواتر وعدمها الاذان و
الصوت والوضوء والتكبير في الصلوة وقول امين بعد الحمد صلوة امين
فان جميع ذلك مما اتفق الدواعي على نقله مع وقوع الخلاف بين الشيعة
والعامة في تفاصيل بعضها مشروعية بعض وثالثها النص على
خلافه امير المؤمنين كما تعتقد الامامية بثبوت التواتر وانكره العامة من
فضلاء تواتره عندهم قال لم يذكر احد في يوم السقيفة ولا امير المؤمنين
في مناشداته وتعداد فضائله ولا ابا بامير تقضى العادة بوضوح حالها
كيوم وفات النبي الخلف فيه وكثير من المعاجز ذكر في التسمية وتبين
وتكلموا بكلمة الذب نزول النجم وحيوة بعض الاموات وتعيشة بنين
وامثالها وكذلك مواضع قبور عثمان وعائشة ومعه شدة اعتناء
العامة بشانهم فان الدواعي متوفرة على نقل جميع ذلك لم يتوان في
منها وخامسا بالحل وحاصله ان الدواعي على حفظ القرآن انما اتفقت
للمؤمنين من اصحاب رسول الله ص وهم الافلون دون المنافقين
وصغفاء الايمان منهم وهم الاكثرون مع ان الاقرب الى حفظ
القرآن منهم كتاب الوحي الذين شرح حالهم في الكفر الباطني

اتفاق في الدليل الثاني من أدلته على التحريف فكيف يتبعه منهم
 لحفظ القرآن وتقصيرهم فيه هذا حاصل كلامه وهو كونه في
 نواز القرآن ولم يكتف بذلك حتى ظن على معجزات النبي الشهور
 التي تمسك بها المتكلمون في الكتب الكلامية لإثبات نبوته ففي
 التواتر عنها أيم فقال في دليل كلامه المتقدم في الرد على السيد الخو
 ما هذه عيانه وأما مثل تكلم الشمس والحيوات الصامتة ونسج الحصى
 وانجار الماء من بين الأصابع عدم الظل في الشمس وسير الغمامة
 مع حيث سار فهو الوضوح بمكان لا يخفى على ذي شعور ولم يبلغوا
 منها حدا أقل التواتر مع كثرة الدعوى بل جليلة منها انتهى إلى الحاد
 من القضاة أو بعض سائرها انتهى كلامه وليست عري إذا انتفى
 التواتر عن القرآن الذي هو أعظم معجزات النبي ومن معجزاته
 المشهورة التي تمسك بها المتكلمون في إثبات نبوته فالذي
 يتبع للمسلمين بعد ذلك وهم يتمسكون في إثبات نبوة نبيهم
 وهل هو الأقول من غير دليل اللهم إلا أن يدعى تواتر معجزة
 خارجية عن المذكورات كشق القمر وهو كاذب بعد انكار تواتر القرآن

في التواتر
 في التواتر
 في التواتر

فانه ليس في معجزاته من معجزة هي أو التواتر من القرآن فإذا انتفى كونه
 التواتر فيه مع هذه الشهرة العظيمة ولما للمسلمين عليه
 بعيدا وكيف يمكن إثبات التواتر في غيره عالم يبلغ مبلغ القرآن
 في الوضوح أو يدعي أن الأجناس المتعلقة بجميع المعجزات يحصل
 التواتر الغوث بعد بعض خوارق العادة أعني وان لم يبلغ ما
 نعلق بكل منها حد التواتر وهو كاذب على ما بعد ذلك من جليلة منها انتهى
 للأحسان القضاة أو سائرها مع أنه خلاف معتقد المسلمين في
 في الإسلام وهذا لا يوجد بينهم خاصة تنقل عنه متواترا معجزة مع
 فلا مناصح عن القول بتواتر القرآن لتداول النبي كما هو معتقد
 المسلمين من غير شك ما ذكره من الاستدلال بنفي زيادة
 وتبدلها بقوله ثم فاقوا بقرينة من مثله في غريب الاستدلال فانه
 استدلال لقطعية القرآن بالقرآن وهو صحيح وأما تمسكه
 بالإجماع على نفي زيادة الآية وتبدلها فالظاهر أنه أخذ من كلام
 جماعة من الأساطين ممن ياتي ذكرهم حيث نفوا الزيادة في
 القرآن وأدعوا عليه إجماعهم وذكروا أن الخلاف في التحريف إنما

في التواتر
 في التواتر
 في التواتر

ولا يفي شبه معقد جامعهم لمطلق الزيادة حتى الكلمة والحرف وكذلك
 تبديل الكلمات فان من بدل كلمة بأخرى فقد نادر ونقص على سبيل
 في كلام الشيخ الأكبر الشيخ جعفر في كشف الغطاء التفسير في الزيادة في القرآن
 حتى الكلمة والحرف تبعاً على إجماع المسلمين بل الضرورة من اللفظ
 بل الذين في كلامهم على نفي زيادة خصوصاً لا يترفع في كلامهم بل الذي
 بمطابقة كل ما فهمت مقصودهم من الزيادة هو افادة لفيد
 وغيره من أن ما بين الدفين كلمة كلام الله وليس شيء من كلام
 البشر كما سمعنا الله عند نقل كلامه مقصود الكل عند التحقيق
 الإجماع على نفي الزيادة هو الإجماع على أن ما بين الدفين هو الشيء
 الذي هو نقيض مقصود هذا الفاضل واستدلال الإجماع المذكور في
 غير محله مع أنكاره توازن القرآن وتسمع أنتم من يد تحقيق ذلك
 في المقالة الثانية ثم هذا حاصل ما يستفاد من كلام هذا الفاضل
 في وجوه التعريف ما يتعلق بها ونعوذ بالله من فتن آخر الزمان
 وسنعرف أنتم فما رجع ما ذكره بأوضح بيان بعون
 الله الملك المتعال

المقالة الأولى

المقالة الأولى في ذكر أقوال علماءنا في تحريف القرآن فقوله الله
 التوفيق اختلف علماءنا في تحريف القرآن في الجملة فلا أكثر من على أكثر
 بل المحدث الجبر في الدرر الجفينة على عدم وقوع التحريف
 بل ادعى جمع من الأساطين الأصحاب الإجماع بل الضرورة عليه
قال الصادق في إزالة الاعتقادات اعتقادنا أن القرآن
 الذي أنزل الله ثم على نبي محمد هو ما بين الدفين وهو ما في أيدي
 الناس ليس بأكثر من ذلك إلى أن قال من رب الدنيا أنا نقول أنه
 أكثر من ذلك فهو كاذب ما ذكر من نواقبه أنه كل شيء القبل
 ونواب من ختم القرآن كله وجوز قرآنه سونين في ركعة والتمحي
 القرآن بين سونين في ركعة فربما تصديق لما قلناه في امر القرآن
 وإن مبلغه ما في أيدي الناس كل ما ذكر من أنه من القرآن الذي
 كله في ليلة واحدة وأنه لا يجوز أن يختم القرآن في أقل من ثلثة أيام
 تصديق لما قلناه أيضاً بل نقول أنه قد نزل من الوحي الذي
 ليس القرآن بل وجميع إلى القرآن لكان مبلغه مقدار سبع عشرة
 الف ليلة وذلك مثل قول جبرئيل للنبي أن الله يقول لك يا محمد

في قوله تعالى
 وما بين الدفين
 كلمة كلام الله
 وليس شيء من كلام
 البشر
 كما سمعنا الله عند
 نقل كلامه
 مقصود الكل عند
 التحقيق
 الإجماع على نفي
 الزيادة هو الإجماع
 على أن ما بين
 الدفين هو الشيء
 الذي هو نقيض
 مقصود هذا
 الفاضل

في قوله تعالى
 وما بين الدفين
 كلمة كلام الله
 وليس شيء من كلام
 البشر
 كما سمعنا الله عند
 نقل كلامه
 مقصود الكل عند
 التحقيق
 الإجماع على نفي
 الزيادة هو الإجماع
 على أن ما بين
 الدفين هو الشيء
 الذي هو نقيض
 مقصود هذا
 الفاضل

دار خافي مثل ما ادرى ومثل قوله اني نفعنا الناس عداؤهم
ومثل قوله عشر اشئت فانك عيت ثم ذكر جلة من الاحاديث
القدسية الى ان قال ومثل هذا كثير كله في ليس بقرآن ولو
كان قرآنا لكان مقدرا به وموصولا اليه غير مفصول عنه كما قال
امير المؤمنين لما جمعه فلما اجابه فقال هذا كتاب الله ربكم كما
انزل على نبيكم ليرز فيه حرف ولم ينقص منه حرف فقالوا لا
حاجة لنا فيه عندنا مثل الذي عندك فانصرف وهو يقول
فبيدوه ورائه ظهورهم واشتروا به ثمنا قليلا فبئس
ما يشترون انتم في كلامه رفع مقامه **وقال علم الهدى**
السيد المرتضى رحمه الله في الحكي عن اجوبة مسائل الطر البليغا
ان العلم بصحة نقل القرآن كالعلم بالبلدان والحدوث الكبار
والوقائع العظام والكتب المشهورة واشعاع العرب بالمسطورة
فان العناية اشندت والدواعي توفرت على فقه وحرارة
وبلغت الى حد لم يباخر فيما ذكرناه لان القرآن معجزة النبوة
وما خلا العلوم الشرعية والاحكام الدينية وعلماء الاملا
فهو بزا

هذا هو العلم
بالحق والبرهان

قد بلغوا في حفظهم وحمايتهم العناية حتى عرفوا كل شئ في اختلاف فيه من
اعرابه وقرائنه وحروفه واياته فكيف يجوز ان يكون مغيرا او
منقوصا مع العناية الصادقة والضبط الشديد وقال الله في
الحكي عنه ايضا ان العلم بتفصيل القرآن وابعاضة في صحفه
كالعلم بحلته وجرى ذلك مجرى ما علم ضرورة من الكتب المصنفة
لكتاب سويده والمزني فان اهل العناية بهذا الشأن يعلمون
من تفصيلها ما يعلمونه من جملتها حتى لو ان مدخلا ادخل في كتاب
سويده بابا في التواريخ لكان الكتاب اعرف من غيره وعلم انه ملحق وليس
اصل الكتاب وكانت القول في كتاب النبي في معلوم ان العناية بنقل
القرآن وضبطه ضبط من العناية بضبط كتاب سويده وداوين
الشعر او ذكره انما يحكي عنه ان القرآن كان على عهد رسول الله
مجموعا لقاعا على هو عليه السلام واستدل به على الكتابان القرآن
كان يدرس ويحفظ جميعه في ذلك الزمان حتى عيّن على جامعة من العلماء
في حفظهم لئلا يسهووا في النسيان وتبلى عليه وان جماعة من العلماء
مثل عبد الله بن مسعود وابي بن كعب وغيرهما ختموا القرآن على النبي

عدة ختمات وكل ذلك يدل بآدنى ما على انه كان مجموعاً مرشداً
 غير متهو ولا مبتوث وذكره ان من خالفه في ذلك من الامامية
 والخشوية لا يبعد بخلافهم فان الخلاف في ذلك عضاف الى قوم
 اصحاب الحديث نقلوا اخباراً ضعيفة ظنوا صحتها لا يرجع اليها
 على معلوم المقطوع على صحة انتهى كلامه في مقامه وقال شيخنا
 الطائفة في المحكي تبياناً ما الكلام في زيادته ونقصانه
 يعني القرآن فما لا يليق ببلان الزيادة فيه جميع على بطلانه ونقصانه
 فالظاهر ان من هذه المسائل خلافه وهو الا يتو بالصحيح من
 مذهبه كما نضره الرخصة وهو الظاهر من الروايات غير انه
 دويت روايات كثيرة من جهة العامة والخاصة بنقصان
 كثير من آي القرآن ونقل شيء من موضع الى موضع لكن طوعها
 الاحاد التي لا ترجح عليها والاولى اعراض عن ما تركه التشاغل بها
 لا يمكن تأويلها ولو صح لما كان ذلك طعننا على ما هو موجود
 بين الفريقين فان ذلك معلوم صحة لا يغيره احد من الامم ولا يدينه
 دراية متناصرة بالحق على قرأته والتمسك بما فيه وقرأته

نقل كل من
 الشيخين في
 الطائفة

اختلاف

اختلاف الاخبار في الفرع اليه عرضها عليه وافقه عليه وما
 يخالفه يحجب به بل يفت لليه قد وردت عن النبي رواية لا
 يد منها الحدان قال في مختلف في التقليدين ان تمسكهم بقرآن
 تفضلوا الكتاب الله وعرفوا هل يتبين انهم المان بغير قاضية
 على المحض وهذا يدل على انه موجود في كل عصر لا يجوز ان يكون
 الامامة بالانقضاء على التمسك به كما ان اهل البيت ومن يبعث
 قوله حاصل في كل وقت واذا كان الوجود بيننا مجعاً على صحة
 فينبغي ان نتشغل بتفسيره وترك ما سواه انتهى كلامه في موضعين
 مقامه وقال الشيخ ابو علي الطبرسي في مجمع البنا اما الزيادة فيه
 يعني القرآن فمنح على بطلانه واما النقصان فيه فقد وجد جماعة
 من اصحابنا وقوم من خشوية العامة ان في القرآن تغييراً و
 نقصاناً والصحيح من ذهب اصحابنا خلافه وهو انه لا يغيره احد
 واستوفى الكلام فيه غاية الاستيفاء في جواب السؤال الثاني
 كلام المتن المتقدم انما يتصور وقال العلامة في التذكرة في
 باب حرائر الصلوة ويحجب بغير المتواتر من الايات وهو ما تقدم

نقل كل من
 الشيخين في
 الطائفة

العلامة
 في التذكرة

مصحف على أن الكثر الصحابة قد اتفقوا عليه حرف عثمان ما عداه ولا يجوز
 أن يقر مصحف بن مسعود ولا أبي ولا غيره انتهى وهو صريح في مطابقة
 القرآن الموجو لمصنف أمير المؤمنين وإن المحرف طعناه والقصة في نهاية
الأصول في اعتبار التواتر في أمثال القرآن ما هذه عبارة البحث الثاني في
 اشتراط التواتر في إحداه اتفقوا على أن ما نقل البنا نقله من التواتر من القرآن
 فهو حجة واختلفوا فيما نقل البنا أمثال المصنف بن مسعود وغيره هل يكون
 حجة أم لا فقاه الشافعي وقال بوجوه حجة أنه حجة وعليه وجوب التواتر
 في صيام كفارة البهين حيث نقل بن مسعود في مصحف قوله فصيام ثلثة
 أيام متتابعات ولحق الأول لئلا نال العادة تقضي بالتواتر في تفاصيل
 مثله ولا نقله فربما ونقله في الخطأ فلا يكون حجة أما المقدمة الأولى فتقدمت
 وأما الثانية فلأن النبي كان مكلفا بأشاعة ما نزل عليه القرآن في التواتر
 لتجسد القطع بنبوته في أنه المعجزة له ولا يمكن التوافق على نقل
 نقل ما سمع منه والراوى الواحد ذكره على أنه قرآن فيخطئ وإن لم يذكر
 على أنه قرآن كان مترجما بين أن يكون خبر عن النبي ومذهبا فلا يكون حجة
 فان قيل لا يجوز الإشاعة في أحد التواتر ومعلوم خلافه فإن خطا القرآن

في زمانه

في زمانه

في زمانه كما أن أنقر آبيير لم يبلغوا أحد التواتر وجميعه كان يتلقى أخبارا
 من إحداه الناس لهذا اختلفت مصاحف الصحابة ولو كان الناقل قد
 عدد التواتر لم يكن كذلك واختلفوا في البسمة إنهما القرآن أولا
 وانكر ابن مسعود كون الفاتحة من القرآن وكذا النكر لغوتين
 سلمنا لكن أنما يمتنع السكوت نقله على الكل لأنهم معصومون من الخطأ
 أما بالنسبة إلى البعض فلا وإذا كان مثل ابن مسعود قد رواه ما نقله
 يحصل اتفاق الكل على الخطأ بالسكوت فتعين حمل روايته على أن
 من القرآن فإن الظاهر من الله الصدق ولم يوجد ما يخالفه فإني أتبر
 بجمع على العمل بعدم تواتره وإن لم يصرح بكونه قرآنا لم يكن
 القرآن وأمكن أن يكون خبر عن النبي وأمكن أن يكون مذهباً جوه
 بتقدير يصرح بالخبر بتقدير واحد وقوع احتمالين أغلب من وقوع
 احتمال واحد بعينه سلمنا أنه ليس بقرآن لكن احتمال كونه خبراً راجح
 فإن روايته لم يردج توهم الاحتجاج به لو كان مذهباً لا ظهر إذا الله
 للتبليس خصصوا مع المخلاف في أن مذهب الصلبي حجة أو لا وهو
 الإجماع دل على وجوب لقائه على أحد التواتر فإنه المعجزة للآلة

أحتمل من مع

على صدقة فلو لم يبلغ حد التواتر انقطعت معجزته فلا يبقى هناك حجة على
 نبوته ومنع عدم تواتر الحفظ في زمانه لما لا يمكن من عدم بلوغ
 حفاظ جملة القرآن عند التواتر في زمانه عدم بلوغ الحفظ لاحاده فجاز
 تكون احاده متواترة وان لم يبلغ الحفظ لجملة عند التواتر ان تواتر
 جماعة على نقل بعض تواتر جماعة اخرى على نقل بعض اخر وهكذا وقف
 الجميع على نقل الاحاد ليس يرد لانه لم يكن في كونها قرا بابل في تقديمها و
 وطولها وقصرها واما اختلاف اصحابها فكلما هو من الاصحاب فليقل
 والشبهة في البسملة في التسمية لاني كوني قرا بابل في وضعها كل سورة
 وانكار ابن مسعود للفاصلة والعودتين لم يكن في انزاليها بابل في اجزائها
 مجرى القرآن في حكم قوله اذ رواه ابن مسعود فيفقوا على الخطا قلنا ام
 لكن لا تقوم الحجة في كونه قرا بابل كيف ان سكوت من سكت ان لم يكن
 ممتنعا الا انه حرام لوجوب نقله عنه فلو كان ما نقله به بن مسعود قرا بابل
 لزم ارتكاب باقي الصحابة الخطا حيث لم ينقلوه ولم يوصلوا الى عدد
 التواتر ولو قلنا انه ليس بقرآن لم يقع الزا ولا غير من العقاب
 في الخطا ولو سلمنا ارتكاب بن مسعود الخطا كان اولى من ارتكاب
 باقي الجماعة

اول

باقى الجماعة فقل قولهم بظهور صدقها نقله من غير معارض وتعين تردد
 بين الخبر والمذهب قوله الخبر ارجح فلما اجماع على ان كل خبر لم يصح
 فيه يكون خبرا عن النبي ليس بحجة وما نحن فيه كل بل لا ولا العمل على
 المذهب لانه قد اختلف في كونه حجة ام لا اما الخبر الذي لم يصح فيه
 بالخبرية فانه ليس بحجة بالاتفاق وايضا فانه يوافق النفي الاصل
 برائة الله فيكون اولى انه في كلامه وقال في البحث عن تواتر القرآن
 السبع لنا ولو لم تكن متواترة لم يخرج بعض القرآن عن كونه متواترا لما لا
 واشباهها التالى بط فالمقدم مثله بيان الشرطية انفراد
 عن القراء السبعة وليس قرا بابل احدهما اولى من تواتر الاخر فاما
 ان يكونا متواترين وهو المطا ولا يكون شيئا منهما متواتر وهو
 بط والآخر عن كونه قرا بابل وافق انتهى كلامه رفع عليين مقامه
 وقال شيخنا شيخنا الذين في المحاكم اختلفوا لاصحاب في ترتيب
 سورة القرآن العظيم واما انها على ما هو عليه لان فرج حججهم ان ذلك
 وقع من الصحابة بعد النبي وكان في الآيات غير مرتبة على ما هي عليه
 الان في زمانه المقدم لم يكن السورة متحققة في ذلك الوقت

في النهايات ارجح

في النهايات ارجح

وكذا لم يكن ترتيب السور على التهج الذي كانت عليه لان ذلك الترتيب
وهذا الترتيب سخيّف والحق ان ترتيب الايات وحصول السور كان في زمان
ويؤيده قوله ثم فاقوا بسور من مثله نعم ترتيب السور وتقديم بعضها
على بعض على ما هي عليه لان وقع بعد زمانه من رؤس الاصحاب حفظ
القران منهم وكان ذلك زمان خلافة عثمان ولذلك اشتهر ان
هذا الجمع والترتيب والحق ان ذلك زمان وقوع لا انه منه وايضا
اختلفوا في وقوع الزيادة والنقصان في الصحيحان القران العظيم محظوظ
عن ذلك الوقوع زيادة كان او نقصانا ويذكر عليه قوله ثم واما الحكم
وما اشتهر بين الناس اسقاط اسم امير المؤمنين منه في بعض المواضع
مثل قوله ثم بلغ ما نزل اليك في علي وغير ذلك فهو غير معتبر عند العلماء
ايضا اختلفوا في جواز تغيير ترتيب السور على ما هي عليه لان تباعث بعض السور
وتقديم بعضها والحق ان ذلك وان لم يحسن بحسب الظاهر الا انه لم يكن
حوالا بل شريعا لان ذلك الترتيب لم يكن منه ولا من احد الائمة
وقالوا ايضا في زينة القران متواتر لوقوعه في نقله وقال
شاركها الجواد القران متواتر فاقول احاد فليس قران وانما
قوله

فان كان النسخا في النسخ
فان كان النسخا في النسخ

قلنا انه متواتر لانه متواتر في اللفظ والاعمال والعادة تقضي
بتواتر تفاصيله اما الصغر في فاما انتم من التحد والاعجاز وكونه
اصل سائر الاحكام واما الثمانية فظاهر فالحد وكبر الدليل
وقالوا ايضا في شرح قول المص والسبع متواترة ان كانت جوهرية
ملك ومالك آه اقول القرانات السبع قسما منها ما هي جوهرية
اي من قبل جوهر اللفظ ملك ومالك والمراد باختلاف خطوط المصحف
والمعنى باختلاف ومنها ما هي ادائية اي من قبل الهيئة كالمدة
والذين والمراد بها خلافا ذلك والثاني لا يجب تواتره فيجوز كونه
احاد يامع تواتر اللفظ الذي يتصف بها لان القران هو الكلام
صفات الالفاظ ليست كلاما والاول يجب تواتره لانه قران وقوله
ثبت شرط التواتر فيه فلو كان غير متواتر لكان بعض القران
غير متواتر وقد بطل انتهى وقال المولى صالح المازندراني في قوله
في شرح العبادة الاولى القران متواتر لوقوعه في النقل للمتكورين
والمقرئين على نقله اما للمتكورين فلا رادة التحد البطلان كونه معجزا
والا للمقرئين فلا حجة المحض ولانه اصل لجميع الاحكام علميا كما او علميا

فان كان النسخا في النسخ
فان كان النسخا في النسخ

فيجزيها الى الحكم كما قال ابو الحسن الرضا في اخبارنا متشابهة
 القرآن فردا ومتشابهها الى محكمها ولا تشعوا متشابهها ونحوها
 فضلوها قال ثم ذكر ان التاويل الذي به يتخلص معاضة الحكم
 ويتحقق به الحق اليه هو ان تنزل على ان المراد بقوله ان القوم
 غيره وبدلوه ونقصوا منه التغير في تفسيره وتاويله بان فقه
 بخلاف هو عليه نفس الامر من التاويل ونقص ما نزل عليه
 التفسير الى غير ذلك مما نقله عنها وقال الشيخ الاكبر الشيخ جعفر
 في كتاب القرآن من كشف الغطاء وقد اورد فيه عشرين مجازا
 في زيادتها زيادة فيه من سورة ولاية من بسملتها وغيرها الكلمة ولا حرف
 وجميع ما بين الدفين ما ينسب الى كلام الله ثم بالضم من المذهب الذي
 واجماع المسلمين واخبار النبي وآلائه الطاهرين وان خالف
 بعض من لا يعتد به في دخول بعض ما رسم في اسم القرآن الثاني
 في نقصه لا ريب انه محفوظ من النقصا بحفظ الملك الذي انزل عليه
 صريح القرآن واجماع العلماء في جميع الازمان ولا عبرة بالتاويل وما ورد
 من اخبار النقصه تمنع اليده من العمل بظاهرها ولا سيما ما فيه نقص

في كتاب القرآن
 من كشف الغطاء

ثلث القرآن او كثير منه فانه لو كان ذلك لتواتر نقله لتوفر الدواعي
 عليه ولا تغد في غير اهل الاسلام من اعظم الطلوع على الاسلام واهله ثم
 يكون ذلك دكا واشد في المحافظة على ضبط اياته وحروفه خصوصا
 ما ورد فيه من غير ما يشاهد كثيرا من المنافقين في بعض السور منهم فلان
 وفلان وكيف يمكن ذلك وكان من حكم النبي صلى الله عليه وآله وسلم في
 ومعاملة معاملة اهل الدين ثم كان صلى الله عليه وآله وسلم عليه غش على
 الشريعة منهم حتى انه حاول عدم التعرض لنصايير المؤمنين حتى
 جاءه التشديد التام من رب العالمين فلا بد من تأويلها با
 وجواها النقص ما خلق لا مما انزل فانيها النقص مما انزل من السما
 لا ما وصل الى خاتم الانبياء فالحق النقص في المعارف بها ان الناقص
 الاحاديث القدسية والذخايرة ان المولى الاصل ناقص في العلم
 وما نقص منه محفوظ عند النبي وآله واما ما كان للانبياء الله شاع في
 الحجا وغير الحجا فهو مقصور على ما اشهر بين الناس لم يعرفه شي من انفسنا
 من زمن النبي الى هذا الزمان لم يتبدل ولم يتغير انفق كلامه في
 مقامه اقول الظاهر من عبارته في الوحي الاخير انه اخذ ان

الساقط ليس الاحاديث القدسية ولا مرجح الوجوه الرابع في بيان
 لم ينزل للمحدث ولا يخاض الله شبه النبي واهل بيته ويشكل بان الغرض من
 بين القرآن والحديث القدسي ما ذكره هو النزول للايجاز وعدم
 ويمكن التفريق عنه بان لفظ القرآن على ما ذكره قد في اول كتاب القرآن
 حقيقة في الجوع فقط دون الابعاد على سبيل الاشتراك اللفظي
 المعنوي كون الجوع منزلا للايجاز لا يتلزم كون كل من ابعاضه
 كذلك ويشكل ذلك في الاخبار الدالة على سقوط بعض السوكة تحت
 والولاية ودلالة قوله فاقوا بسوء من مثله على وقوع التحذير
 اللهم الا ان يخص ذلك بالسوء المرشاة تلافها النبي على عامة
 الناس لا مطلقا وقال السيد المحقق البغدادي في شرح الوافية
 بعد قول الله وقد وقع الخلاف في تفسير ما هذه عبارة الله انفق لكل
 لا تمنع بينهم على عدم الزيادة ونظمت به الاخبار وقد حكى الامام
 على ذلك جماعة من ائمة التفسير والحديث شيخ الطائفة في
 وشيخنا الميرزا علي في مجمع البيان واما وقع الكلام في التقيصة و
 المعروف بين اصحابنا حتى على الاجماع عدم التقيصة اتم وبالجملة
 عليه

فالخلافا في تأليف ميراثهم على بن ابراهيم تفسيره وتبعه على ذلك بعض
 متأخر المتأخرين تشكبا باخبار ارواها المحدثون مطوية على ما
 كادوا الاخبار الجبر والتوقيض التهو البقاء على الجبابرة ونحو ذلك
 نسب بعضهم ذلك الى شيخنا المتقدم صاحب الكافي قد لا يكون بعض ذلك
 في بعض المقامات في باب النكاح والتنفيذ في الولاية والى صاحب الاجاز
 لانه في خبرين في الحاجة يشتملان على الاشارة اليه فاهي في ذلك
 قول الصدوق ابي جعفر في اعتقاداته ثم ذكر عبارة الصدوق
 الحكيم انفا واتباعه باسمه عن الشيخ في البيان وما نقلنا عن الشيخ
 على في جمع البيان الى ان قال الله يتعلق به في هذا الباب امران احدهما
 كيفية جمعهم بالقران وثقاه ونهم في امره حتى يكونوا ذلك الى زيد وحده
 وهم يعملون انه انما نزل نحو ما في مدد مطاولة تنيف على عشرين عاما
 وان الرجل منهم لتكون هذه الايات والسورة وبعض السوخته
 ان من قرع البقرة كان عندهم مكانة فيجعل جميعه جريدا للتل ومثاقا
 الحجاز ومصدر الرجال مع حرقهم للصلوات هاد بعض الصحابة ممن كان
 عنده قران واختصاص بعضهم ببعضه كما يدل عليه قوله في الجمع

الاول وبعده التوبة قوله ثم لقد جاءكم رسول مع ابي خزيمة لم يجد
غيره وقوله الثاني بعد كتابه المصحف مهدت اية من الاخبار فقلت
اسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله ثم من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا
الله عليه الاية فالتفتها فوجدتها خزيمة بن ثابت فالحق انها سويتها
في المصحف ونحو ذلك شاهدنا على التقصا وان انطباق مثله على ما في
نفس الام خارج عن طولها اداء الامر الثاني ملح في ذلك من الاجتهاد
ثم ساق اداء الاجتهاد الروية في التحريف عن ابن ابراهيم التميمي والعباسي
والكشي والكيف في الكافي وصاحب الاجتهاد ومارس من طرق القناد
الحسوية منهم واسم في نقلها تمام الاسماء في الاجواب الاول
فان طول الدقة ادعى لضبط ما تم الى الاختلاف ولا يرد الا للدواعي
ينبغي مثله وهو اذا اقتضاها الوحي نقل حتى اذا كان راجعا ارتدت
قوائم دابته فاذا تفرق عنه تولى عليهم ما زل عليه فليكن كخطيب مصقع
او شاعر مفلح ينشد البيت بعد البيت ويلقي بالكلام بعد الكلام
في مظان الحكم ومحمل الحاجة خصوصا اذا كان لو رده شاهد معلوم
وعلاوة بيته وهو انما ياتيهم بالوعد والوعيد والترغيب والترهيد
والنكال

والنكال للمحاذنة واقاصيص الامم الشافعة والاحاديث العجيبة والثانية
الغريبة وهناك اهم من الناموس الاول من غيرة او غيرة وقد
كلهم بتلقيه ونلاوته وحفظه والنظر في معانيه ووعدهم ذلك الجنا
وذكر له انما من الخصوصيات وجعل نلاوته فضلا عما هو اعظم مكانتها
نوعا من العبادات يتكلف بها ويظهر الرغبة فيها المؤمن منهم ولنا
كالصوم والصلوة حتى ان منهم من يقطع الليل نلاوته على انه
لم يبق بهذا كله حتى وكل الكتابه وحفظه وحراسته رغبة في
عليه يدسولديه لانه معجزة النبوة واما الحكام الشرعية حتى
جامعة منهم كعبد الله بن مسعود والجن كعب ختموا عليه ختمات واما
والافشوا امره وينشر صباهه ويعلمونه كوما فيوما عاماما
وقرنا فقرنا حتى صار من اعظم المنارات ظهورا من هذا العرف
ما قاله السيد المرتضى ثم نقل دمه عبارة السيد المتقدم بطولها ثم
قال وما ذكرنا من يدفع ما اعترض به في الصافي من ان الدواعي والثانية
متوفرة على نقله وحراسته من المؤمنين كل ما ثبت متوفرة على
من لينا فبين المبدلين للرؤية المعجزين للحلافة التقنية الاول البيضاء

والنفيان وقع فاما وقع قبل انتشار في البلدان واستقران على ما عليه الا
والضبط الشديد اذ كان بعد ذلك فلا تنافي بينها بل لقائل ان يقول ^{تفسير}
في نفسه انما النفيان في كتابهم اياه وتلفظهم به فانهم ما حرفوا الا
عند نسخهم من الاصل وبقي الاصل على ما هو عليه عند اهله وهم علماء
فما هو عند العلماء ليس بحرف وانما الحرف الظاهر لا يتابعهم هذا كلاما
ولا يخفى ان هذا الاضرب ليس في محله اذ ليس هناك دليل على تغيره
في نفسه ومن الغريب انه اعترض على ما ادعاه السيد انه كان في محله
مجموعا بانه كيف يكون في عهد مجموعا وانما كان يترجمون ما كان لا يتم
الابقام عمره وما دس وختمه فاما كما فوايد ومن يخشون ما كان
عنده من كماله واكت خبير بالسيد رضي الله عنه لا يدعي اكثر من ذلك
وما كان ليجمع ما لم يترك دس نعم قد توعد على ان كان في زمانه
مجموعا فبال هذا الجمع الذي جمعه ويجاب بانهم جردوه من التاويل
والبيان وجعلوه بين الدفين ولم يكن قبل ذلك ثم ذكر في آخر
بين الجمعين جمع ابي بكر وعثمان وقال احوالهم لم يكن في الجمع الاول
الا ان جمعه عندهم ولم يقصروه على لغة دون لغة ولا رتبوا
ولا كتبوه

ولا كتبوه نفا عديده وبثوها بين الناس امر وهم يتداولونها
وحظروا عليهم تلاوة غيرها غاية الامر انهم جمعوا جميع ذلك
استقاط التاويل والبيان في نسخة وبقيت عند ابي بكر ثم عند
عمر ثم عند حفصة ووقع جميع ما ذكر في الجمع ثم نقلوه عن كنف
من كتب العامة ما يوضح ذلك الى ان قال فان قلت او در كيفية
الجمع من اجزاء الاستشهاد اى عدم قبولهم قرآنية اية الانباء
صريح في عدم التواتر فابن ما ادعاه السيد من تواتر مفضلة
قلت لا كلام لاحد في تواتر ما بين الدفين حتى الاخبارية والحقبة
كما عرفت وكفى بالانحاز وعلو الطبقة شأها ولولا لعل الا
انما كان لرد ما عسى يوقم الحاقه به من تاويل وبيان او منسوخ
او الحاق كلمة او ذكر اسم او نحو ذلك ما جاءت به الاخبار ليرد ما
من غير ما اثاره فتنه فان قلنا لا يستعمل لانه هل من عليه
العرضة الاحيرة ام لا فلا اشكال فان قلت كيف فعلت في
صعدها وصوت لم يات بنبي في الجواب اصل السؤال فان
استقر انهم لم يكن تاما وانما كان نبذ من انسان لم يقبله

و**ابو الدرداء** و**ابو ايوب الانصاري** و**اخرج** **البهقي** عن **ابن سيرين**
 قال **جمع** القرآن على عهد النبي **او** دبعة لا يختلف فيهم معاذ و**ابو زيد**
 و**ابو زيد** و**اختلفوا** ثلثة **ابي الدرداء** و**عثمان** و**نسيم الدار** و**اخرج** هو
 و**ابن داود** عن **الشعبي** قال **جمع** القرآن في عهد النبي **ستة** **ابي زيد**
 و**معاذ** و**ابو الدرداء** و**سعد بن حديد** و**ابو زيد** و**مجمع** **ابن حارثة** اخذ
الاسود بن او ثلثة و**عبد الوهيد** و**كتاب** **القرآن** من **احباب النبي** من
المهاجرين **عليا** و**عثمان** و**طلحة** و**سعد** و**ابن مسعود** و**عذيفة** و**سالم**
وابا هريرة و**عبد الله بن السائب** و**الجبالة** و**عائشة** و**ام سلمة**
 من **انصار** **عبادة بن الصامت** و**معاذ** الذي يكنى **ابا حليمة** و**مجمع** **ابن**
حارثة و**فضالة بن حديد** و**سلمة بن مخلد** الى ان قال **مجمع** **ابن**
سعد **الطبقات** ان **ورقة بن عبد الله بن الحارث** كان **روى** **الله** **يرحمه**
ويتميم **الشهيد** كانت قد **جمعت** **القرآن** الى ان قال **ورقة** **الذبيحي** في
طبقاته قال **اشتهر** **بن** **باقر** **القرآن** من **العتابة** **سبعة** **عثمان** و**علي**
وابو زيد **بن** **ثابت** و**ابن مسعود** و**ابو الدرداء** و**ابو موسى** **الاشعري**
لمبعد **هذا** **ليكون** **الاستقرار** **ناقصا** **مع** **انه** **كان** **للخط** **وحدث**
الاستقرار

الاستشهاد **هنا** **لنا** **اعلمنا** **نعم** **يتوجه** **على** **التواتر** **وقد** **عرفت** **الجواب** **انظر**
انه **كان** **يلقى** **اية** **اية** **كلا** **وانما** **كان** **مخافة** **ان** **يذهب** **عليه** **من** **سوة**
اية **مع** **علمه** **بوقوعها** **اولم** **يلعل** **حديث** **الترقية** **في** **ترتيب** **اي** **كله** **هذه**
مضافا **الى** **شدة** **احتفاء** **الله** **بشأنه** **وصدق** **الله** **بحفظه** **ولها**
هذا **الدين** **لله** **هو** **من** **اعظم** **اركان** **حتى** **يجعل** **اشد** **الناس** **بالاعظم**
واقلهم **احفالا** **لما** **كان** **من** **السقا** **في** **حفظه** **وصيانه** **كما** **حفظ** **بفضه**
الاسلام **مع** **نهار** **الهم** **في** **استسكان** **اهلهما** **اليعظم** **لله** **اعواد** **منبره**
وتحت **رجلاه** **قد** **ما** **اجرى** **حفظه** **موسى** **وزينه** **على** **يد** **من** **شق** **بطون**
ثابته **الفان** **تطلبه** **فما** **ارق** **عثمان** **المصاحف** **فانما** **كان** **لما** **انفقها**
لما **الف** **في** **الترتيب** **لا** **اشتماله** **على** **التزييل** **والناويل** **لله** **يا** **باه**
لذاته **او** **يا** **ان** **يضم** **اليه** **مخافة** **الاستنباه** **والاختلاف** **فيما** **بعد** **الانفا**
كانت **مرسومة** **على** **الغات** **مختلفة** **واراد** **سهم** **على** **الفر** **فريش** **او** **على** **وجو**
متعددة **واراد** **على** **وجه** **واحد** **لعل** **لذلك** **الكل** **ولذلك** **لا** **يغير** **منه** **او**
من **اقالها** **واما** **ذهب** **بعض** **العتابة** **من** **كان** **قرآن** **فليس** **يفرح**
بعد **لله** **قلنا** **شدة** **الانتشار** **على** **ان** **جمع** **المعتمد** **انما** **هو** **الاول**

في نسخة
 اخرى

في نسخة
 اخرى
 في نسخة
 اخرى
 في نسخة
 اخرى

ولم يجد صب يومئذ الا قليل فانه كان في صدر خلافة الاول واما الثاني فمعه
ما جاف ذلك من الاخبار واما رد ما جمعه من المؤمنين فانه كان للدين
مناصبهم التي ابرزوها منه والستور على فضائهم التي عرفها في قدجا
انهم قالوا له رعه فقال ان قبلتمو فاقبلوه معه فان في حقنا وجوب طاعتنا
وقد قال اني تارك فيكم الثقيلين من يفرق فقال له الثاني لا حاجة لنا به
خلف معك كما لا يقدرك انهم لما فتحوه وجدوا فضائح القوم وانشاء
واعلاء الدين واستر القويون قد جاءكم بفضائح المهاجرين والافاض
فردوه وابوان ياخذوه وذلك لما اشتهل عليه من التاويل والتفسير
قد كانت عادة منهم ان يكتبوا التاويل مع التزويل لان ذلك كله كان
التزويل والله يدل على ذلك ما مر في جواب الزنديق من قوله ولقد شتم
بالكتاب كل مستملا على التاويل والتزويل والحكم والنشابة للناس
والمسوخ فانه صريح في ان الذمجهانهم به ليس بتزويل كله وقوله
من ان الذمجهانهم كان مستملا على جميع ما يحتاج اليه الناس حتى ان
الحديث من العلوم ان صريح القرآن غير مستملا على ذلك كله وانما
يدعوهم الى السقاط ما يدل على الاحكام وسائر العلوم وهم اشد الناس

حاجة الى ذلك مع انه قد جاء في جواب الزنديق ايضا انهم اسقطوا ما كان عليهم
على انه لو اشتهل القرآن على ذلك صرحا لم يبق لما جف على الامام وجهه فكل خبر
دل على اختصاص علوم القرآن بهم وحاجته الى القيم للبيان دليل على عدم
صراحته في ذلك وانه هذا اومع ذكر بعض الاسماء واما ما نطق به معظم
الاحبار من دعوى نبوت بعض الاسماء كاسم علي وال محمد كما في بلغ ما انزل
البيت في علي وصي يعلم الذين ظلموا ال محمد واسماء بعض المناقب فقد
يجوز ان يكون ذلك جهما من الوجوه التي نزل بها الكتاب اياح الله
لنبيه ان يقر بها وبغيرها المسماة لديهم بالحرف السبعة التي نزل
بها القرآن واختلف فيما اقاويلهم حتى الى سبع وثلاثين فصيل
بطون وقيل سبع لغات وقيل سبع قراءات وقيل سبعة اخطاء في التوا
والتقديم والتاخير كطلع منضو وطلع منضو وكالعن المنفوش
والعن المنفوش ثم عدجلة من القراءات المتخلفة الى ان قالوا
قلت حديث نزول القرآن بالحرف السبعة انما يعرف فيهم وقد كتبه
النساء وقال الكذبوا انما هو واحد نزل من عند الواحد قلت ان تم
هذا ويجبى الكلام عليه في القراءات قلنا انما نزل بهذه الزيادة

الكافرين مع
 بولاية على علمهم باستبائهم فاذ وجدنا هذه الزيادة المجرية حلوها
 على البيان الى ان قال وكذا الكلام فيما ذكر من الاختصاص على ان ما في ايدي
 الناس ليس كالازل ولو قرع كما انزل لا فينا مستبين وكذا الكلام اجابا
 ما خدعهم على خلاف ما خدنا الى ان قال واما ما يدل على مجرد التحريف
 والتبديل فتبين التأويل الجواز ان يكون المراد تحريف المعنى بان
 تأولو اللفظ وحلوه على خلاف ما اراد به كما يدل عليه قول ابي جعفر
 فيما كتب الى سعد الخير وكان من بندهم الكتاب ان قاموا حروفي
 حروف احدهم فهم يرون ولا يرون والجمال يحجبهم حفظ الرواية والعلما
 يحجبهم ترك الرعاية المحرقة ان من الناس من يزل الجميع عليه هذا
 حتى مثل قوله زلت اي بهذا المعنى فليس الا قليل من الخطا قد تبين
 دعوى الاسقاط فيقول على ان المراد اسقاط ما جرت العادة من قبل
 بكتابتهم من التأويل المأخوذ انهم كانوا يكتبون التأويل مع التنزيل
 ما اردنا ابراه من كلامه وقال الفخيل الكلب شجرة الانسان
 بعد ان نقل عن جماعة النسخة فيؤان القرآن وذكر ابراهيم فيهم عليهم
 بالاخبار الكثيرة الدالة على التحريف هذه عبارة واما الابرار
 بالاجساد

نقل عن جماعة النسخة
 فيؤان القرآن

بالاخبار فيرد عليه فيها مخالفة لاجماع الأمة الا من لا اعتداد به وان كان
 باحتبار وان حاله كحالنا فلا ينافي خلافه خبرنا تحصيله ونقله اما الاول
 فلا نه بعد استقراء كلمات علماء الاسلام باضافتهم في كتبهم الكلامية والاممية
 والتفسيرية واشتمل على الحكايا والقصص ما يتعلق بعلم القرن باضافته
 ومنه علم القرآنة والتواريخ وغيرها مع كمال اهتمامهم في ضبط ما يتعلق
 بكل واحد منها يتبين ان نقص الكتاب اجالا اصل له والاشهر وقوات
 نظرا الى العادة في الحوادث الغريبة وهذا منها بل من الخطبها كيف والكنا
 من اعظم معجزات النبوة فانه لما في على الدهور بل القيام الحقيقة عليه
 يستحق حدث الاسلام وقبائه في الازمنة المتأخرة بعد انقطاع الوحي كثيرا
 واما الثاني بمعنى الاجماع المنقول فقد قال الصدوق في اعتقاداته وذكر
 عبارة الصدوق وهو والرفعة وغيرهما المؤذنة بدعوى الاجماع على نهج التحريف
 الى ان قال هذا مضافا الى توفر الدواعي على نشر المسلمين والكفار
 والمنافقين للتفكك والاحجاز واشتماله على اتهامات الاحكام والنقل
 في المصحف والعلل اية والتعليم والنعم لهم لا ولا دهم وللحق في
 شهر رمضان وفي كل شهر مرة وفي كل سبعة ايام او ثلث اول ليلة

وقرأته في كل يوم وليلة والحفظ وشرف المحل والاستقامة والنظر في
معانيه وامثاله ووعده وحججه والحفظ عن كراهة والقرآن حتى
ان يبعث على النسيك والانسحاق بكتابته اجرة وفوا من الثمة وطعاً في
رفعها الى غير ذلك مما لا يحصى كثره للسلمين وعليتهم حتى انه في حرفة
بولك كان عسكراً التي تلتين الفا في حجة الوداع اجتمع سبوا الف في المدينة
واستعداد ان لا يريد الله بقائه ابدالهم مع قوله وانا له حافظون مع
ظهوره فيه لا ياتيهم وما كان عند الاثمة ولا حفظ طرق شبه المعاندين
وعليه يمكن رد الاخبار والدالة على النقصان ما ياتي بما لا يحصى منه كـ
مخالفة للقرآن الى ان قال ومثل ذلك الدلالة ما من خبر المقلبين
وان ما خالف كتاب الله لم اقله حيث ان ظاهرهما ان الكتاب كان
موجوباً مكتوباً منضماً عندهم ومثلها في الدلالة ما روي عنه في قرآن
قرآن القرآن والسورة الى ان قال وايضاً تحكم العادة بكتب القرآن
ونظرة في عصر النبي نظر الى نور الله واعى على مثله ولو لم ينعمهم
الانبياء انهم لو صنف فقيه مطاع فريد هم لتأست وذاغت في
أقل زمان فكيف بصفين الله الذي داويه اشرف الخلايق مع
مطهره

رسالة

مطاعته وتقدمه بين الأولين والآخرين وكثرة تبعته من المسلمين
والمناقبين ولا سيما في اخر عمره الشريف الى اخر عمره ولو كان
منهم من ذلك لا شهرين الا انام وبلغ البناء بالتواتر قطعاً مع
ليسبح الواحد مطنون الكذب مع ذلك فكيف يمكن ان يرفع عثمان في
مثله جميع النسخ من البين بحيث لا يبقى منها نسخة او نصفها او ثلثها
او اقل فهل هذا جهل او تجاهل او غفلة او تقاعل ومع جميع ذلك
يوهن الاحبا جذا بحيث يورث العلم بالفساد او بوردتها
على غير هذا الوجه نهام مع كثرتها وكونها في موضع يرد عليه العلماء
لم يعتد بها فحولهم ومهرة روايتهم ومحدثاتهم ومن عليه المدار
في العلوم الدينية بل معرفتهم الا من ندر ولا سيما بين الاولين
مع نهاية مهارتهم وسبقهم عصر وعلماء اعتد بها بل
هجرهم لها وطعنهم فيها وكون ذلك مخالفاً للدين في كل مقام
معلوم بل من رواها لا تعلم علمها النقلة في كتابه فانقطع بعلمه
به كالكلبي فانه روى اخبار الجبروت تقويض الاحكام الى النبي في
الاثمة الى ان قال ولو صح ذلك لاستلزم انتشاره بين الانام

لفظه في الدين كقوة قيمة كغصب الخلافة ووصو اليها من غير طريق اهل البيت
من ارباب التواريخ والسير وغيرهم ومن طريقهم ايضاً بل من الكفار
نظراً الى العادة بضبط امثال ذلك ما يوثق في امر الدين برحمهم
يقدر فيه حيث يكون من اعظم آثارنا الاصل ومن اقر في المناظر
على اهل الاسلام وايضاً لا يمكن ان يتعقل مثل ذلك في كتب الفضلاء
فان تبصيفها تشيع وتذبح وتوازون ليربط زمان تبصيفها
يمكن ان ينقص منها الحد فضلاً وخرج يشبه به مرها بل يظهر ذلك الجليل
الى نسخها فكيف لا انسية له معها شدة الاقتناء حفظاً وكتابة
واستكباباً ومع جميع ذلك فليظن المصنف ان جميع الاخبار انما
الى القول والحكم بتجريف القرآن والتصرف فيها دون فكيف صر
بذلك مع احتمال بعضها ان تكون مما دخل المعاندون والجهلاء
لنقصنا بين المسلمين كاسقاط اكثر من ثلث القرآن بين الاميين
فان الوضع امر محقق لا مربة فيه وهو الائمة انهم قالوا وكل من
من كذب علينا فلن الزنادقة والغلاة كانوا يصنعون الاحاديث
ويستوفون كتب النقااة الشاهير من اصحاب الحديث يريدون

ان كل

بذلك فساد الملة وتناقض الاحتمال الوجه لمقولهما على الاعتبار
مناواة لبعض اخر لما قلنا كان يكون المراد منه التاويل انتهى والله
نقله ولقد اطال في الكلام في ذلك اكثر مما نقلناه عنه واقصرنا على
ذلك اختصاراً هذا ما غرت عليه يجب تتبعي القاصر كلمات النافذ
مع قلة كتب القوم عند وفاته من تعرض للسئلة منهم ولعل المتبع
اكثر مما نقلناه وسبق في المقالة الثانية نقل جملة اخر من كلماتهم الدالة
على فيه التحريف بما يوجب القطع بكون القول به مختار معظم الاحتمال
من المجتهدين الذين تدور رحى الاسلام في الفتاوى والاحكام هذا عليهم
وقد ذهب بعض قداماء المحدثين الى القول بالتحريف تبعه عليه بعض
المناخرين وتوقف فيه بعض قدمي النقل عنهم في كلام السيد
الوافيه بالامر يدعيه قد انتصر الفاضل المحدث لهذا القول
وبالغ في تكثير عدد القائلين به حتى حشد له لا يعدم في خير ولا في غير
محمد السيار والله ملا رسالته من اخبار في التحريف قد اجمع اهل
على فساد مذهبه وقوله بالنساج وعلى بن احمد الكوفي المنسوب الى العلوي
الغالي المحسن الكذاب في جملة علماء الرجال وقد بلغ من جعل هذا الكو

توهم اختيار القول بالتحريف سواء ذكره في رسالة حجة الحق من ان ذكر
التحريف في القرآن على القول به لا يمنع من التمسك بالظاهر الى اخرها
ذكره والفاضل المحدث قد نقل هذه العبارة ايضا في اخر رسالته سقط
منها قوله على القول به مع انه لا دلالة فيها على اختيار القول به وان سقطنا
منها تلك العبارة ايضا ولعلها سقطت من قلمه من النقل سواء ومن لب
اليه القول المذكور المولى صالح المازندراني في موضع من شرحه على الكافي
وقد راجعنا الشرح المذكور في الباب الذي ذكر فيه الكيفي ووجهه من
التحريف هو باب التمسك والنسب من التنزيل في الولاية فوجدنا خارج
من الشرح خلاف ما نقله قاله في شرح ما ورد في قوله فيستعملون
من هو في ضلال مبين انها نزلت فيستعملون يا معشر المكذابين حيث
ابنا ذكر رسالة ربه في ولاية علي والائمة من بعده من هو في ضلال مبين
ما هذه عبادة لا يدل هذا على ان ما ذكره في القرآن لان ما نزل اليه عند الله
يجوز ان يكون لبعضه قرانا وبعضه ناولا او تفسير او قد اشار
صاحب الطرائف الى هذا حيث قال في الفقيه الشافعي بن المعتمد
في كتابه لمناقبة بسنده الى جابر بن عبد الله الانصاري
قال

في قوله على القول به مع انه لا دلالة فيها على اختيار القول به وان سقطنا منها تلك العبارة ايضا ولعلها سقطت من قلمه من النقل سواء ومن اليه القول المذكور المولى صالح المازندراني في موضع من شرحه على الكافي وقد راجعنا الشرح المذكور في الباب الذي ذكر فيه الكيفي ووجهه من التحريف هو باب التمسك والنسب من التنزيل في الولاية فوجدنا من الشرح خلاف ما نقله قاله في شرح ما ورد في قوله فيستعملون من هو في ضلال مبين انها نزلت فيستعملون يا معشر المكذابين ابنا ذكر رسالة ربه في ولاية علي والائمة من بعده من هو في ضلال ما هذه عبادة لا يدل هذا على ان ما ذكره في القرآن لان ما نزل اليه عند الله يجوز ان يكون لبعضه قرانا وبعضه ناولا او تفسير او قد اشار صاحب الطرائف الى هذا حيث قال في الفقيه الشافعي بن المعتمد في كتابه لمناقبة بسنده الى جابر بن عبد الله الانصاري قال

قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر حديثا طويلا الى ان قال ثم نزل فاستمسك
بالله اوحى اليك امر على انك على صراط مستقيم وان عليا علم
للساعة وذكر لك ولقومت وسوتسلون عن علي ابن ابي طالب
هذا الخبر الحديث وكان اللفظ المذكور المنزلة في ذلك على النبي بعضه
وكعبه ناولا واما قوله بعبادته وقاله ايضا في شرح ما ورد في قوله
سئل سائل عذاب افع انها نزلت مسئل سائل عذاب افع للكافرين
بولاية علي ثم قال هكذا نزل به جابر بن عبد الله على محمد ما هذه عبادة
وقوله هكذا والله نزل به جابر بن عبد الله على محمد لا يدل على ان قوله لا
على من القرآن لما عرفت سابقا وقال ايضا في شرح ما ورد في قوله
ومن يطع الله ورسوله انها نزلت ومن يطع الله ورسوله لا
على الائمة من بعده ما هذا القصة طاهرة ان الاية نزلت هكذا لفظا
وتصرف فيها بد التحريف ويحتمل انها نزلت هكذا بمعنى تفسير روح
الامين وقال ايضا في شرح ما ورد في قوله ثم باسم الشرا وبه انفسهم
انها نزلت باسم الشرا وبه انفسهم بما نزل الله في عليا ما هذه
عبادته وبرايته ان في هذا الحديث دلالة على ان قوله في علي كما

في نظم التنزيل وهم حذفوه اخفا الامر وقال ايضا في شرح ما ورد في
قولهم تنزيل من رب العالمين انها نزلت ان ولا تير على تنزيل من
العالمين ما هذا اللفظ في القرآن تنزيل من رب العالمين والمفسرون
قالوا التقدير هو تنزيل بتقدير المبتدأ وما ذكره اما بيان المرجع
الصحيح او ايماء الى وقوع التحريف الله اعلم انه في هذه العبارات
صريحة في المبدأ الى وقوع التحريف والتشكيك فيه اخرى عدم الوثوق
بظاهر هذه الاخبار وان اقتصرت شرح بعض اخرها على مجرد بيان
وقال ان ظاهر التحريف سكوت عليه لان ما قلناه من العبارات
في الدلالة على تشكيكه مدلولها وعد وثوقها يظهر منها وقد تمت
فيما سبق عبارة في شرح الزبدة وقوله بتواتر القرآن في نفاصلة
والفاظه نعم له عبارة واحدة في اخبار فضل القرآن من الحكمة قد
نباها على وقوع التحريف وقد قلنا حكمة الفاضل الحديث واخر
وهي قوله في شرح ما ورد من ان القرآن له حجة جبريل الى النبي سبعة
الفاية واسقاط بعض القرآن وتحريفه ثبت من طرقها بالتواتر مع
ما يظهر من تأمل في كتب الاحاديث من اولها الى اخرها انتهى وهذا

وان اوجبت اختياره القول بالتحريف الا ان مقتضى الجمع بين ما مر في
من كلمات وجازته وهذه العبارة ان مراده من العبارة المذكورة
ان مدعى لفظ ظاهر في التحريف من المعصومين قطعي متواتر وان
في دلالته ذلك الظاهر على التحريف نظر ومناقشة ومن جملة من نسب
اليه القول بالتحريف الفاضل السيد عليان في شرح الحقيقة قد راجع
كلامه في غير محلها عند شرحه لمدعى ختم القرآن حيث انه تعرض للمسئلة في
ابتداء شرحه فلم يجد فيه ما يدل على اختياره القول بالتحريف فانه قد
ذكر ولا عبادة الصدوق المتقدمة ثم اتبع بعبارة الطبري في جميع
ثم نقل عن بعض المتأخرين القول بالتحريف من غير ان يذكر اسمه نقل جيا حيث ذكر ان جماعة من
في ذلك ولعله عني به السيد الخزازي حيث انه كان معاصرا له فيها وقوع مطلق التحريف
الغاية كما ذكره السيد في الانوار النعمانية ثم ذكر بعد ذلك ان العامة يوجبون به الامام ع
قدروا احبا كثيرة في نقص القرآن ونقل جملة منها قال بعد قلها ما هذا
والروايات من طرق في هذا المعنى كثيرة جدا الكتم اجعلوا على أنفسهم جماعة من اهل الامامة
هذه المصاحف المشهورة بين الناس ترك ما خالفها من باق ونقص لانهم يرون من
وايدال كلمة باخرة ما لم يثبتوا مستفيضا انه من القرآن واهلها ما كان مشاكسا
والا فلو كان من القرآن لكان من اهلها ما كان مشاكسا

في قوله في شرح ما ورد من ان القرآن له حجة جبريل الى النبي سبعة
الفاية واسقاط بعض القرآن وتحريفه ثبت من طرقها بالتواتر مع
ما يظهر من تأمل في كتب الاحاديث من اولها الى اخرها انتهى وهذا

في قوله في شرح ما ورد من ان القرآن له حجة جبريل الى النبي سبعة
الفاية واسقاط بعض القرآن وتحريفه ثبت من طرقها بالتواتر مع
ما يظهر من تأمل في كتب الاحاديث من اولها الى اخرها انتهى وهذا

ولا يخفى أن الكلام المذكور يقتضي نقل القولين من غير ترجيح
 البين وإكمال علمه إلى الله كما هو عادة في غالب المسائل الخلافية التي
 تعرض لها في الشرح وليس كلام آخر في الشرح يتعلق بمسئلة التحريف
 في غير المقام فيما علم ومن نسبية القول بالتحريف الفريد البهيمية
 في فوائده وقد راجعت الفوائد فلم أجدها ما يتعلق بالتحريف غير قوله
 ذكر أدلة حجية ظاهر الكتاب مقتضى الأدلة المزبورة أنه لم يقع في القراءات
 تغيير مانع عن الاحتجاج الأصحاب متفقون على ذلك لكنهم اختلفوا
 في أنه هل وقع فيه تغيير أم لا والظاهر من أخبار كثيرة هو وقوعه انتهى
 وظاهر أن قوله والظاهر أنه لا صراحة في اختيار القول بالتحريف بل لا
 لهو يعتد به فإن ظهر أخبار كثيرة في وقوع التحريف في القرآن مالم
 ينكر أحد فالعبارة المذكورة الصق بالتردد والتوقف ومن نسب
 إليه القول بالتحريف الفاضل القمي في القوانين وهو مهوون ظهر
 كلامه ولا الميل إلى القول المذكور حيث ذكر الوجه التي ذكرها السيد
 الخزاز في رسالة منبع الحياة واستدل بها على مذهبه إلا أنه
 ذكر بعد ذلك في البحث عن تواتر القراءات ما يقتضي بالتردد والتوقف
 قاله

في نسخة من نسخة
 في نسخة من نسخة
 في نسخة من نسخة

نسخة الفاضل القمي
 الفاضل القمي

قاله في جملة كلامه في تواتر القراءات ما هذ جعلته نعم إن كان مرادهم تواترها
 عن الأئمة بمعنى تجويزهم قرائتها والعمل على مقتضاها فهذا هو الذي يمكن
 أن يتوهم معلومته من الشارع لا مرهم بقراءة القرآن كما يقر الناموس في
 لأصحابهم على ذلك وهذا لا ينافي عدم علمية صدق ذلك الشيء ووقوعه في
 والنقصان فيه والأذعان بذلك والشكوت مما سواه وفق بطريقه إلا
 انتهى وظاهر جعلته الأخيرة التردد والتوقف في ذلك وأنه لم يقع عليه
 نص من قاطع والمنشأ في تردد هؤلاء الأعلام المسئلة حيث لم تكن لها
 ثمة عملية لم يغنوا النظر فيها ولم ينسبوا لأحد المرتبة عليها في
 ذلك إلى إمعان النظر وأدلة الموقف للصواب **المقالة الثامنة**
 في تحقيق المسئلة حسب مقتضى الأدلة والكلام فيقع في مقامين
 الأول في وقوع التعريفات المسافية لفظية الفاظ القرآن المتدوال والموجو
 الدفين كبند كثير من كلماته بكلماته الأولى زيادة بعض الكلمات ونقص
 بعض الحروف زيادته في بعض كلماته الثانية في وقوع سائر التعريفات الغير
 لذلك كاللقط والتفانص الصرفة واختلاف الترتيب بين الأول والآخر
 وأما الكلام في المقام الأول فالله يظهر من كلام النافذ في محل الشبهة

في دعوى الاجماع مستفيضة على زيادة في القرآن الشامل

عدم وقوع تعريف القرآن كذلك ان النزاع في التعريف انما هو لسقط
النقص والتعريف الا في السور والتعريفات المنافية لقطعية ما
ابدينا اليه ولم يذهب الى ذلك الا ^{سوي} من القائلين بالتعريف لا يفتد
في دعوى الاجماع مستفيضة على زيادة في القرآن الشامل
لبدل الحكماء ويزادها كقولهم لبدل الا في السور ويزادها كما ان الامة
المبدلة زيادة في القرآن منفية بالاجماع فكذلك الكلمة المبدلة قد اختلفت
الحديث فيما قد مرناه من كلام بعدد وقوع الزيادة والتبديل في الاي والسور
قائلا ان من بدل حرفا بحرف فقد نقص فيه وزاد واستدل على نفي
تبدل الا في زيادتها بالاجماع وانت حبير بان معقد اجماعهم على
المصحح هو كمالهم هو نفي الزيادة بقول مطلق لا نفي الزيادة والتبديل في خصوص
الا في فان شمل معقد الاجماع بقول الا في من حيث استلزام الزيادة
فلا ريب في شموله لبدل الحكماء انهم لا اتحاد المدرس والتفكيك بين
المقامين ان كان من حيث انصرف الزيادة المنفية في اجماعهم الى الزيادة
القرينة من غير تبديل فلا معنى للتمسك بالاجماع في نفي تبديل الا في
وبعبارة اخرى انهم ذكروا في المقام عنوانين الزيادة والنقص

ولم يذكر

ولم يذكر عنوانا ثانيا ونحو الخلاف في نفي الاول واشتد في الثاني
بالزيادة اشتمال القرآن على غير كلام الله ثم ولو كلمة واحدة ولا ريب
الكلمة المبدلة غير كلام الله ثم ولئن قيل انصرف الزيادة في معقد
اجماع الى الزيادة المحضة من غير تبديل قلنا عتلة في النقصية انهم كما
يلزمهم ح ذكر عنوان ثالث وهو لبدل وعمو النزاع لمحيث لم يذكر
على خروجه من محل النزاع ودخول الزيادة المنفية بالاجماع ههنا مع
شواهد كثيرة من كلام المناوين والنسبين على ما ذكرناه ههنا ما عتلت
سابقا في كلام الشيخ في التبيين من قوله رويت وابا كثيرة من
جملة العامة والمخاصة بنقصا كثير من اية القرآن ونقل شي من موضع
موضع لكن طريقها الاتحاد لا توجب على الاول الاعراض عنها فادرك
التشاعلها لانه يمكن تأويلها ولو صحت لما كان ذلك طعنا على ما
هو جوبين الدفتين فان ذلك معلوم صحت لا يعرض احد الامة ولا يفتد
ولا يخفى صراحة كلامه في ما ذكرناه من اتفاق الامة على صحة ما بين الدفتين و
اختصاص التعريف المذكور بالنقص اختلا الترتيب لانه لو تم لم ينقص
القرآن المتداول ومثله في الصلة قوله في نحو كلامه اذ كان الموجو

في دعوى الاجماع مستفيضة على زيادة في القرآن الشامل

ينسبها على صحة فنحن ان نتشغل بتفسيره وترك ما هو فيه ومنها
 ما في جملة كاشف الغطاء حيث ادعى الاجماع بالضرورة في الزيادة
 في القرآن حتى الكلمة والكرف ومنها عبارة رجل من القائلين بالتحريف
 في رسالة الفضل المحدثا وفق سهم كنانة القائلين بالتحريف الذي
 عدوه وقوي به مذهب الشيخ الاعظم محمد بن محمد بن النعمان المفيد قدس الله
 روحه وطهره وهذه عبارته الحكيمة في رسالة الفضل المحدثا قال فيه
 المسائل السرية ان الله بين الدفين من القرآن جميع كلام الله
 وتنزيله وليس فيه شيء اخر من كلام البشر وهو مجهول لزل والنا ما
 انزل الله ثم قرأ عند المسحط للشرعية المستوع للاحكام البصيرة
 منه شيء وان كان الله جمع ما بين الدفين الان لم يجعله جملة كلام
 شريفة الى ذلك منها قصود معرفة بعضها ومنها ما شك فيها
 ما تعدل اخرج قد جمع امير المؤمنين القرآن المنزل من اوله الى آخره
 والله بحسب ما وجب من تاليفه فقدم المكي على المدني والنسوخ على
 النافع ووضع كل شيء منه في موضعه انتهى كلامه ربح عليتين مقادير
 وصرح فيما ذكرناه من قطيعة ما بين الدفين وكونه باجمعه

نقول في التحريف

كلام الله ثم واخصا من التحريف بالسقط والترتيب كذا سائر العبارات
 نقولها الفضل المحدث القائلين بالتحريف فانها وان لم تكن في الصراحة
 كعبارة المفيد الا انها ظاهرة عليها تاما في اخصا التحريف بالسقط
 فيها حق السيد علي بن احمد الكوفي في كتاب البدع المحدث وهو قوله قد
 اهل النقل والادب من نحاس العام على انة هذا الله في ايدي الناس
 من القرآن ليس هو القرآن كله وانه ذهب لقران مالم يبق ايدي الناس
 انتهى ومنها حق الفضل بن شاذان وهو قوله في جملة كلامنا طاب الله
 ولقد اقرتم انكم لم تجدوا ما هو اظهر من الصياح في كلامه وحرام وهو
 ما زعمتم انه ذهب من القرآن ثم لم يوحشكم فلم لا كلفتموه ان ياتوكم
 بالقران الذي ذهب بمثل من تلقا انفسهم كما اتوكم بالحلا والحر
 من تلقاء انفسهم فاهذا والفقه الا في عجز واحد وانما هو امر الله
 ونهي لم تدعوا انه لم يات بقران الا ما في ايديكم ولكنكم لم تجدوا
 بد الظهور الامر بان تقرؤا بما عجز عنه الوكر من جمع لقران الله
 ومنها عبارة الشيخ يحيى تلميذ الحق الكركي وهو قوله مع اجماع
 القبلة من نحاس العام على ان هذا القرآن الذي في ايدي

نقول في التحريف

نقول في التحريف

نقول في التحريف

الناس ليس هو القرآن كله وأنه قد ذهب لقرآن ما ليس فيه أي كلفنا
 انتهى في ظاهر هذه العبارة أن التعريف الواقع في القرآن هو السقط و
 منها في ذلك ما نقله السيد الأمام في حاشية القبس من نسبة
 التعريف بمعنى الترك والاستسقاء إلى أكثر الأسماء وبالجملة جمهور
 لقائلين بالتعريف إنما اشتوا خصوص السقط والنقص وأما بعضهم
 إليه المخالفة في الترتيب ما تبدل الكلمات فمجدد من وقوعه
 سوا ذلك منهم لا يعتد به وقد انعقد الإجماع على خلافه ويراد
 بعضهم للأخبار المتضمنة لتبدل الكلمات كما لا يدل على اختيار
 فواهر تلك الأخبار ومنه يعلم وجه النظر في نسبة القول للبحر
 إلى جميع من الحديث كالكليني وغيره لا يرادهم تلك الأخبار في كتبهم
 كيف وقد روى الكليني وغيره أخبارا بحبر من العلوك عددها ثمانية
 بل من ضمنهم في أول كتابه أن لا يروى إلا ما يعمل به لا يمكن
 بمجرد أي دأبه بحبر بانه قد جعل بظاهره في انظارنا فاعلم الظاهر
 عنده غير ما نستظهر لقيام شاهد عليه لم يظهر لنا وأما
 استظهار القول بالتعريف من عنوان الباب الذي حققه الكليني

هذا هو التعريف
 في كتابه

هذا هو التعريف
 في كتابه

سقط

لذلك الاختيار هو قوله باب نكت وتفصيل التبريل في الولاية فاعلم
 ظهور لفظ التبريل في القرآنية ولعل التبريل عنده أهم من القرآن
 والخاصيل أن من تحقق منه القول بعدم قطعية القرآن للتداول
 وقيل الكلمات بكلمات الناس ليس إلا قلة قليل منهم قد سبقهم
 على خلافهم ولحقهم ومن هنا استفاض نقل الإجماع في كلماتهم على
 الزيادة في القرآن وإن جميع ما بين الدفين كلام الله تعالى وقد
 في كلام السيد المحقق البغدادي في شرح الوافية أنه لا خلا
 في قوائم ما بين الدفين حتى من الخبريين والمختونين وأثبت
 زيادة التوضيح فاستوضح ذلك من أقوال علمائنا في قوائم
 السبع فالشهور بينهم قوائمهم وإن جميعها ما قد ذكرنا
 الأمين على قلب سيد المرسلين كما هو المحكي على العلامة في المنهاج
 ويهم ويبدل وابن فهد في الموجز والمحقق الثاني في مع صديقه
 في الذكرى والروض والمقاصد العلية والحد الثمر العالمي في
 مثل الفاضل الجواد عن الصادق أنه أشبههم بين العلماء وفقهاء
 وشرح الوافية للسيد والدين نسبة إلى معظم المحمدين

حيث

على

نقار

الروح

الشهيد

من اصحابنا وعن الخدائق نسبة الى المتأخرين من اصحابنا والتقدير
الكبير للرازي في هداية الاكثرون بل عن جميع من الاساطين ^{دعوا}
الاجماع عليه كما هو المحكي عن مع صد والروض والغربة ^{المراد} وعن جميع
نفى الخلاف فيه بلا خفاء ^{المراد} في التهذيب المذكور في الرغيب باضافته
اي يحفظ ويعقوب في خلاصها واختار بعضها ^{المراد} في قواها جوهري
الفاظ ملك في ملك دون ما كان من قبل الهيا كاللغة ^{واللغة}
كما اختاره في الزبدة وحكي عن الحاجي مختصر والعصدي
في شرحه وانكر اخرون منهم التواتر ^{المراد} كما هو المحكي عن الشيخ في
التبيان ونجم الائمة في شرح الكافية وجمال الدين نحو سائر
والسيد البحر ارضي ^{المراد} الحديث البحر او غيرهم من متأخري المتأخرين
اذ عرفت ذلك فقول اما امتناع تبدل الكلام على المذهبين
الاولين الذين يرجع اليهما مذهب معظم العلماء فواضح ^{المراد} في
واما القول الاخير فلا ينبغي التوقف في القائلين به ^{المراد} ينكرون
تواتر القرآن اصلا كما يرتبونه من لا خيرة له بكلماتهم كيف
ومن القائلين به الشيخ في التبيان وفذهبه في عدم وقوع التعريف
في العلم

في القرآن معروفا لا ينكر بل ادهم عدم تواتر تلك القراءات
وان كانت لو ادلوه حجة في ما بين الدفتين متواترة قال الفاضل ^{حاله}
الدين نحو سائر في المحكي عن جبارته لا يخفى ان دليل تواتر
القرآن وهو تواتر الاديان على نقله لو تم اعتمادا على وجوب
تواتره الى زمان الجمع وما بعده فالظاهر انهم المتفاوتة ^{المراد} تنكر
نسخ هذا الكتاب ^{المراد} للجمع بحيث يصير متواترا في كل زمان
واستغنوا به عن جعل اصل القرآن المنزل متواترا بالمحفظ
لما راجع كيف قد عرفت ان الطاهر انه لم يقع التواتر في كثير
ابواب القرآن الا بهذه الوجوه هو وجوه في هذا الكتاب المتواتر
وقال ايضا في المحكي عنه لا يخفى انه اذ يجوز تغيير بعض الجواهر ما يكون
من هذا القبيل فقد يورد في التفسير ما يخيل به المعنى الفصاحة
والبلاغة فلا بد من سد ذلك الباب بالكلية ^{المراد} حذرا من ان
ينتهى الى ذلك انتهى ودلالة كلامه على ما ذكرناه واضحة ^{المراد} وقال في
جواهر الكلام بعد انكاره لتواتر القراءات ما هذه جبارته ^{المراد} ولغيرها
القول بان عدم تواترها يقضي بعدم تواتر بعض القرآن اذ هو انما ينفي

على كونه من القرآن ليس بأوضح البطلان ضرورة كون الثابت
عندنا قوته من القرآن مؤد الكمال وجواهرها التي تختلف المخطوط
معاني المخرجات بها انتهى صراحة فيما ذكرناه واضحة نعم لا يمنع
ان بعض القائلين بالقول لا خير كالسيد الخزاز في المحدثين
قد جوز تغيير المواد ايضا تبع البعض قده المحدثين الا ان قولهم شاذ
في شاذ لا يعتد به انعدام الاجماع على خلافه اما على طريقة المتأخرين
فواضح واما على طريقة القدر في لعدم الاعتماد عندهم بخروج معلوم
النسب لا يضر مثل ذلك بل يفسد الاجماع فانك لا تجد مسألة
اوضر رتبة الا وفيها قولة شاذ لبعضهم بالخلاف الا ترى انه
قد نصت بعض فقهاء شاذ ذهب الى القول بوحدة الوجوه في ما صرحوا
المذهب بالدين ^{الضرورة} على خلافه وتفق بعض حكماء شاذ في التمسك
بالمراد الملاح واجم يجر الى الصلاح مع انه خلاف الظاهر وما قال
هناك بان الله جسم كالأجسام في هبنا الى القول يجوز التسليم على الاما
واخبار بعض طهارة اهل الكتاب دعى امره عند انفعال الدنيا التعليل في انفا
للصواب ولو كان امثال تلك الاقوال الشاذة مما عمل بغير ضرورة لاجماع
الحق

اخضر للإسلام عودا قام للدين عودا وانشئت ^{استظهر اجماعهم} استظهر اجماعهم
من رسالتهم قطعية الكتاب ^{من اوضح الاشارة الى التبدل} من اوضح الاشارة الى التبدل
نسخ الكتاب بخبر الواحد ^{من كلامهم} من كلامهم نظر الى قطعية الكتاب قول جمع منهم بعد
تخصيصه نظر الى ضمنية خبر الواحد قطعية الكتاب من جزمهم
التخصيص لم ينكر القطعية بل قال بان التخصيص الدلالة له هي ضمنية وما
يتم لذلك في وضعية اعتبارهم التواتر في القراءة الصلوية فانك اذا
راجعت الكتب الفقهية مختصرا ومطولا لم تجد تفرقا في التواتر
القراءة وانما لا خبره بشواذ القراءات كقراءة ابي وابن مسعود من غير نقل
لاحد منهم في ذلك بل قد ذكرنا عدم حجية الشواذ وعدم الاعتماد
بها في كتبهم الاصولية كما سمعنا تفاسيل كما اتفق وكذا اتفقهم على
قراءة متواترة لما بين الذين لم لا اشتراطهم التواتر وحكمهم بعدم
الاعتماد بالشواذ مع ذلك ما ذكرناه في كتبهم الاصولية من عدم حجية
اجبار الاحاطة في القرآن كما سمعنا تفصيل كلامهم فيه صد شاهدنا كذا في الخبر
من الشواهد التي يحيد المنبع لكما اتفق بل قد عرفت في كلام كاشف الغطاء
دخول ضرورة المذهب بالدين على عدم اشتغال القرآن على زيادة حجة

ان
من
كلامهم
ابن

الكلمة والحرف ولعمري انه كذلك فانك ان راجعت وجد المسلمون الذين
لربيب اذ هانهم الشبهات وحدتهم تعقدون بالضرورة من بينهم ان
هذا القرآن المتداول باجماع كلام الله المنزل على نبيه لم يشكوا في ذلك
لا يشكون في وجوب الصلوة الخمس وصوم شهر رمضان ومن ذلك من ضرر
الاحكام ولا نفى بالضرورة الا ان كان على هذه الصفة وما يشهد له
دويعة شدة اعتناء المسلمين بالقرآن وعظم خطره في نفوسهم وحل
شأنه عندهم وميزان اعتقادهم به على وجه يتجوزي احدهم على تركه
ولا يجوزي على اهانة والاستخفاف بكلمة من القرآن ولربما يقدم بعضهم
كثير من المحرمات في لا يقدم على الخلف بالقرآن كاذبا وكذا ما عده من
التراميم باحكامه اثاره بالا يقتصر عن التراميم باعظم الضرر بالكلية
على قيلهم تعلمه وكتابته واستنساخه الملازمة لتلاوته والاهتمام
بالادب المذكورة والسبق الماثورة في تلاوته وضرر جاعل من علمهم
الاحكام في تصنيف الكتب الكثيرة في تفسير والتجويد بمبكمات ومعاييره
وحد مشكلاته واطالة الكلام في وجوه تفسير وطرق تاويله وتصنيف
من الكتب كيفية قرآنه ووجوه تجويد واشتغال كثير منهم بتفسيره وتفسيره

مصنفي على المعاني والبيان منهم لوجوه قصا وطرق بلاغة والاطالة
الكلام في الكتب الكلامية في وجوه اجازة وابداء غرائب وذكر عجائب
واحتجاج علماء المسلمين قديما وحديثا بمبادئها بحيث لا يمكن للحفيم
وضوح دلالة المناقشة فيه والافتقار الى منه على الحفيم فكانا اليكم
حجرا ولو في مسألة ادبية لغوية او نحوية او في القصص والحكايا
فضلا عما تعلق منه بالاحكام الشرعية والمعارف الدينية وحث
العلماء والوعاظ وترجيهم الناس فخلاوتهم وايضا الناس تبعوا
للمعصومين بالتمسك به الاقتتال لاوامره والامتناع عما نهى عنه
والاعتناء بموعظه وتعبير القلوب بالتدبر فيه والتفكير في معاني الرجوع
في المطالب الجليلية من التوحيد المعاني والاحكام اليه استكشاف
حواشي الامور بالاستمارة به الاستشفاياياته الماثورة في الامور
والاستقام تطلب حوائج الدنيا والاخرة بما ورد فيها لذلك الاستغناء
والتوسل به الى الله في عامة المطالب الجليلية من اثاره الجليلية
قدس العلم بالاعتقاد الكبير العالم والجاهل الاثمة والاتباع من
الماورق ائمة المسلمين الذين هم الاصل في تلك الآثار من بان فضلا

تفصيل تلك الدواعي والخصيات بما يوجب القطع بالتواتر وتتم من
 الفاضل المحدث على هذا الدليل عند ذكر أدلة النافين بالاشتمال
 في المقدمة وحاصله النقض لا بالتوبة فان الدواعي قد تكرر
 على فعالها مع وقوع التحريف في مراتب وثانيا بذكر الحكم الذي لا
 على ضبطها اكثر من حفظ كل آية من القرآن كالاداء والقنوت والوضوء
 والتكبير في الصلوة والسمعة وقول امين بعد الفاتحة وصلواته فلان
 جميع ذلك ما توفرت الدواعي على قطع وقوعه بخلافها من اجزاء العبادات
 في مشروعية بعضها وقاصلا والثابت بالنسبة الى من وسواها على خلاف
 امير المؤمنين كما تعتقد الامامية ثبوت التواتر وانما بما ذكره في بعض
 بان تبلغ في الوضوء النقص مكانا لا يربا فيها اعيد كبريات النبي
 من المعاجز كد الشمس اومرئين وتكلمها وتكلم الذئب وامثال ذلك
 التجميع وتبطل الاموات وتعيش بين الناس وامثال ذلك موضع قد
 عثمان وعاديه وايضا مع شدة اعتنا العامة بشأنهم فادخل جميع
 ما توفرت الدواعي على فعلها وقصبت العادة بوضوح الحال فيها ولم
 تبلغ مع ذلك اقل مراتب التواتر وخامسا بالجل وحاصله ان تلك

الدواعي

الدواعي المتوفرة دواعي المؤمنين من اصحاب النبي وهم الاقلون من المؤمنين
 وضعف الايمان منهم وهم الاكثرون مع ان اقرب تلك الجماعات الى حفظ
 القرآن وضبط كتاب الوحي الذين هم رؤسا للمناقبة فكيف يستبعد وقوع
 المنزلة منهم في حفظ القرآن هذا حاصل كلامه لوضوح ذكره لعلها
 لا طائلة الكلام فيه تمام الاطالة اقول ما النقض بتحريف التوراة فنية
 لا اشكال في تواتر التوراة اولا قبل التحريف كما هو مقتضى قوله تعالى
 نقلها ولا كل القرآن بوجه عدم حصول التواتر فيه أصلا كما يستفاد
 من ظاهر كلامه واما التحريف الواقع فيها بعد التواتر فانه وقع عند ولاد
 ان التواتر لما في بعد التحريف لزم الواضح ان الكتب المتواترة عن
 مصنفها لا يمنع تواترها من ان يجمع احكام نسخ كتابها ويؤيد فيها
 وينقص ويتلفها واسا او يتلف تمام نسخة لعادى اخر فان التواتر
 ليس فقط المتواتر عن المؤلف كلا او بعضها وانما يلقى التواتر التحريف
 والتفتيش عن جهل مع الفحص التام والتفتيش كادغ القائلون بالتحريف
 في كثير من محرفا ومقطوع من القرآن وقد صرح به الفاضل المذكور
 موضع من كلامه خصوصا ما ذكره في الدليل الثامن دلالة على التحريف فان

ان نقل القرآن

عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في تفسيره من لم يقرأ القرآن فليس له نصيب من الجنة
مناديه ان من كان عنده شيء من القرآن فليأتنا به لم يكن للناس
مانع من الايمان بوجع طبعهم لك منهم فكيف يمكن مع تواتر القرآن ^{الشرائ} ايامهم
بانقصوا وخرقوه جمع كثير من المسلمين ولا اقل من قيام شاهد بدلك
هو مناط جمعهم على ما ذكره وخبره السيد شارح الوافية في الاستدلال
المذكور ناظر الى ذلك حيث قال في جملة كلامه المتقدم فادع متبادلي
في حملته وحققاه والذين ينشأ شذونه ويكتفون به من هذا المتن في
ذلك ان التواتر بما عندكم من هذه الزاوية على بعد هذا شئ انتهى
التحريف عن عندنا فيهم نفيه جوا اخر غير ما ذكرنا تفصيل القول فيها انما
نم يظهر من الفاضل الكتاب في بعض كلامه المتقدم ان تواتر القرآن
يمنع من تحريفهم ولو عرجموا حيث ذكرنا كيف يمكن مع التواتر وكثرة
النسخ ان يلف عثمان تام تلك النسخ بحيث لا يبقى منها نسخة واحدة
فتم ويمكن ان يتم كماله الذي المذكور على ذلك بان القوم ما كانوا
ليقدموا على ذلك مع تواتر القرآن بين المسلمين وهم في صدد مهمهم
ولم يبق بعد سلطانهم ولم يعظم في القلوب مكانهم خصوصاً في الحق

الاعمال

الى ذلك في غير ما بينا منهم وسلطانهم بل جواد الدعوى لهم الى البقاء كما
سبحا تفصيل لك كلمة انتم وأما النقض بالتكثير في الصلوة و
الامين بعد الفاتحة فلا يكاد يفهم معنى محصل فان النقض انما هو ضد
شيء منهما من النبي ولم يتوارى مع كثرة الدعوى على نقله وأما على ما رآه
اصحابنا من عدم صدور شيء منهما من النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلا معنى للنقض
على الدليل المذكور نعم يتم ذلك قرا على العامة المدعين لصدورها
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لو صدر ذلك عنه لم يتوارى نقله في الدعوى
على نقله مع انه لم يتوارى ذلك عندهم ايضاً وأما النقض بالاذان والنقص
والوضوء و صلوة الميت فنية لا اشكال في حصول التواتر في جميع ذلك
الامر فخر من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يعقل ان يؤذن للمسلمين في زمن رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم على خلاف اذانه او يتوضأ على خلاف وضوءه او يصلي على خلاف
على خلاف ما رآه يصلي وان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقف بهم بايمان فلا
يقفون وانما انقطع التواتر عندكم بعد ذلك ببدء المبدع
واستحسان ذوي الاراء منهم من المجتهدين بعد ان ما كثر
من صحب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ونحوهم بقية اشيوا ومنهم من

او غيبة بعد ان قوتها منهم وسقط في النفوس مكانهم ثم لم ير العلم في
 كل عصر بحسبوا بانهم يقيسون شيئا بشي بعد ان عرضوا عن اهل البيت
 فخطوا في احكام الله ثم ضبط العتو ولا ان التواتر قد ينقطع في
 الخارجية وليس كل تواتر يوجب ثقافته من التواتر الى الوقيية فانه قد يغير ما
 يرفع تواتر ما ذكرناه في التورية وهذا بخلاف القرآن الذي هو هذا
 عدم تواتره من اصله وسقط كثير منه وتغير الباقي للجهل به فان في ذلك
 بناء في ما توجب العادة من تواتره في زمن رسول الله وجمع ائمة وصفيلا
 والمسلمون مجتمعون في قلوبهم واما احتمال تقدمهم للتحريف كما في
 غيره من البدع ومما يوضح انهم واما النقض بالبسملة فحيث
 فلا جمع للمسلمون كافة على كونه اية من القرآن كما ادعاه العلامة
 في نهاية الاحكام واما اختلافه في كونها جزء من كل سورة وها
 شاد منهم الى عدم كونها اية من القرآن لا يضر بالاجماع عندنا
 واختلافهم في كونها جزء من كل سورة لا ينافي في تواتر ذلك عندنا وخفاء
 ذلك عليهم لشبهه كما في ما ترويه عنهم التي منشأها الاوضاع عن اهل الدين
 فان كون البسملة جزءا من السورة او ذكر في مبادئ السورة يتناول ما يخفى ولا

نقدر في
 الاشارة الى
 ضعفه

وكذلك هو القرآن واياته التي كانت تنزل في زمن رسول الله اما الدليل
 اطراف النهار واما النقض عنهم تواتر يوم فالتواتر فيه منع في كل
 على قتله تواتر اخذ الطبقة الاولى لوضوح الامر عندهم لوجوب كونهم
 لعارض فوجب نقله فادرا فان يوم فانه لم يعلق به حكم من
 من يدن اهل تلك الطبقة اقامة مجلس التغيير فيه في كل سنة متوازا
 الحال في قبور عثمان وعائشة ومعه يخذلهم اذ لم يكن من يدن
 الا وائل منهم زيارة قبورهم كما هو بيد الشيعة في قبور ائمتهم كقبر
 فيهم بالتواتر واما النقض بالنقض الجلي خلافة المؤمنين بالتواتر
 دون العامة فحيث عدم تواتر عندهم لاختفاء الطبقة الاولى منهم في
 وكنهم للشيخ واتفاقهم على الباطل المعاندة بعضهم للمؤمنين في الباطل
 لهم حسدا او خوفا من الرؤسا او غيبة فيما عندهم فلما اهلك تلك
 الطبقة وحاص بهم انكار ذلك تمام الانكار قالوا لو كان هناك
 نص لثقلته الجماعة ولم يختلفوا فيهم في امر الخلاف وهذا بعينه هو المنشأ
 في عدم تواتر ما ذكره من عاجز المؤمنين بذكر الشمس وتكرار الدين معه
 واصنافها فان اعدائه بالواجب كما ان فضائله والخفايا خصوصا

في كل سنة

في زمن بني امية ومع ذلك قد وصلت اليها بحجة واحدة منها بل اكثر
هو المنشأ البصري اخفا اهل الكتاب بالشقاق القوي وعدم قواهم عند
ان العادة تقضي بالاطلاع على كل اهل الارض فان الطبقة العارية
للبني لما اطلعوا على صدور ذلك منهم بالغوا في اخفائه وكتبوا يكتبون
في قاتر قوار يخفوا على دينهم وطاعتهم كما اخفوا غير ذلك على
بنوته وحكوا اسم مركبهم السموية وغير غير ذلك مما يتعلق به
ظاهر من راجع السيرة فاصدق منهم مع النبي فلما اهلك تلك الطبقة
خامن بعدهم انكروا ذلك اشد الانكار وقالوا لو وقع مثل هذا الحاش
الظيم لذكره المؤرخ من مع تعرضهم لما هو فيه بمراتبه وكان اسمه
مكتوبا في كتابنا الامن به الا اننا هذا كتابا خلو من ذكرنا
وبالحجة قديمتي التواتر مع توخر الدواعي على النقل المعاصرة تلك الدواعي
بدلوا اخرى من هاهنا لا يتحقق التوازن من اسله وينقطع بعد حدود
دعوى كون القرآن من هذا القبيل امية هذا التدبير الصريح خلافه
القرآن لم يكن كما لمؤمنين قد عرفت له الرجال وانفسوا لقتله اسلا
وكون سيفه يقطر من دماءهم او يطعمهم من دمه فخصه الله من

البر

الرياسة العامة او حسدا منهم كما هي طبيعة البشر في حسد ولفظا فان
القرآن خلو من جميع ذلك سيما ذلك من يد توضع في البطلانية انهم
واما ما ذكره في جوابه الحلي فبيان الدواعي كانت قسوة لحفظ القرآن وكتبه
للمؤمنين من اصحاب النبي والمنافقين منهم بل وبعض اهل الكتاب ككثير
التصريح به فصار بعض من بنى ذكرهم اما المؤمنون فشد وغتتهم في
واحدة واما المنافقون فلان الطباع مجبولة على التقرب الى الرب لم يلح الا
بيد انهم الامور في اتباع محبوباته والاتباع بها تحبها اليه غنة او فكل
داع كان للمنافقين في حضورهم لصاوتهم مع النبي في صوته مضا
والجهاين يديهم مع انه مظنة التلصص فهو الداعي لهم لحفظ القرآن
من غير ما فارق يعرف هذا مع انه قد دبرت دوايا كثيرة من طرق العامة
والخاصة بشيوع طر القرآن في زمن النبي وانه قد كان للقرآن كتاب
من المؤمنين والمنافقين قد اعدتهم رسول الله لكتابته الوحي بين يديه
قراء كان رسول الله يلقى اليهم القرآن فيتلقونه منه ويكتبونه عندهم
او يحفظونه على ظهر القلب وان جماعة منهم قد جمعوا القرآن على عهد رسول
مصحفين مستقلين لعبد الله ابن مسعود وابي بن كعب والواضح ان النبي قبل

وقول الفاضل المحدث انما جاء بعد النبي خالف الاخبار لا اعتبار
 مقتضى حجة من تلك الاخبار ان جماعة من النساك لم يسمعوا من النبي
 وعائشة قد جمع القرآن في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في
 خزانة علي بن ابي طالب تلك الاخبار التي تصح لك حقيقة الحال فنقول في
 في صحيح عبد الله بن العاص قال سمعت النبي يقول خذوا القرآن
 من اربعة من خبيد ابن مسعود وسالم واذي بن كعب بن نفيع
 الشافعي في الشيخ قد اشتهر عن النبي انه قال من شرب نبي القرآن
 غضا كما انزل فليقر على قرآن ابن ابي عمير عبد الله بن مسعود وقال
 المحدث في حكاية في الدليل الخامس ادلت على التحريف بعد نقل الخبر
 المذكور في الخيف و تقدم قريب من الخيف ونقل الشيخ فضل بن
 شاذان في الايضاح الى طرق كثيرة في كتب الحافظين ثم ايدى قوله
 بآراء في مدح ابن مسعود وابن ابي عمير انهم قال في التمسك
 قرع القرآن وعلم السنة وكفى بذلك رواية الصدوق قرع القرآن
 فبرك عنه وفي نسخة فنزل عنه قال في حكاية السادة في
 التحريف واما الثاني يعني اخباره صحف ابي بن كعب فمما مر في

في صحيح عبد الله بن العاص
 قال سمعت النبي يقول
 خذوا القرآن من اربعة من
 خبيد ابن مسعود وسالم واذي
 بن كعب بن نفيع

في الخبر الصحيح واما نحن فنفر على قراءة النبي قال من منابن شهر اشهر
 روى ان النبي قال له ان الله امرني ان اقرع عليك في قال فاجاب
 الرفيعة في طبقات الامامية روى البخاري ومسلم والترمذي وابن
 قال قال النبي لا تاتي ان الله امرني ان اقرع عليك لم يكن الذين
 قال وسماني قال نعم بنى في فعل ذلك لتعلم اداب القراءة وان تكون القرآن
 سنة قال وروى البخاري ان النبي قال لا تاتي بكتاب الله امرني ان
 اقرع عليك القرآن في قال واما اشهر في كتب القوم وروى بعده
 قوله ابي اقرعكم وقوله خذوا القرآن من اربعة منهم ابي ابي
 ونقل عن مناقب الخوارج في روى عن علي بن ابي طالب قال جمع القرآن على
 علي بن ابي طالب واذي بن كعب وروى البخاري في صحيحه انهم قالوا
 ان ابن مالك من جمع القرآن على عهد رسول الله فقال اربعة
 من الانصاري ابن كعب معاوية بن جبل وزيد بن ثابت وابو بكر
 من ابو زيد قال حدثني وروى عنه ايضا بطريق اخر انه قال
 ولم يجمع القرآن غير اربعة ابوالدرداء ومعاوية بن جبل وزيد بن ثابت
 وابو زيد قال السيد المحقق البغدادي في تقدمه في حكاية

في صحيح عبد الله بن العاص
 قال سمعت النبي يقول
 خذوا القرآن من اربعة من
 خبيد ابن مسعود وسالم واذي
 بن كعب بن نفيع

جميعهم للقران انما كان بعد عرض عليهم الميثمين مصحفه عرضوا
 وانهم بعد ما قرءوا مصحف امير المؤمنين ارسلوا الى زيد بن ثابت
 قالوا لئن علينا قلنا اننا مصحفه وفيه فضاخ المجهلين والاضطراب
 دابت ان تجمع مصحفنا منه كان من فضيحة فاجابهم بذلك و
 احتمال كذبهم فيما اجابوا به امير المؤمنين ٤ من جو مصحف جامع للقران
 عندهم مع وضوح الامر عند الكل انه لم يجمع للقران بعد ذلك
 هذا مع ان الله يظهر من كنف تلك الاخبار ان من تعرضوا لوزن كوا
 من لقران جامع القران انما هم الرؤسا الذين اشهدوا بالدين
 اصحاب النبي كما سمعته في حق الذهب والفضة حتى لم يطلبي انه قال
 قد قتل يوم اليمامة سبعون الف راو قتل في عهد النبي في معركة
 مثل هذا العدد قبل قتل يوم اليمامة اربع مائة الف مع هذا الشي
 التام والاعتناء الشديد برسالة المؤمنين بالقران كيف
 يعقل عدم تواتر القران في زمانه او غيبته ان لا يكون احد
 المسلمين قد جمع القران على عهد امير المؤمنين الذي هو اشد
 اعتناء ابا المدين واجتنب في ذلك لا يكون النبي قد مر به

مع انه قد تواتر عنه امر الامة بالنسك به جعله القتل الاكبر
 بعده وكيف امر عامة الامة بالنسك به ولا يعرض موضوع بحث
 يعرف كلهم او جلهم بل الحق انه كان يجب عليه اظهار القران
 وتعرف عامة الامة اياته وصون كما عليه تعريفه وصيغته
 فان القران احد خليفته في امته لعمري ان من خزان رسول الله
 قد توفى لم يشع القران بين امته بحيث يعرف كلهم وجلهم فقد
 نسبته الى الخيانة وعدم الاعتناء بكتاب الله ورسوله
 قال البخاري في احكامه الفصل المحدث في مقدمة كتابه في الحديث
 المؤمنين قول من يزعم ان رسوامة ترك القران الذي هو حجة
 على امته والله تقوم به عورة الفرائض التي خالفها عند ترويض
 دينه الله بعنه الله اعيان الامة متفرقة في قطع ولجميعه لم يصنع
 ولم يحكم الامر في قرآنه وما يجوز من الاختلاف فيه والايحوز في
 اعرابه ومقدار موثاقه في سورة آية هذا لا يتوهم على جبل من الجبال
 فكيف بسور العالمين انتهى ما حكاه عنه ثم اورد عليه ان القدر
 او لا يثبت خليفته حيث انه من اهل الامور لم يفعل له رسوالة في



هذا هو
 الذي
 في
 الحديث
 في
 الحديث
 في
 الحديث

بجنب سورته كذا اروي عن ابن عباس قال كان رسول الله اذا نزلت
عليه سورة دعا بعض من يكتب فقال ضعوا هذه السورة في الوضوء
الذي يذكر فيه كذا وكذا وعن انس قال جمع القرآن على عهد رسول الله
اربعة من الانصار ابن كعب ومعاوية بن جبل وابو بردة بن قيس
من ابوزيد قال احد عتقى غير انهم لم يكونوا قد جمعوها بالذي يتر
ولم يرووا القراءة في السور ها في الان الواحد ثم اذا حفظ
انزلت على رسول الله او كتبها ثم خرج في منزلة في وقت معين
فانه كان اذا رجع يأخذ في حفظ ما ينزل بعد ذلك وكذا يستعمل
ما فانه على حسب منزله فيقع فيما يكتب تقديم ما يحسن هذا
وقد كان منهم من يعتمد على حفظه فلا يكتب على ما كان من عادة
العرب في حفظ النسايب اشعاشع من غير كتابة منهم
كتبها موضع مختلفة من قراط وكيف حبيب منهم بما كانوا
يعهدونه من جد المسلمين في حفظ القرآن فلا يروا
حاجة الى مصحف ينظر فيه فلما ان مضى رسول الله عليه
وجده المهاجرين والانصار اجنادا فقرأوا في اقطار الدنيا والسحر
في بعضهم

في بعضهم كما ترشح ان بنظر في الضياع فاما الجميع في المصحف انتهى
كلامه وهو في غاية الجودة لموافقة للاخبار ولتقتضا الصالح القباري هو
صريح فيما ذكرنا من كيفية الجمع فانه ان فعلوا المؤمنين في
بيته بعدهم لم يجمع القرآن واليفخو من ضياعه مما لا يقبل انكار بعد
استقاضة الاخبار بذلك كما تقدم وكيف يجمع هذا مع كونهم يجمعون
مرتباً متداولاً بين الصحاح في ان فعلوا المؤمنين في بيته بعد
لجمع القرآن بتزيله وتاويله وتفسيره وترتيب سورة الغيرة
في مصاحف الصحابة على الواقع كما هو صريح قوله في خبر اخيه
على التزديد وتولف جنتهم بالكتاب كله المشتد على التزديد والتاويل
لا يجوز جمع ما نزل الاعجاز والجمع ما نزل الاعجاز وغيره ما خص الله
اهل بيته من الزادات ولغير ذلك من المصالح كما سطر
فوضيحت لك فيما سياتي انهم ثالثها ان ما نقله ابن مسعود
واجب وغيرهم له فانما هو ضعيف رواه المخالفون ثم نقل
بعض المتقدمين من اخبار العامة قال في اخره الى غير ذلك من الاختلاف
والامتنان والتناقض في رواية جيل واحد من المسلمين نصيب

الثلاثة الذين كانوا يكذبون على رسول الله ﷺ ليس في جميعها خبر عن
صديق الامارواه البخاري وهو ضعيف لا يدل على كون الاربعة ^{معتبرين}
لثامه سلمنا لكنه معارض اوله بما رواه عن الصادق بن كاهن ^{مقدم} وخرج
الصفار في البصائر مسنداً عن الاصمعي بن نباتة قال لما قدم على الكوفة
صلى بهم اربعين صباحاً فقامت اسم ربيك الا على فقال المنافقون
وانه لا يحسن ان يقرأ ابن ابي طالب القرآن ولو احسن ان يقرأ لقر
بناخير هذه السوقة قال فبلغ ذلك قال فقال ويلهم اني لا اؤلف ناسخه
ومشغو ومحمك ومتشابهة فصله من صله وحرره من معانيه وانما
حرف زل على محمد الا وانا اعرف من زل في اي يوم زل الي
ان قال والله ان الذي نزل الله في وقعهما اذن واعيه فانا
كنا عند رسول الله ﷺ فيخبرنا بالوفا عيه فيقومهم فاذا خرجوا قالوا
قال انما وثانيا بما رويوه كما تقدم وقد جعل الشيخ فضل ابن شاذان
هذا الخبر من مناقضا اخبارهم قال في النهاية بعد كلامه المنقول بقا
مع انه لا تثبت لابي وابن مسعود مصحفين منفردين وانما
يذكر ذلك من طريق الظن واخبار الاحاد والظاهر ان مراد

بقرينة

وجوهها لها في حيوتها والا فقد جمع مصحفين منفردين بعده كما بان
وزكره الاختيار المنقول من الكتب المعتبرة لخبز وخبز ^{لف} تفرد بنقله المخالف
ما يقضي منه العجائب كماله اقول اما قوله فاما هو فخره ضعيف روي
المخالفون فيه قد عرفت من تضاد الاختيار بذلك من طريق العامة
والخاصة بل العذر الرخصه غير على ازيد ما عرفت عليها وليس معنى
كيف ساع له التمسك بخبار العامة على وقوع التحريف حتى جعل ذلك
دليلاً مستقلاً ولم يسع له ذلك في المقام فان كان الاحتضاد
هناك باخبارنا الخاصة فهو هناك مع ثابتهما بالاعتناء الصحيح
واما قوله انها مختلفة مضطربة فحين غلبت الاختيار وروية
عن الصحابة لا عن النبي ﷺ وكل يخبر عن جمع القرآن على حسب اطلاع
فمنهم من اطلع على اثنين ومنهم من اطلع على اربع ومنهم من اطلع
على ازيد من ذلك فاخبر كل بما اطلع عليه قد يتفق لشخص واحد
اختلاف اطلاعهم في بيان فقد يطالع في زمان على امر يطالع
عليه في زمان قبله ولا ريب ان مثل هذا الاختلاف لا يوجب ^{وهنا}
في النقل اما قوله وليس في جميعها مسند صادق الامارواه البخاري

فقد عني ما رواه البخاري عن عبد الله بن العاص قال سمعت النبي يقول
 خذ القرآن من أربعة من عبد الله بن مسعود والمعاذ بن جبل
 وفيه قد عرفت من نقله بنفسي في الكتاب الخامس في خصوص
 مسعود بن أبي حنيفة أعدية من المعصومين في غير من مضى وهذا
 وقد نلت بهذا الخبر في تصحيح مصحف أبي فكيف صح التمسك
 هناك في المقام ولما قوله لا يدل على كون الأربعة جامعين
 ففيه أنه أراد في الصراحة في ذلك فهو كذا وإن أراد في
 الظهور فلا ريب في ظهوره في ذلك وهو كاف للسند ولما قوله
 لكنه معارض بما روي عن الصادقين ففيه أنه لم يصرح في شيء
 تلك الأخبار بعدم جمعة ومن رسول الله من أحد الصحابة
 بل يدلولها أن أمير المؤمنين قد جمع القرآن بعد رسول الله في
 بعضها وصيغ من رسول الله في ذلك وأخبر بها أن رسول الله
 قال علي يا علي إن القرآن خلف فراسي في الصحف والحبر والقر
 فخذوه واجمعوه ثم وقد ورد بمضاهي أخبار آخر من طرق
 العامة أيضاً ولا ريب أن ذلك لا ينافي وقوع جمعة من الصحابة

من أدلة على أن
 من أبي حنيفة
 مسعود

في زمن رسول الله أيضاً وأمر النبي أمير المؤمنين بالجمع ثانياً لعله
 لا شئ ما كان عند النبي من ذلك القطع على البشير والتأويل
 فأراد النبي جمعة علم بهذا الوجه أيضاً غير من أدراك ذلك الزائد
 خصوصاً ما عرفت من نصريحه بما شتم مصحفه على التأويل
 والتأويل في خبر احتجاجه على الزنديق وإن ذلك لا شئ ما علم
 نزوانه خصل الله بها أهل بيت نبيه إلى أن يظهر قائمهم
 الله فرجه فيقره المؤمنين بذلك الزائد لأنه كان مقصوداً
 على خصوص ما تولى الأحبار وعليه بحال ما ورد في جملة من أحسن ما أنه
 لم يجمع القرآن كله إلا الأوصياء في بعضها الأعلى بن أبي طالب
 والأئمة من بعده مع أن ظاهره أن كلاماً من الأئمة قد جمع
 القرآن جميعاً متقلاً مع مسبقية مجمع من قبله من الأئمة وبعضها
 صريح في ذلك مثل ما رواه في مقدمة كتابه نقله عن كتاب الأمير
 ابن سلام عن أبي يحيى العطار قال خلتنا على عبد الله فقلنا له
 أنا لا نذكر ما صحبتك يا أباك وصحبتك يا نافعاً حدثنا بحد
 فإلى من فقال إن فلا قد جمع القرآن وهو صاحبكم وهو كما

في زمن رسول الله أيضاً وأمر النبي أمير المؤمنين بالجمع ثانياً لعله لا شئ ما كان عند النبي من ذلك القطع على البشير والتأويل

ترك الخبر وحكم المصلحة وفضيلة في جمع سائر الائمة القرآن مع
مسبوقهم بجمع امير المؤمنين ففهم المصلحة والفضيلة لجمع ^{الذين}
مع مسبوقة بالجمع زمن النبي واما الخبر الذي نقله عن البصا
فلا دلالة فيه على عدم وقوع الجمع زمن النبي فاصلا كما هو واضح
ينبغي خصوا بالنسبة الى امير المؤمنين نفيه وقد ورد في الخبر
جبل بن محمد المروزي عن مناقب ابن شهر اشوب وقوع جمعهم
منه في زمن النبي واما قوله وثانيا بما رده ويريد اردو
من ان اول من جمع القرآن ابو بكر فقد سمعت في عبارة اليك فانه
ان المراد بجمعهم بين الذين لا مطلق جمعة سمعت ايضا في غير
الشراح الوافية انهم زادوا على جمعة زمن النبي الا انهم
جعلوه بين الذين وجدوه من التفسير والتاويل العوام
انهم لو كانوا فاطين وجمعين كانوا من التفاضل كما لا يخفى
راجع الحو لهم فاما مطالبة الشاهدين في اثبات كون الآية من القرآن
اقول قد ذكرنا توجيه مطالبة الشاهدين بجمعهم لقران ثانيا
مع كونه مجموعا في زمن النبي وهو لا تخلو من المناقشة والله
يعلم

يظهر كبدامعان النيران امير المؤمنين لما اقام مصحفه المشتمل على
ومناقبه التي تدخل في باب التاويل والتفسير او في خصص ^{الكتاب}
وابتاعهم وثاود ذلك فيه خافوا ان يوجد ذلك في بعض
الاخر او يحفظ في بعض الصدور او في الاوراق والاكثاف ^{التي}
عند بعضهم فيفتقدوا بذلك اظهر حال الرفع تلك ^{التي} فضيلة
تلك العامة بان يجمعوا مصحفا في قال مصحف امير المؤمنين ^{بطلبوا}
على ائمة شاهدين لكي يسقطوا تلك الفضائح منها بطريق جيد
من غير اعادة فتنة كما هو صريح خبر ابي رزبه الرواسي في الاختصار
قال لما توفي رسول الله جمع على القرآن وجاهلوا المهاجرين ^{الانصار}
وعرضه عليهم لما قد اوصا بذلك رسول الله فلما افتحه ابو بكر خرج
في اول صفحة فتحها فضاخ القوم فوثب عرو قال يا علي رده
فلا حاجة لنا فيه فاخذه علي وانصرف ثم احضر زيد بن ثابت
وكان قارئا للقران فقال له عمارت عليا جأما بالقران في
فضائح المهاجرين والانصار وقد رتبنا ان تولف القرآن
وتسقط منه كان فضيحة وهكذا المهاجرين والانصار ^{يد} فاجابة

الذي قال ثم قال فان فرغت من لقان على ما سئلتهم واظهر على القرآن
الذي افقه الدين قد بطل ما علمت فقال عمر ما الخليفة الى ان قال
فلما استخلف عمر سئل عليا ان يدفع اليهم لقران فيجروه فيما
بينهم فقال يا ابا الحسن ان جئت بالقران الذي كنت حجت به
الي بكر حتى نجمع عليه فقال علي ايها الدين الذي ذلك من سبلنا
جئت به اليك بكر لنقوم المحجة عليكم وتقولوا يوم لقيننا
كنا من هذا اقلين وتقولوا انجسنا به فان لقران الله عند
ميمته الا المطهر والاول صيا من ولد فقال عمر هل قوت
لاظهاره معلوم فقال علي نعم اذا قام القائم من ولده فنجبه
وبالحجة لا معنى لرفع اليد تواتر ما بين الدينين عن النبي
المجمع عليه بين المسلمين بمجرد ان ابا بكر قد جمع لقران بعد النبي
لغرض فاسد مما الى ذلك بعد فخر الاختلاف من طرق العالم
والخاصة على شيوخ امر القرآن وتحقق جمعة في زمن النبي
خطوا بعد تايده بما عرفت من الاختلاف الصحيح واما جمع امير المؤمنين
القران بعد موام النبي فجميعه كذلك فان كان بالنسبة الى

ما يتر

ما استمد على التأويل والتفسير والعلوم الجليلة الغربية التي لا
تليق عامة الناس بنشرها لهم والقائما اليهم فهو ذكرنا من
اختصاص امير المؤمنين به وهو القابل لا لقائه اليه ايده
عنده لانه عينة علم الله ومستودع اسرار رسول الله فلا مانع
من عدم جمعك واكمال جملة العبد كونه متفرقا عند رعا
في الصحف والحجج والقرطيس وان كان بالنسبة الى ما نزل للاخبار
دليلا على نبوته واية لرسالته فعدم نشره بين الامم في حق
ينا في حكمة نزوله والحاصل ان وضوح امر القرآن عند المسلمين
واعتمادهم تواتر من بينهم كاعتقادهم في سائر ذرات الدين
مع قطع النظر عما ذكرناه من البرهان على التواتر اوضح من احتياج
الى البينة وما كان يتخيل ان ينتهى امر المسلمين الى زمان ينكر فيه
تواتر القرآن عن النبي وتحتاج اثباته الى النقص والبرام الى طاعة
الكلام هو لعمري انه لا يقصر دعوى عدم تواتر ما بين الدينين عن
النبي عن دعوى عدم تواتر وجوب الصلوات الخمس واصو
شهر رمضان بل لا يقصر دعوى عدم اخفا النبي بامر القرآن

في حياته وعدم اشاعته بين ائمة مع انه النقل الاكبر وهو ذكر
الخليفة الذي هو النقل الاصغر فاذا ذكره هذا النقل وموافقا
بحر البناد واهي العامة وبعده او ضغنا لك بحمد حقيقة الحال لم يبق
للمنصف المتامل في وجوب تأويل الاخبار المتضمنة لتبدل الكماؤير ما يبقا
وزيادة بعض الحروف في بعضها ونقصا في البعض الاخر لما فاة ظاهر
للاجماع والضرورة لا بعد تكون هذه الاخبار من عا الكماؤير
التي تساهل كتب الصحاح الحديث كاجل الجور وغيرهما من هذا
المذهب كاحتمال الكلبا في كلام المتقدم من الرعية لكلمة
دعوى حجة هذه الاخبار في اثبات تلك التبدلات ولزوم التدين
نصير القرآن على الوجه الروقي كما استظهر ذلك من جملة كلام
هذا القائل في المقدمة واجيب ما توفى اليه عبارة المقدمة فليقل
من جواز القراءة على نحو الروقي فان ظاهرهم الاتفاق على عدم
حجة اجل الاحاد في اثبات القرآنية حيث لم ينسبوا القول بالحجة
الا الى بعض العامة وظاهر ان التغييرات المحلولة في القرآن انما
تضمن كلامها خبرا وخبران او اكثر مما لا يخرج من هذا الاحاد
فان المقدمة

പിൻ

٩ الفاضل

في بيان علم حجة اخبار
الاصناف الفاضلة ونقل كل
خير

قال المصنف في ذي عبارة المقدمة المحكية في رسالة الفاضل المحدث
وانما هو ما يعني الاثمة عن قرينة ما ورتبة الاخبار من احرف يزيد
على الثابت في المصحف لانها لم تأت على التوازن وانما اجابها الخبر
والواحد قد يغلط في نقله انتهى وظاهر العبارة ان حكم القرآن عند
ان لا يقول فيه على اخبار الاحكام المحكية عند وقوع الناس في الغلط فان
الواحد قد يغلط في نقله وقال الشيخ في عبارته المقدمة رويت
روايات كثيرة من جهة العامة والخاصة بنقصا كثير من القرآن
لكن طريقها الى الله لا وجب على الاو والاعراض عنها انتهى وقد
فيما تقدم عبارة العلامة في نهاية الاصول وخبره التواتر في نقل
وتصرحه بان ما نقل احاد ليس بقرين ولو ينقل الخلافية الا
اي حنفية نقل روى الكتاب المذكور عن بعضهم اخذ التواتر
في تعريف القرآن وذكر اريد بعضهم عليه ردة اليراد بل يظهر منه
اليه قال في التذكرة ولا يجوز ان يفرق مصنف ابر مسعود كالاتي
ولا غيرهما عن احاد رواية بالجواز اذا انفصلت به الرواية وهو
غلط لان غير التواتر ليس بقران انتهى بل هو المحكي عنه في نهاية

قوله

الاحكام والتمتدح والتبرر قال السيد الطباطبائي المحقق المعتمد
 في الحجة ما تواتر اصله وقراءة وقال ايضا لا عبرة بالشواذ في قولها
 كاجاب الاحاد ويضعف بخروجها القرآن لان من شرط التواتر
 بخلاف الخبر وقال في مفاتيح الاصول صرح في بهم وهي كبرى من
 والاقتضاء لا ينبغي التمسك بها حتى يتبين كونها العلامة دام ظله بالاجماع
 القرائن بالشواذ في بروهي لا يقال وان اتصلت وانما في
 الزيادة ولا عمل بالشواذ في قولها كاجاب الاحاد انتهى ولهم على ذلك
 ما تمسك به في ذلك الجامعية من ان الاحاد لا يثبت بها كبر
 رفع مقامه قال الميرزا صالح الميرزا في عتبة المتقدم في شرح
 الزيادة وح فاقول البنا بطريق الاحاد كالفرائد المتأخرة في
 ما نقله ابن مسعود في مصنفه ليس بقرآن فليس بحجة انتهى وقال في
 القمي في القوانين لا عمل بالشواذ لعدم ثبوت كونها قرآنا وذهب
 العامة الى انها كاجاب الاحاد بخبر العمل بها وهو مشكل لان اثبات
 السنة بخبر الواحد قدام الدليل عليه بخلاف الكتاب وذلك كقرائن
 ابن مسعود في كفارة اليمين فضيلا لثلاثة ايام متتابعات فهل ياتر

ومع منه والمقامه
 العلوية ومن ذلك
 الجامعية وشرح
 الاقتضاء صح

منزلة الخبر

منزلة الخبر لا يقارن اية ام لا اليقاله تنقل خبرا والقرآن لا يثبت
 بالاحاد انتهى بعض من كفاية له بشهرة الاجماع كاجاب الاحاد
 مرة وان منع وجوب التواتر في القرآن شرا عاودة كما ذهب
 الاكثرون بل الكل كما عرفت سوا الشاذ الا انه لم يكتف بحجته
 بنقل الاحاد اقله في المناهج واذا عرفت عدم وجوب تواتر
 فالظاهر ان ما نقل احاد الا يحكم بكونه قرآنا الا مع دلالة دليل عليه
 لا انه ليس بقرآن قطعاً قال فيه ايضا في العمل بالشواذ وبعض العامة
 ذهب الى انها كاجاب الاحاد وهو غير ثابت ولو ثبت فغير مفيد
 انتهى وبالجمله لا ينبغي التمسك في اتفاقهم على عدم ثبوت القرآن
 بخبر الواحد من هذا اختلفوا في جواز القرائن بالقرائبات الثلاث
 وهي قرآن الجعفر وخلفه يعقوب فاختر الشافعي في جوازها
 لثبوت تواتر واحد وهو المحكي عن الفاضل في بهم ومن مع صد
 ومن والمقاصد العلوية ان الشاهد العلامة شهد بانوارها
 ولا يقصر عن ثبوت الاجماع بخبر الواحد ذهب الى عدم الجواز
 كما هو المحكي عن مجمع الفائدة والتمار وغيرها نظر الى

اعتبر التواتر في القرآن ولم يثبت تواترها وجميع القامدة أنه
أورد على استدلاله في مع صدق شهادة الشهيد ^{والعلاء}
بالتواتر بان ذلك يرجع ^{تثبت} إلى اعتبار التواتر لان شهادتهما لا
والمشاة اتفاقهما على ذلك ما وجوب التواتر في القرآن كما في
الاكثر وعدم الدليل على شؤ القرآن بالاحاد كما في عقاب الفاضل
القي في غيرهما معاً اما الاول فلما عرفت واما الثاني فلان
من ادلة حجية خبر الواحد هو اجماع العلي والفضل القطعية ^{لها}
على حجية قول الثقة اما الاول فانقائه في المقام واضح واما الثاني
فلان المحقق من مدلولها هو حجية خبر الاحاد في الفرع والادب
فيها عموم او اطلاق فتواتر خبر حمل الكلام خصوصاً مع التصريح
جمله منها بالرجوع الى الثقات في معالم الدين الظاهرة في
والحرام ونحوها من احكام الفرع وبعد ذلك كله فالقول بحجية
اخبار الاحاد في اثبات النعيات والتبديت في هذا القرآن المتداول
التواتر المجمع عليه بين فرق الاسلام من غريب الكلام خصوصاً
القول بخواتمة على الوجه المروي في تلك التعيينات مع رد القبيح
وذلك

عنه لك الاجاب والامر بقراءة كما في الناس وعرض المسلمين ^{كانه}
عن القراءة بما بل لم نسمع ان احداً من المختارين جمع بين لقراءة
المتداوله وذلك القراءة احتياطاً للاحراز الواقع لمناسبة
اجاب والاحاد في ذلك ولكن ذلك اذا لم يقع في القرآن
المتداول كاجاب النقص وكملت اجاب التبدل والزيادة ^{فيها} لمعاً
بالقرآن المتداول عند المسلمين ^{عصر} عصر وكيفياً ومن مثله الخبر
الواحد خصوصاً مع ضعف الاستدلال وان اصحابنا قد اجعلوا
فيما حكى عنهم على عدم جواز نسخ الكتاب بخبر الواحد وضع جمع منهم
تخصيصه نظر الى قطعية الكتاب وطنية الخبر اترام لا يجوزون
النظر في مدلول الكتاب بخبر الواحد ويجوزون النقص في منسبه ^{لن}
افرضنا في المقال قلنا بما لا ينبغي ان يق فلا اقل من تنزيل القرآن
منه الخبر الصحيح المعتضد بالشهرة فلا يقدم عليه الخبر الضعيف بل
الصحيح الخارج عن الاحتضا ولو تعسفنا غاية التعسف فلا اقل من تكافؤ
الامرين وتساوقهما لا تقدم الخبر الواحد على القرآن خصوصاً مع ضعف
الاستدلال من الغرابة بمكان بل هو اشبه بالهجر والهدن والله في الظاهر

من المذهب بل الدين بيان الملازمة ان الموجب للثواب والدين
هو لو قرأ الداعي على نفسه كما عرفت نوصيحه سبحانه ورياء ذلك لا يخفى
ما بين الدينين بل لغة وسائر اجزاء القرآن لو كان فان الداعي الموقر
بعض القرآن هي الداعي لنقل الباقي فاذا انفتحت في البعض انفتحت في الكل
اذ ليس بعض القرآن او بالثواب ببعض كما عرفت نوصيحه تقدم المقدمة
الموهن الثالثة انه لو لم يتوارى بعض القرآن في من النبي صلى الله عليه وسلم
عند جمع القرآن لمصلحة من من فانه لم يزم تقصير النبي في اشياء
والقائه على عهد النوار والملازمة ظاهرة ولا يزم بقطع الان في
خاتمة الايمان وشريعة باقية على ما هو في الان زمان والقرآن قرين
ودليل نبوته ومعجزته الباقية في امته والحجة البالغة من الله على ربه و
الغالبين الذين تركها سر الله في الامه وامرهم بالتمسك به واخذ
الاحكام منه وعرض السنن عليه قال ان ما خالف من كتاب الله فهو خرف
ولا ريب ان مثل ذلك يجب في الحكمة اشاعته والقائه على عهد النوار لكي
لا يربا احد في صدق رغبته ويقع دليلا على نبوته ومجبال امته فانه
لو لم يتوارى عنه لم يكن دليلا على نبوته اذ لعل هناك من تقوله عليه فلا

في كتاب الدين الثالث في
المنطق في الامور

اثبات نبوته به كما انه لا معنى لامرأته الا انه بالتمسك به لم يبرهن
موضوعه ولا معنى لعرض السنن المنفولة بطرفي الاحاطة مع كونه في
منقول عنه بطريق الاحاطة ايضا ومن هنا قال العلامة في نهجها
بوجوب القا النبي القرآن على عهد النوار قد عليه جامع قال انه دليل
نبوته فاذا لم يتوارى انقطعت معجزته انتهى فان قلت ان بعض القرآن
على النوار يكفي في حكمة تروا حيث ان كل سورة منه معجزته مستقلة كما فيه
في اثبات نبوته فلا يجب في الحكمة بقا جميعه على النوار لكي يجب على النبي
اشاعته كل من قلت الحكمة المقضية لا تزال جميعه معجزا وعهد الكفاية
بما زال بعضها هي المقضية لوجوب اشاعته الجميع على النبي صلى الله عليه وسلم
متواترا والا لا يكفي اقله بما زال سورة واحدة على وجه الاحتياج حيث
في الحكمة لا يبرهن بها بل كان يكفي في ذلك سورة واحدة قصيرة كسورة الكوثر
ولم ينجح في ذلك الى تطويل السور ايضا فاذا وجب الحكمة انزال القرآن
للاعجاز مشتمل على سورة بين طول وقصر وجب في الحكمة ايضا
النبي صلى الله عليه وسلم على وجه يتوارى بين امته شاهدا على نبوته عند الله
والاعصا اقيام الشاع حيث شرعية باقية كانت له لانه بعد و

النظر الثاني كسفر الصلواتين العبدان عباد وديع الزمان وانشاء
واكتاف كلام الاوائل احكم بنينا واقوى في العربية اركانها هذا
الفرق البين بينهم في النظم الشعر عيبا كالحكاية في الفرق
بينهم بحسب الاختصاص من سبج وداوين العرب خطبة ^{سليمان} الخطبة وبنو النضر
منهم ورسائلهم تمام الماوس علم ان لكل منهم سبكا خاصا في التعبير وروا
خاصا في الكلام وخصوصا في المعاني والالفاظ عينا زعم غير حتى
لومرج شعر الرضى مثلا في قصيدة بنى من شعر الجبر مع اتفاقها
في الروي لا تنفقه البصير الماوس ليدون الرضى تمام الماوس وعلم
اختلاف السبك والمذاق انه ليس شعر الرضى نعم مما يحتاج الى
الحول التامل والنظر في شعر المتقاربين في المذاق كالفرزدق وجرير
العباسي وجميعهم هذا كله في كلام المخلوقين غير مكنونا امير المؤمنين
واما كلامه فهو امير كل كلام ومن عظيم ايات الله فيه وان كثرت فيه
اياته انه اذا هم بارسال خطبة في المعاني والوحي والوعظ وذكر
الوعد والوعيد وارسال خطبة الى علي بن ابي طالب من غير ما فكره
وروي من المعاني الدقيقة العجيبة والذراكيب البليغة البديعة ما تعا

دونه الباب لا لالباء ونحو من هذه السنة الفصحى والبلاء فسيحان
الله اودع هذا الرجل من كل فضيلة اتها وجمعها في كل صفة عظيمة
واشرفها وانه لما قيل ليس عليه الله بمستنكر ان يجمع العالم في واحد
واذا قايت كلامه بكلام غيره من الفصحى وجد من الفرق بينهما
ما تجد من الفرق بين الدر والخصب والنور والظلمة ^{هنا}
قال ابن ابي الحديد في شرح نهج البلاغة بعد ان نقل عن ابن
انه سرق كلمة من كلام امير المؤمنين من خطبة له في الجهاد وهي
قوله ما عرف قوم في عقود ادم الا ذلوا فخصمه ما خطبه وانظر قوله ما
عرف قوم في عقود ادم الا ذلوا كيف يعبر من بين الخطبة خطبا وتادي
على نفسها انداء فصيحاً وفعلهم سامعها انها ليست المعد لله خرج
بالف في الكلام منه ومن الحاضر الله قصد ذلك السجع واعلم الله
لقد حلت الخطبة حشوها وزينتها وامثلها فيها الاكابر من الكنا
الفرز بنقل بها في رسالة او خطبة فانها تكون كاللؤلؤة
نزهة وتبر وتقوم بنفسها وتلك هي الرسالة بها ونفاي وتكتب لها
دعابة انها في كبر شبيهة كلامه بنى من فصيح الكلام الا بكلام ابن

ما يشاء الله الا هو الرحمن الرحيم قد ذكر الذين من قبلهم برحمته فخذوا حذركم
ان اخذتم شديدكم ان الله قد هلك عاد وثمود بما كسبوا واعلموا
لكم تذكرة فلا تنفون في عيونهم ما طغى على موسى واخيه هرون
ومن تبعه اجمعين ليكون لكم اية وان اذكركم فاستغفروا ان الله
يجمعهم في يوم الحشر فلا يستطيعون الجواب من يسألون الحق ما يؤمنون
وان الله عليم حكيم يا ايها الرسل بلغ اندك في عيون قد
الذين كانوا من ابائكم وحكي معضين مثل الذين يؤفون بعهدهم
التي جزيهم جنات النعيم ان الله لذو مغفرة اجر عظيم وان عليا
من المتقين واما النوف في حقهم والذين ما نحن بظلمة باطلين و
كفرنا على اهلكت اجمعين فانه ذرته لصلوات وان حذرهم
الحجربين قل للذين كفروا بعد امنوا الظلمين من الجن والانس ما استعظم
بها ونسيتم ما وعدكم الله وموله فنقضتم العهود بعد تركها
وقد ضربنا لكم الامثال العظمى قد نرى يا ايها الرسل قد انزلنا
اليك ايات بينات فيها من تنوفاه مؤنا من نبوتهم بعد
يظهرون فاعرض عنهم انهم معرضون اما لهم محضون في يوم
مؤخر

شيء ولا هم يرجون ان لهم فحقت مقام العبدون فسيح باسمك
وكن من الشاكرين ولقد اسلناهم في ربنا استخاف فيهم
فصبروا فجعلناهم القرى والنجار لعناهم اليوم يعقون صبرا
فوق يصرن ولقد اتيناك بالحكم كالذين من قبلك من الرسل
وجعلنا لك منهم وصيا لعلمهم يرجعون من يتوب من ذنوبه
فليمتنعوا بغيرهم قليلا فلا تسئلوا النكثين يا ايها الرسل قد
الذين اتيناك الذين امنوا بعد فخذوا من الشاكرين اعليانا
بالليل صابرا بعد الاخر فوجروا ربنا فقل هو الله الذي
ظلموا وهم بعد اذ يعلمون سيجعل الاغلال في احناقهم على اعدائهم
يندمون انا نبشركم بالذي بدت به الصالحين وانهم لا يملكون
فعلهم من صلواتهم حيا وموتهم يعقون وعلى الذين يعقون
عليهم من ليت غصبي انهم قوم سوء خاسرين وعلى الذين مسكوا
مسلكهم مني رحمة وهم في الغفوات امنون ولقد ركب العباد
انهم في انا قلنا ما بطولها لكن قل ان خطا الانظار ليس
محد دوله لا يجيب هذا الغفل كيف ادع هذا الكلام الواه

انك كيف كانه كيف اجل ان يكون ذلك من الكلام المنزل من السماء من غير ان
 الانبياء مع كثرة غلاطه وركا كعبا رانه ومن ثمة هذه العجا وهد
 قنادى على نصها نداء عالها اليك من كبر كلام فصحا العرب
 واما انفسها من صنع لا يفتح الاسرار والى ان قد اخذت من كلام
 القرآن واخر من غيره فالله على اسلوب القرآن وليست بها حجة ^{الكلام}
 الا بقران البائية واقسم بالله قسما بارا انه لو لم يعف فضل العصور
 الادباء ان ينجح على هذا المنوال الا كل في كل اسبوع قرانا انفسها غير
 واحسن منها نفيقا وتطيرا وان كنت في شك من ذلك ولا اخلالك
 فبما خرج ذلك على عرش من ادب العرب وفضل العجم ^{عظم القوس}
 بار بها الى تعرف صحة ما ذكرناه ونفعي بانه من ذلك الاكثر
 العصمة والتوفيق **المحرر السابع** اشتمالها على ما قطع عاد فيكون
 في القرآن مثل ما كان القرآن قد تم اشتمالها في ذكره في حوز
 من قرين باسماهم وانهم سقطوا تلك الاسماء من القرآن واسم الله
 اذ لم ير الله حيث انه لم ير ان ذلك لا يلايم سيرة رسول
 من التشر على المنافقين والبقاء عليهم ومعاملة اهل الدين

فضلا عن كلام
 تعالى

انفسها من صنع
 لا يفتح الاسرار

وان كان يظهر نفاقهم وكفرهم من خواص صحابه واما الاعلان بذلك على وجه
 يظهر احاطة الناس ان يجبريل قد انزل عليه قرانا في كفرهم وتوهمهم
 ذلك ظاهر امكشوا مبرئ من المنافقين ومسمع من سيرة من قال
 سيد الحق البغدادي فاشتملنا عنده في شرح الوافية بالشرح في كشف
 الغطاء واتى بفتح الظاهر وهو ثلث الف قلوبهم ويشي لهم الوسايل
 ويجزل لهم العطاء ولقد تم على خاصته نفسه اهل ارضي من كان
 يتقوى على عدو له وعداوة اهل بيته من الرؤساء وغيرهم كان
 ينال عليه لم ينس في الجامع وبلغ نفسه كلا اذا اعاذها حذاء
 ام ترى انه كان يتستر لهم دعوى الخلافة لولا اسباب ذلك
 عليهم والعرض عنهم واما بالعدد من احاطة الانصار العجمي
 يوم السفينة بما نزل فيهم ولا خصمهم بذلك من اخذ في بيته
 لومة لائم سلمان وعمار وابوذر ومن معهم حيث شئوا على ان
 وهو على المنبر يخوفونه الله ويامرونه بدين الحق الى اهلهم
 بالاخبار النبوية او ليس كان الا حجاج بكنا بانه اقد الله
 رفع مقامه واجاب الفاضل المحمد عن ذلك بما هذه حبانته واما

فيقولون
 لا يتقون

والحمد لله

من الاستغراب في القائه لعن انفسهم فيها اولاً ان اوجوه
 اكثر اخبر الخريف انه كان فيه عن المنافقين وتعديد العاين
 كقولهم الذين ظلموا الظالم او ظالم الى محمد بنهم السلام والمنكرين
 على الكافرين بولاء علي وامثال ذلك هو نظير الآية التي ذكرها
 لعن الذين كانوا يؤذون رسول الله او تعديدهم ما ليس بها واجب
 خلافة نعمتهم بالخلافة بعد جود المندوحة عن شمولها العلم الركون
 من قطابع الاحمال شايخ الافعال من الايداء والظواهر والشرع
 اخرج انفسهم من شمولها بآية الاحمال التي كانت شايخهم بلقوتها
 اليهم نظير اخرج معوية نفسه اصحابه مع موضوع الفتنه الباغية التي
 عندهم وغيرهم من النبي انها هي التي تفضل عما بان من يخرجها الى
 البراز وقد بلغ من العمر اربعاً وتسعين سنة هو الذي يستدل
 ومن هذا الباب في كتاب مسلم في حديث غصبة فقه وانكاره
 وبعثه مكها قال فلما ان بايع ابوذر والمقداد ولم يقولوا شيئا
 غير ما سئلوا الا تكف كل صاحب كفة صاحباً والله ما انت ببلد
 هذا البيت منها ولا اشد تعظيماً المحقق منها قد كفا كانه وبايعا
 قال ابوذر

قال ابوذر رافع بن ابي امرئ محب الى حمزة وتعتيهم لعن وقد من بغضهم
 وافترى عليهم وظلمهم حقهم وحمل الناس على قراهم وهذه الآية هي
 على اربعة افعال امرين لعن الله من ظلمهم حقوقهم ولا والله ما لم فيها
 وطمع فيها من الناس الا سوء الخبر واماناً فيا في التفتين بهم جماعة
 لا فعل مخصوص مع كونه باسمه كونه لصحابه او بالوصف كونه كاشفاً
 الا بامر لعن من العام والخاص للوليد بن عيسى والمنافق لعن ابن
 واغفال الظلم لعن بن الحصين والنجية بالامم حساً ابن ثاو ومسطح
 ابن امانه وحمزة بن جند وعبد بن اسلم وهو الذي ذكره ابو
 احد الاوين والخصيم المين كوني بن ابي خلف والنووي الذي اعطى
 فليلاً واكد لعثمان بن عفان والوليد بن طغينة وامثال ذلك كونه
 القرآن من ذكر اسميه بوصف معين مخصوص بغير او جماعاً بعد مقلوب
 لهم من جهة الاختصاص او ببيانهم بلزوم الحد الذي ذكره في نفسه
 ايضاً ان الكفر والفسق الذم في زمان لا مرياً في الايمان والعلم
 المدح في زمان اخر لا يرفع الامر المذكور كونه على ما مره مع الاقارب
 من تدا جميع القضا الا القليل منهم بعد مع ذكر جميعهم واكثرهم بالمدح

العظيم في موضع منه روح بقي موثرا للتبليغ محل استنقاذ الشيطان على
اوليائه سليما كدعوى الخالفين رجوع الجبر في فعله خلا خليفته ^{في} نقض
بعثة محمد بن عبد الله رسول الله في الخبر المذكور ان عثمان قال يا
ابا الحسن املوئيد وعند اصحابك حديث في فقال له علي بن ابي اسحق ^{رسول الله}
يلعنك ثم لم يستغفر الله لك بعد لعنتك الخبر واما الثاني ^{نقض}
بلغة جماعة منهم بنو امية قاجلة وقد زل في كفره ايا واما الثالث
ايضا ومع ذلك نالوا من الخلافة في مدة الف شهر اقصى ما ^{معه}
واباه اذا جلا يتبع الاول والثاني فقال اللهم العن التابع ^{للمتبع}
اللهم عليك بالافعس ^{معه} وخرج من فج فطر اليه الى اخيه
ابي سفيان وهو اركب احد قائد والآخر سائق فقال اللهم ^{عن}
القائد والسائق والراكب قد استفاض قوله اذا امرهم ^{معه}
على منبهه محيطا قتلوه ولعن ابنه يزيد في كل موطن وقوف وقفيه
كما في الزيادة وقد استوليا على الامة سنيين قال امير المؤمنين
كما في العيون لقد علم المستحقون من اصحاب محمد ان ^{الصلوات}
لغيرهم اشرف رجل على لسان نبية في محاب افترى قال ايضا كما في
بون

الجارح الكافية لا يبال في ربه الخاصة لقد علم المستحقون من اصحاب محمد
وفي حديث اخر اصحاب ثلثة ابنة الى بكرها وهي فاسئلوا ان ^{نقض}
الجل ملعونون على لسان النبي والخبر لعن مروان بن الحكم ^{اللعن}
علانية قال في حق الجوان ^{من} الحاكم في المبتدئ شرح عبد الرحمن بن عوف
قال كان لا يولد لاحد مولود الا اتى به رسول الله فيدعوه فادخل
عليه مروان بن الحكم فقال هو الورع بن الورع الملعون ^{للعن} ثم قال
صحيح الاسناد وفيه عرج وبن مرة الجهني ان الحكم استأن عليه فرف
صوته فقال له انذروا له عليه علي من يخرج من صلبه لعنة ^{للعن}
ومع ذلك ولحقه ابنة المدينة من اسقام بالمرحلة بعد موته بن يزيد
راجع ثامن الجار واخر الجزء الخامس عشر من شرح النهج وغيره اعلم ان
ذكره مجرعا مستقلا ينبغي صدوره عن اجرة بسير النبي وحوال
السلف فضلا عن جعله اصلا يتفرع عليه الامور وادعوا ^{للعن}
على طاهر انتهى كلامه وانت حبيب بلان هذا الكلام على طوله ^{للعن}
مجل كلام الورع وهو استغرابه وموضع استجابته ^{للعن}
ان يكون الله ثم قد لعن في القرآن عنوانا ينطبق على المنافقين ^{المعروفين}

تمام الانطباق كعنوان ظاهري الحمد وهم لا يدرون انطباقا عليهم كغير
ذلك الخ غيرهم كما هو محصل جوابه الاول وكيف قد لعن الله الكافرين والمنافقين
والذين يؤذون رسول الله في كتابه الكريم ولا ينال هؤلاء لعنهم الله كغزاة
واشد منهم نفاقا وكثرهم ايداء لرسول الله في حيتو بعد منتهى كما لا يرتأ
احداث الله نعم ذم في كتابه جماعة من الكفرة المتفرقين عنهم باسمائهم او
صفاتهم المختصة بهم كالبليس وخرعون ومان والابن امية وقوم لوطا وقوم
وقوم صالح وغيرهم ثم في جمعا من اصحاب رسول الله بالكتابة لا باللفظ
كالوارد التي ذكرها في جوابه الثالث وكل لا يشك احد في رسول الله
لعن جمعا كثيرا كقوله امية وابن حنبلان ومعية ويزيد والحكم بن اعين
وابن مردان كما هو محصل جوابه الثالث ولكن كل ذلك بمنزلة ما ذكره
المورد وادعى القطع بعد وقوعه عادة وهو ان يتلو رسول الله على
المسلمين قرانا يذم فيه المنافقين باسمائهم بل وباسماء اباؤهم كما ذكره
اخره بمرثية من المنافقين وسمع ويأمر الناس بقتلهم منهم المنافقون
ولا يريب ان ذلك محال لما علم من سيرة من مع القوم من معاملتهم
في الظاهر مما ملأ اهل الدين فكان من يتزوج بناتهم ويؤجرهم

ويأكل معهم على طائفة واحدة ومن جملته نجاسة الكفار ويخرجهم لعطاء
ويثنى لهم الوسائد ويحلبهم الاذى ولا يظهروا ولا يعارضهم بالسبيل
يجازي ايدائهم بالاحسان الا ترى انهم جعلوا في سفيانا فاعلموا
مكة واستبدلوا عليه قتل فلان ابنه رسول الله فلم يتغير له بشي ولا
افق من حيث نزع جانيته الاخرى ثمانية ولو كاشفهم الغطاء ذلك
لا عادوها اهل بيته جهلا وكيف يمكن ذلك كون يخاف على نفسه
منهم في نصب امير المؤمنين حتى جازت التاكيد لتمام من الله ثم في نفسه
فلهذا الله بذلك في اخره الشريف لمرور في اوله اسلامه وخطا
امر عليه السلام بعد عز وجل بما يثبته القوم القوي العظيمة لوامر
قبل ذلك الا ترى كيف قبلوا له بعد ذلك ظهر الحق وكبر الله لعنه
يريدون الفتن به فدرجوا باهم تحت فوائدهم نافذة وسلوا سيوفهم
لا اذ ذرعه حتى ردهم الله خائبين وقد روى ان المرتضى قد سئل عن
بعد اياها فانت مسموما شهيدا وبالجملة هنا فاذ طهر تلك الاخبار
لما علم من سيرة النبي مع القوم وافقه لا تقبل الاكثار ولا كل لعن
طاهري الحمد في القرآن بعنوان عام فان وقع في ذلك في القرآن

على تقديره لا يرتبط بالقول ثم فانه لم يقع بعدلهم لان محمد في زمانه
حتى يفرق ذلك طباعهم وقد سمعت انكاره في ظلم ال محمد بعد وفات النبي
في كلام مع النبي واما التقص في جواب الثاني بدم الله ابا الميرز حبه
في القرآن بذكر الاسم فما لا يرتبط بحمل الكلام لان الكلام في ذم المنافقين
اصح مما لو كان باسمائهم في القرآن والبولص امثله كما ذكر ان لم يظهر
الاسلام فكيف يكون ذمهم في القرآن نقصا لما هو حمل الكلام وكلت
ما ذكره من وصف عمر بن العاصي في القرآن بالثاني الا برفقان وصفه
بذلك انما كان قبل اهلها في الاسلام واما ما ذكره من ذم جماعته من
القرآن باوصافهم كالفاسق الوليد المنافق العبد ابن ابي اخفان
القلب عيسى بن الحصين وغير ذلك مما ذكره وانه بعدلهم فها لم
جسمة الاختصاص او بياضهم بلزم المحدث والذكر المور حيث انه
من الاوصاف مع لا يقتصر في ذكر الاسم ففان في ذلك الاوصاف الخاصة بهم كالمير
ذلك من اخصا اذ في الفسوق من خصا الوليد ولتفان من خصا
عبد الله بن ابي اخفان القلب عيسى بن الحصين وما هو الا
او مما شتر كحصوله للمنافقين فكيف الله ثم بها عنهم

الكلمة كالشريح بالاسم واما معلومية ذلك ببيان النبي فان اريد ان
النبي ما بين ذلك لعامة الناس ظاهر كما شقوا به من المنافقين الموصوفين
بنلك الصفا وسمع فيمنوع وان اريد بيان ذلك لبعض اصحابه الذين
منه المحدث والمذكر وصيه لم الجواب على ذكره في الجواب الثالث لعنه
لنبي امية ولجسمة في معونه ويزيد عنهم فانه ان ارد الله
لعنه على الوجه الاول فم وان ارد صدره على الوجه الثاني فلا يلزم
المحدث واذ لعل رسول الله قد لعنهم بمحض بعض خواصه كعلي بن ابي
وسلمان ونحوهم ممن يؤمن على عدم ابداء ذلك لهم خصوصا على
تقديره لا بداء وبلوغم لعنه فليس المبدأ في العداوة مع اهلها بل
ظاهر كما كشفه فيهما فان المنافقين بما كانوا يكفون من سوء
بالمجاملة الطاهرة لينا لوانهم اذنبوا في الدين وان علموا انهم في
عنهم في الباطن فان ذلك لا ينافي غرضهم مع بقاء المجاملة في الظاهر
ولا حلت مكاشفته لهم في العداوة بان يتلو ذمهم لعنه باسمائهم
واسما ابائهم قرانا ويعلم بذلك عند عامة الناس ثم منهم من سمع
ويأمر الناس بقتلهم وحفظهم فان ذلك لا ينافي في القوم من غير علم لا ينفك

بعض الضعفاء منهم من لا يعتد به الحكماء في العام قد مر رسول الله
 ظاهر ما كشوا حيث لم يكن الحكم من يعني به عند ذلك الوليد مع ذلك
 فيه كل الباقين من يعني بهم ولا يوهن ما ورد في ذم المناهقين
 باسمائهم في القرآن الحديث والاعتد به فإن الأحاديث في ذلك كثيرة ففي
 بعضها ذكر سبعة باسمائهم وفي بعضها سبعين باسمائهم واسماء ابائهم
 وفي بعضها ذكر باسمائهم من غير تعرض للعد وفي بعضها أن الميراثين
 لما جازهم بالقرآن الذي جمعه أخذ أبو بكر ففقهه فخرج في أول صفحتها
 فضائح المهاجرين والأنصار فلا بدح من حمل هذه الأجنحة على
 عليه سيد الشيخ قدس سرها من أن ذلك التبريد أمما خص الله تعالى بها
 أهل بيت نبينا خاصة ولما القرآن المنزل للأعجاز كذا في شأن
 الحجاز وغير الحجاز فهو مقصود على اشتها من الناس فقلت إن
 الحمل المذكور لا يلائم ما ورد في ذلك الخبر إن القوم قد سقطوا
 تلك الأسماء من القرآن وأبقوا اسم أبي لهب لا معنى مع عدم وجودها
 في القرآن المتداول عندهم قلت يكفي في صدق الاستقاطاط اطلاعهم على
 ذلك لما رأوا مصحف أمير المؤمنين كما يوضح ذلك وإية أخرى

٧ الاستقاطاط

المتقول على الاحتجاج أنه لما توفي رسول الله جمع على القرآن وجاء به إلى
 إلى المهاجرين والأنصار وعرضه عليهم لما قد اوصاه بذلك رسول الله
 فلما فتح أبو بكر خرج في أول صفحته فتحها فضائح القوم فوثب عمر قال
 يا علي ارده فلا حاجة لنا فيه فأخذه علي وانصرف ثم أحضر
 زيد بن ثابت وكان قاريا للقرآن فقال له عمر إن عليا جابا بالقرآن
 وفيه فضائح المهاجرين والأنصار فداردنا أن نؤلف قرأنا تسقط
 منه كان في فضيحة وهذا للمهاجرين والأنصار واجابة زيد إلى
 ذلك الحديث **الشيخ** اشتهاها على سقوط ما يقطع عادة بعد سقوطه
 وهو ما دل منها على امتطاطهم من أي الأحكام والفصوص شيئا كثيرا
 غيرها استقطوه من فضائل أهل البيت ومثالب أعدائهم مثل ما ورد
 من استقطاطهم ما بين قوله ثم فإن خفتم الانقسطوا في الشأني
 وقوله فأنكم ما طالبكم من الناس من الخطابي القصص أكثر من ثلث
 القرآن وما روى من أن القرآن الذي جاءهم به أمير المؤمنين كان
 مشتملا على جميع ما يحتاج إليه الناس حتى أوشى الخدش وما روى
 أن القرآن أربعة أرباع ربع فينا وربع في عدونا وربع فرائض

في فضيحة
 في فضيحة
 في فضيحة

المتقولة

واحكام وربح حلال وحرام كافي عده من الاجتهاد في بعضها قال القرطبي
 انما ثلث فينا وفي عدها وثلث سنن ومثال ثلث فرائض واحكام
 مقتضى التوزيع ان يكون نصف القرآن في الفرائض والاحكام الحلال والحرام
 ومقتضى التثليث ان يكون ثلثه في ذلك على كلا التقديرين لا ينطبق
 على هو الوجوه فان الشهور على ما قيل ان ايات الاحكام نحو خمسة
 اية او تزيد عليها وتنقص قليل عدها اي القرآن الوجوه سنة الا
 اية او زيادة ما بين واربع ايات واربع عشرة بعد المائة اي تسعة
او خمس وعشرين او ست وثلاثين على اختلاف القراء في تعدد المفصل
 وكلاهما ان ايات الاحكام لا تبلغ العشرين ذلك فضلا عن الثلث والثاني
 فان مقتضى ذلك انهم سقطوا اكثر ايات الاحكام لم ينطبق الاهليل
 خصوصا على ما رو ايضا من ان القرآن الذي جاء جبريل الى محمد
سبعة عشر الفاية في اخر ثمانية عشر الفاية فانه لم ينطبق على هذا
 من القرآن الا اليسير ولا من ايات الاحكام الا اقل القليل سقوط
 هذا المقدار من القرآن لا يخلو من احد جوامعها ان يكون الزائد على
 الوجوه ما خص الله به اهل بيت نبيه وصنع رسومه من القامات لغير
 نبيها

ثانياهما ان يكون رسول الله لم يشرع الشيء الا باجماع المسلمين بما كان بها
عند الموجود وحفظه فالتقيا ان يكون الرجلان في الجمع الا ولا قد تجاء
 في الجمع جميعا احاطا به علما ولم يخشع غيره من الجمعا ان يكونا قد
 الاسقاط بعد العلم به كما هو ظاهر بعض الاخبار ولا سيما شيئا منها
 الاول اما الثاني فواضح الفساد وحاشا لسوا الله ان ينسخ امر الله
 الذي هو الوحيد القديم الذي امر الامة بالتمسك بها واما التا الخلا
 من حال الرجلين عند الجمع من البحث والتفتيش التام حتى اقاما فناديا
 يناديان من كان عنده شيء من القرآن فليأتنا بها فانها للناس
 بما عندهم من القرآن واثبتنا في المصحف من شهادة هذه ان هو ظاهر
 لمن راجع كتب السير في كيفية جمعهم للقرآن بعد ان اعرضوا عن مصحف
 المؤمنين واما الرابع فلبعد فوق ذلك منهم غاية البعيد غير ما يتعلق
 بفضائل اهل البيت ومثالب اعدائهم لكن هم والقبائح فانهم لا
 بها من كل احد بل لعدم داع لهم الى اسقاطه ولا كان افضل من القرآن
 وغاية مراهم نيل الرئاسة والامرف واسقاطا ل اهل البيت او
 ذم اعدائهم من القرآن لوح فانما هو لوقف امر هم على ذلك ولا كان

آيات الاحكام والقصاص استقاط ذلك لربط بعضهم خصوا
الاخيرة واتى داع لهم في استقاط ما الاضيق بهاته كي ينفعهم استقامه
وجوه الداعي لهم الى البقائه فايما فان من رشح نفسه للخلافة وجلس
مجلس النبي من ينظر الى عطفه كان من الزم الوازم له مقرر احكام
النبي ليفي الناس بها ويقضي بينهم ولا يحتاج احد المسلمين عينا
من ذلك فكيف يسقط من الفران معظم آيات الاحكام وهو حوج
الناس اليها وقد نبه على ذلك السيد الحق البغدادي في شرح الوافية
فقال جملة ما قد مناه من كلامه واتي غرض يدعوهم الى استقاط يد
على الاحكام وسنا العلو وهم اشد الناس حاجة الى ذلك انتهى و
الفاصل الحمد فقال قوله واتي غرض يدعوهم آه مما يقضي منه العجب
بعد الاطلاع على حال القوم واتي غرض اقم من غرض الدين لم ينفعه
ويمكن منه و كانوا في مقام تعلم الاحكام ونصيل العاوي غير انما
والخديعة وقد خلوا في الاسلام طمعا واخذوا منه بغير عطف
ظاهرهم ويسروا به نفاقهم وهذا عند مشر الامامية اوضح من نار
على انهم في كلامه قلت لا يراى احد في كفر القوم باطنا وخوفا

الاسلام

الاسلام طمعا وانهم لو قدر دواعي محو كلمة الاسلام اساسا وان لا يذكر محمد
اسم صلاح استقامة الامر والسلطنة لهم لما قصر واعنه غير انهم لم
يتكفوا من ذلك في شوا منته ولم يجدوا سبيلا الى الامر والسلطنة
هي غايته مرهمهم الا باظهار متابعه النبي والاذعان به في الظاهر ولو
قدر دواعي اظهار الاسلام ايضاً ان يظهر ذلك في الجملة ولا يترتب
باناره ويقضوا الناس بعض ارائهم ويتركوا الكتاب السنن واسابيل
يتروكوا الصلوة والصيام وشربوا الخمر ويلبسوا لبسة الملوك ويكلموا
في الناس بحكم الجبارة وعلوان الامر والسلطنة تستقيم لهم
لما تركوا شيئا منها غير انهم لم يتمكنوا من ذلك ايضاً بحيث تستقيم لهم
الامر لقرب عهد الناس من سوا الله واجتماع اصحاب حولهم وفيهم
البدويون والهاجرون الاولون ورؤسا الانصار من الامم
والخزرج وفيهم العلماء والفقهاء والمفسرون والقراء والزهاد والعيا
كاتبه ورسلمان وعمار ومقداد وحذيفة وجابر بن عبد الله
وعبد الله بن العباس امثالهم فيهم خليفة رسول الله حقا على
المؤمنين ومن رشح نفسه للخلافة كسعد بن ابى العاص وسيد الخزرج

معارضة هو لا خصوص المؤمنين فانهم كانوا يخافونه اشد الخوف
وينفرون منه اشد الانقواء حيث قد علموا ان الامر لا يستقيم لهم الا
بان يحكموا بالكتاب السنن وبواجبوا على العبادات ويظهر الزهد
في الدنيا باكل الحب لبس الخشن والاعراض عن الاموال الخطيرة واما
المسلمين بها على انفسهم والعبد في الرعية وانصافهم واثقوا
ذلك كله تمام المواظبة ولو بالواجب في النصح بالتمسك بتدقيق
ولو لا ذلك لما غلبوا المؤمنين على سلطانهم فكان من امرهم انما
اشتبه عليهم حكم من الاحكام سئلوا الفقهاء فاداروا احدا
في ذلك عن النبي اخذوا به الا علموا بانهم الفاسد كما هو بين
الفقهاء من اتباعهم وبرايا اسكل عليهم الامر في بعض الاحكام تمام الاشكال
وحار فيه رايهم ولم يجدوا بدا من الرجوع في ذلك الى امير المؤمنين
فكانوا يرجعون اليه كمرجع في الثاني في موارد من لا يملك
عمر وقالوا ابقاني الله لعضلة ليس لها ابو الحسن وقد كان يشيخ
ويقر عليها بنقصه عدم معرفته بالاحكام بالرجوع الى سائر الفقهاء
فضلا عن امير المؤمنين الذي هو انفع الناس اليه اشد مع ذلك

كان يتحل ذلك لحفظ ظاهره ولقد كان يرضى ان يعطى نصف ما كان
على في الفتيا والاحكام ومع ذلك كله كيف يقال انهم لا يحتاجون الى معرفة
الاحكام فنقول الفاضل المحدث داعي احكامهم من تحريم الدين لمن اغضيه
ويتمكن منه كلام لا يخبره له بحقيقة حال القوم وكيفية ميتهم فعلام
احوج الى تعويم امرتهم من تحريم الدين يوهن امرهم ولقد كان يحكم
من النكراء والشيطنة فيما يتعلق بالامور الدينية ولو يكن يخفى عليه
في ذلك فان قلت ان ما ذكرت انما يقع في حاله في جمع ابي بكر فليقل
قد وقع في جمع عثمان ولا ريب ان لم يكن يواظب على حفظ ظاهره كما
عليه الرجلان وقد خالف بينهما تمام الخالفه وتضاد في القضاء واجتمع
عليه المسلمون فقتلوه قلت من الطاهر القطوع بان عثمان لم ينقص من
للقران مظهرا ولا يصفه ولا ثلثة ولم ينقل ذلك عنه احد في العلم واما
اليه تغيلت بسيرة وتحريرا غير كثيرة فلو وقع ذلك لوقع في الجمع والاولاد
قد عرفت حال اجماعهم انهم قد بلغوا في حفظ الطاهر الحد ثم سئل
مخالفتا واما صدامه منهم من الاحكام المخالفة للكتاب السنة
لجهلهم في الكتاب موارد السنة فحكا في ذلك بارائهم القاصد

حيث اعرضوا عن الرجوع الى الامم العارفين بها فانهم كانوا يرجعون اليه
الموارد المشككة التي تحارفيها اراهم في جميع الموارد والآلكن ذلك في
مغنى تسليم الامر اليه ولم يات بعد وانما خلفه الكتاب في السنة مع صريح
عندهم كغيره المتعين لمصالح رؤسها في انظارهم العاصدة لم رؤسها
وربما يظهر في ذلك الطبع من تطبيع والتقوى من التصنع انه كاذب
ومما نكس ^{عظم} من خلقه وان خالها تخفى على الناس تعلم
وانما فعلوا ذلك بعد ان قوى سلطانهم واطاؤا لمن الناس لا يحسن
منهم على مخالفتهم ولا كانت اسما معظم القرآن الذي يجتنبون اليه في
امرهم خصوصا في اول امرهم قبل ان يقوى سلطانهم في يوم النقص مكانهم
هذه مع انك قد عرفت شيوع امر القرآن في زمن النبي شيئا ما حيث
له حفظه وقراءه وكذا يلاحظ ان احدا من المسلمين كان يخلو من حفظ
بعضه غير طيب قرائته في الصلوة وان تغادر قوله مقدار الحفظ فله
كثرة وكيف كان يمكنهم مع هذا الشيوع التمام اسقاط معظمه اذا
للمحبة الحسن ذلك في اللفظ وقامت الفسنة على سابق صواب باجاء
الركبان فان قلت ليس اسقاط معظم القرآن باعظم من غصب ^{الجزء}
وذلك ان

وظلم الله حقهم فلا غرو ان يتبعوا الحق بالآخر في الامانة وظلم
كيفية تيسر لهم ظلم احدهما ولا يتيسر لهم ظلم الآخر قلت قد اخضع امير
المؤمنين بامر القرآن باخرو قدرا وجب الامران الفرق بينهما في
ذلك اما اخضع به امير المؤمنين فضاخنة التخلل في الامرة
والرياسة فان الطباع البشرية مجبولة على حب الرياسة وطلب الشهرة
وقد نكس علماء الاخلاق ان حب الرياسة اخر ما يخرج من قلوب الناس
فكل يوم ان يكون سيد قومه امير اهل سيد بني اميرهم فان
يتسبب ذلك فيفسد راسه ان يكون ذلك في قومه وهو طائفة من ذلك
شرفه ومنه لما اطلب المهاجرين يوم السقيفة الاجتماع على شخص واحد
قالت الانصار هذا امير منكم امير يدخل قوم في الاسلام طعنا في
نبيل الخلافة بعد النبي وقد اكدت العداوة في قوم يقتل امير المؤمنين
احامهم وقلوبهم واصدقهم مضافا حقا للتخلل الفضائل ونقد
على عاشرهم في زمن رسول الله بحيث لا يقاس به احد الطباع مجبولة
على الحسد وانكار فضل ذوالفضائل فكل ذلك واجب بخلاف الناس
وميل الى الباطل واجماعهم على مخالفة الرسول في النص على خلافة

والقرآن خلون في تلك كلمة لا غرض لا حثام يتعلّق به فلا سقطوا منه
وهم في أول أمرهم لا تذكّر الناس عليهم ذلك أشدّ أنكاراً خصوصاً الأنبا
الذين دخلوا في بيعة الأوكراها وجماعة من المهاجرين الذين كانوا
يعاونون في الباطن والظاهر ولم يكن الرجلان يقفان على ذلك
مع كونه مشاركة للفتنة مع عدم فائدة لهم فيه وقد كان الثاني
منهما في غاية الذمّ وهو الذي دبر أمر الخلافة لابي بكر ولم يكن يحق
عليه الترفع في ذلك وإماماً اختص به القرآن فشيوعه من النبي
شيوعاً تاماً والنص على خلافة علي ونصبه للخلافة ظاهر مكشوفاً بملا
من المسلمين إنما وقع من النبي في يوم واحد لا كالتفران فإن
الناس قد سمعوا إياناً من النبي مراراً عديدة في صلواته وغير ما مع طلبة
الناس على قرأته بالغدق والاصال وإفاء الليل أطراف القها
فكانت حاله في الشيوع كحال الصلوات الخمس وصوم شهر رمضان فذكر
القوم كانوا يفكرون على إسقاط معظم الصلوات ومعظم صوم
كلّاً إذ فسقطت وصوم دونة فكذلك الحال في القرآن فإن قلت
إن أنكار المنكوات من الناس فرع بقاءهم على الدين وقد اجمع اصحابنا

على أن الناس قبل أن تدوا بعد رسول الله صرح بهم الخبر أنهم أدتوا إلا
أربع ولا معنى لأنكار المنكر بعد الارتداد والرجوع عن الدين فليت
ارتدادهم أنهم اجتمعوا على أنكار ضرورة من ضرورات الدين فأنقص
رسول الله على خلافة أمير المؤمنين كان معلوماً لهم بالضرورة لا بالاعتقاد
من حيث أنكارهم ما علموا من النبي بالضرورة لا أنهم جميعاً اعتقاد
بنبوتهم والآلاء وهما الجاهلية الأولى تركوا الصوم والصلوة ورجعوا
إلى عبادة الأصنام بن الهوى والنضال كما كانوا عليها سابقاً ولا
أنهم يرتدوا بهذا المعنى ومع بقاء الشقاق والذين يدينون رسولاً
ولو ناقصاً بقى الداعي إلى أنكار المنكر العظيم خصوصاً مع تأكده ببعض
النفستين من العداوة الباطنية وعد الرغبة في خلافة الرجل في الباطن
كما هو الحال في جميع منهم وقد اختلفت البهجة الله حقيقة الحال بحسب ما يرى
للمنصف المتأمل بحال الشك في الارتداد **الثاني** مع اشتغالها على ما
وقوع في القرآن غاية البعد وخرجت من جملتها منها أنه قد ذكر في القرآن اسم
المؤمنين وأسماء الأئمة بالمدح العظيم وبالخلافة والوصية عليهم السلام
المؤمنين ثم لا أحد من شيعة الذين أنصروا لذلك في شيء من احتجاجاتهم

المنصف المتأمل بحال الشك في الارتداد

قال السيد الحق البغدادي في ذيل عبادته العبادة الاجتناب بكاتب الله
ما بال عباد الاجتناب وان ذنبه الخسوس ومثلاثات على نعم عاقله من القليلة
بما جانيهم في اعدائهم وكثير منها كان قبل الحج ولو كان هناك فمعلق
للمحبوب في اللبس وساتر الركبان وجامعة من لمرزوقه لوزن الله
على عقله كما ذكرت علينا الاجتناب بالنعوق في ذلك الجامع بما وردت فيهم من الامور
كايه التبليغ واية الزكوة في الصلوة والتطهير انتهى اعترافه المطل
المحدث كلامه فقال هذه عبادته قلت انه لشدة حرصه على اتيانها
يتعلق بكل ما يحتمل في ثيابه ولا ينفك الى اذنه لافاسدة لا يمكنه
الالتزام به فان ما ذكر من الشبهة هي الشبهة التي ذكرها المحققون بعينها
او ردوها على اصحابنا الذين ثبتت النص الحلي على امامته مواليا على
اجابوا عنها بما لا يبقى معه ريب وقد احياها بعد طول المدة غفلة او تناسا
عما هو مذكور في كتب الامامة قال العلامة في شرح الباقوت عند قول المصنف
وعدم ذكر النص الحلي ووافقه بعضهم بعضا على ان دخول الشبهة ما
لفظه قالوا لو كان على منصوص عليه لذكر الصعوبة النص في الحقيقة
وما اختلفوا في اختيار الامامة قلنا الناس في ذلك اليوم افرقوا فيهم من طلب

مخلوطة

المخلوطة لنفسه وقرينه وهو لا لم يظهره لذلك فمنهم من ترك ذكره خوفا
ومنهم من ترك حسدا ومنهم من تركه لعدم علمه لدخول الشبهة ومنهم من
ذكره وهم الاطون فلم يعبدوا به قال على القومجي لو كان لهذا الامر
الخطير المتعلق بمصالح الدين والدنيا العامة فخلق مثل هذه النصيحة
لنواثر واشهر فيما بين الصحابة ولو توقفت العمل بموجبه لم يردوا
اجتمعوا في سقيفة بني ساعدة ليعين الامام ترددهم حيث قال الانصار
منا امير ومنكم امير وقال طائفة الى اب بكر واخرى الى علي بن ابي طالب
عليه السلام ولو لم يزل على محاجة الاصحاب ومخاصمتهم وادعاء الامر في النسك
بالنقص عنه بل قام بامرهم وطلب حقه كما قام به حين اخذ النوبة اليه فان
حجته الخلق الكثير مع ان الخطبة في ذلك اشده في اول الامر سهل محمد
بالتبني اقرب همهم في تنفيذ الاحكام ارجح كيف يرضون من ادنى مسكة
ان اصحاب رسول الله مع انهم بذلوا جميع ذواتهم وقلوبهم و
عشارهم في نصرته وولائه وقامه شريعته ونفاذ امره واتباع طوعه
انهم خالفوه قبل ان يدفوه مع وجوه هذه النص القطعية الطاهرة
الدالة على المراد بها الامارات واما ما قيل في اجتماعها القطع بعد

مثل تلك النصوص هي انها لم تنبئ عن يوثق بين الحديثين مع شدة محبتهم
لايمر المؤمنين ونظام الاحاديث الكثيرة في مناقبة كماله في الدنيا
والدين ولم ينقل عنه في خطبه رسائله ومفاخراته ومخاضاته عندنا
على السبعة اشارة الى تلك النصوص التي هي التي لبيطها من الاوهام
قد خصته وادخره في المقام فليجيب به هناك فهو الجواب لنا عن حرج
ثم نقول ان خبرنا شدة رواة الشيخ في ما اليه خلافة النشا والطبر في
الاجتماع مرة في خلافة الاول او ظاهره كما لا يخفى انه كان بعد جمع القرن
داخره في عهد الثالث ولم يذكر في الخبر جميع ما ذكره فان في كلامه يورد
مناقبة التي جعلها الله ورسوله وروى ويقول له ابو بكر بل انت فعلت
فما سقط منه شاهد لنا بل نقول انه لما عرض عليه القرآن الذي جمعه قبل
يخرج من بينه ومخاضاتهم وانشادتهم وعرضوا عنه شرح يانه لا يروا
بعد ذلك وهذا ينافي الاستسها بما فيه ثم ان ما ذكره منقوص بان الشيخ
خبرنا شدة اثره من النص على الكافي لا سيما القوم وقطع استقام
بطلان خلافتهم ولم يخرج معه في ذكر الفضائل الناجية التي هي في كل
احد كون غم سيد الشهداء واهل البيت بالناجين في السما والارض

بظاهر خبر سليم ان سلمان ذكر في ذلك اليوم جملة من ذلك ^{صلى}
ان من وقف على شطر قليل من حال القوم وكيفية قواظم على طفاء
الحق وسترهم ما هو حق بالشر مما ذكر في تغريب عنهم ذلك ما ورد
في اردادهم ورحمهم الى قواعد الجاهلية اكثر من ان يخفى انهم في كلام
اقول اما قوله وقد خصته وادخره في المقام فغيره عنفة فان الشبهة
ذكرها القوس في لا تنطبق بكلام السيد لا يجمعها مع كلامه جامع الا قوله في
اخر كلامه ولم ينقل عنه في خطبه رسائله ومفاخراته ومخاضاته عندنا
اشارة الى تلك النصوص فان هذا الكلام يشبه قول السيد وابل اجالس
الاجتماع وانما فيهم الاول فلا يقرب منها كلام السيد كما هي
لوازم كلامه واما قوله فليجيب به هناك فهو الجواب لنا عن حرج فان ذلك
يظهر منه تسليم كلام القوس في انتم ينقل عنه في خطبه ورسائله ومفاخراته
ومخاضاته عندنا تلوه السبعة اشارة الى تلك النصوص كما يظهر ذلك
من قوله ثم ان ما ذكره منقوص في قوله بمكان من الغرابة وما كان
يتميل بقوة مثله به مع تنجوه في الحديث فلان مراد القوس من
النصوص الجلية التي اورد عليها هذه الشبهة هو ما استدل به في

على خلافة مولانا امير المؤمنين بقوله والنص الحلي قوله سلوا على علي بن ابي طالب
المؤمنين وقوله انت الخليفة بعدك وغيرها ولا يخفى على من لا خطا
الامامة ان كلمات امير المؤمنين من مفاخره ومخاصمه ومناشدته
في زمن الثلاثة وذكره على المنبر وغيره في زمن خلافتهم تذكره
النصوص استأمرها الى رسول الله والرواية عنه في ذلك كغيرها
على وجه يبلغ حد التواتر ونحو ذلك من مفاخره التي لا يشبهه عليه السلام
فها واطن ان ذلك اول كلامه من هذا المقال اذ ذكره الجرح في احتجاج
ان عمر قال لابي بكر اسر الى علي فليبايع فانما لنا في شئ حتى نؤيد بايع
عائله فارسل اليه ابو بكر سؤالا ان اجب خليفة رسول الله فانا له الرسول
فقال علي ما اسرع ما كنتم على رسول الله انتم ليعلم يوم الدين لله
ورسولهم يستخلفا غيري فذهب اليه رسولوا فاجره بما قال فقال اذهب فقل
اجب امير المؤمنين ابا بكر فانا فاجره بذلك فقال علي سبحا لله
ما حال العهد بالنبي حتى انتم ليعلم ان هذا الاسم لا يصلح الا له وقد مر
رسول الله سبعين سابع سبعة فسلوا علي امير المؤمنين فاستغفروا
عمر بن الخطاب فقالا امير المؤمنين رسول الله فقال لهم رسول الله نعم

بذلك

من الله ورسوله انه امير المؤمنين سيد المسلمين الحديث ومنها ما في الا
ايضا في حديث مناشدة امير المؤمنين لابي بكر حين ذكر له بايعا فقال في
جملتها فانت ذلك باقية انا الذي امر رسول الله اجابا بالسلا عليه
في حياته ام انت قال بل انت قال وفيها ايضا فانت ذلك باقية انا الذي
وكل مسلم مجتهد النبي يوم الغدير ام انت قال بل انت ولو لم يكن في هذا
المناشدة غير هذين الاحتجاجين لكن فيهما هذين قاطعين على خلافة
ويطمان خلافة ابي بكر فقول الغاضل المحدث ليس في خبر المناشدة
التحجج الكافي لاسكان القوم ثم كلام شام الغضب لا يثبت هذه بل يثبت
اللازم هذا الكلام من انتم نيب امير المؤمنين الى احتجاجه فلا ينفك
انصاعه فليس امر رسول الله بالسلم على ابي امير المؤمنين من النصوص
التي اخرج بها القوي في عيانه وكل قول النبي يوم الغدير مركب
فهذا على ما لا يفتي في هذه المناشدة على تقدير تسليم كونها
النصوص الخمسة في هذه الاقسام الشبهة المعاندين فلا ريب في كونها
في زمن النبي ثم بحيث لم يحتمل الحاضرون في غير هذا ولو اكدوا كشافه بالقرآن
المقالية والحالية ولو اذ لم تنم التهمة على القوم فاحتجاجة به لا يقتصر

احتجاج امر النبي بالتسليم عليه من المؤمنين اولسنا معتزلة امامية لم نخرج
على العامة بهذين الحديثين ونرى ان كلامنا بها قاطع على خلافه
امير المؤمنين ومع ذلك كيف يقال ليس كلامه ما يكفي لاسكان القوم
وقطع السننهم وبطلان خلافهم ولم يخرج معي ذكر انصاف الحاجة اليه
بغيرها كل احد يكون غمته في هذا واخيه الزين بالحاجين في السما
مع انه ليس في حجره لذكر ان غمته سيد الشهداء وانما ذكره في منتهى
يوم الشورى وفيها ما اخرج في منتهى يوم الشورى في خبر الاحتجاج قال
نشدكم بالله هل فيكم احد قال له سبح الله او اطالع بطاع عليكم هذا
البيان اني فانه امير المؤمنين وسيد المسلمين وخير الوصيين ^{الذين} واو
بالنفس فقال انس اللهم اجعله ^{الذي} حليما لا تضاقك انا الطالع فقال له
لا تس ما استأول رجل احب قوم غيبي قالوا لا وقد غرقت القلوب ان
قوله سلوا علي عبا من المؤمنين من النصوص المحلية والعبارة المذكورة وهي قوله
فانه امير المؤمنين ولو بعونه ما بعد لا تنصرف عنك وفيها ايضاً نشدكم
بالله هل فيكم احد بنه سبح الله يوم غد يرمي بامر الله ثم قال من
مؤلفي الامه ولا يبين العبارة المذكورة لولا العنا من النصوص المحلية
فان قوله

فان قوله نصبه لا يلائم شيئا من المعاني التي احملها هؤلاء في لفظ المولى
المعنى الذي ذكره الامامية وكل قولهم فيها نشدكم بالله هل فيكم احد
قال له سبح الله انت اولي الناس باقتي بعدى غيري فان الانصاف ان
حلي صريح وذكر العامة هذه المناشدة في كتبهم وان اسقطوا منها
ابقا على مذاهبهم وذكر ابن ابي الحديد ان التطويل الذي روي في هذه
المناشدة لم تثبت عنده وذكر جلاله ثابته وفيه الحاجة بغير العذر
وكفى به حجة وفيها ما في الاحتجاج ايضاً من احتجاجة على كثيرة من
المهاجرين والانصاف لما ذكره وافضلهم في مسجد رسول الله في خلد عثمان
فاخذ امير المؤمنين في ذكر فضائله فقال في جملتها ما امر الله عز وجل بشي من
ولا امرهم وان ينصروهم من اوليهم ما فرغ من صلى فهو منهم ووجههم
فنبش الناس على اعدائهم ثم خطب فقال ايها الناس ان الله ارسلني برسالة
ضاني بها صدي وطلست ان الناس مكذبون فاعوذ بالله ان لا يعذبني
ثم امر فذبح الصلوة جامعة ثم خطب فقال ايها الناس اعلمون ان الله
عز وجل مولى وانا مولى المؤمنين وانا اوليهم من انفسهم قالوا يا رسول
الله قال يا علي ففهم فقال من كنت مولا فمولى الله ومولى الله

وعام عاده فقام سبي فقال يا رسول الله ولاه كما ذاقوا ولاه ولاه
 فمن كنت اولى به نفسه فعلى اولى به نفسه فانزل الله عز وجل اليوم اكملت
 لديكم وانتم عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام ديناً فذكر رسول الله فقال
 الله اكبر على تمام فتوفي تمام دين الله بعد فقام ابو بكر وعمر فقالا يا
 رسول الله هذه الايا خاصة في علي قال له فيه في اوصيا الى يوم القيمة
 قال يا رسول الله بينهم لنا قال اخي علي ووزيرك وورثتي وصوتي خليفة
 في امتي مولد كل مؤمن بعدي ثم اني اخي الحسن بن الحسين ثم نعمة
 ولحسن واحد واحد والقران معهم وهم مع القران لا يفارقونه
 لا يفارقهم حتى يردوا على الخوض فقالوا نعم قد سمعنا ذلك وشهدنا
 قلت مؤوفاً لبعضهم قد حفظنا جمل اهلك ولم تحفظ كلمة وهو الذي
 حفظوا اخيانا وافاضلنا فقال لعلي صدقتم ليس كل الناس يستوفون
 انشدكم بالله من حفظ ذلك من رسول الله لما قام واخبره فقام زيد
 ارقم والبراء بن عازب والاوزر والمقداد وحاشا فقالوا انشهدوا حفظنا
 رسول الله وهو قائم على المنبر وانت الحجة هو يقول ايها الناس
 ان انصب لكم امامكم والقائم فيكم بعد وصي وخليفتي الذي في قول
 على المؤمنين

على المؤمنين في كتابه طاعة وقرنه بطاوعاً وعنهم ولا امرهم بولاية ولا حجت
 ربه خشية اهل التفاق وتكذيبهم فاوعدهم لا يلبثها ولا يعذبني ايها
 الناس ان الله امركم في كتابه بالصلاة فقديسها لكم والزكاة والصوم
 والجمع فقديسها لكم فسر بها وامرهم بالولاية واتى انهم قد كرهوا هذا
 خاصته ووضع يده على علي بن ابي طالب ثم لابنيه من بعده ثم للاوصيا
 من بعدهم ومن بعدهم لا يفارقون القران ولا يفارقهم القران حتى يردوا
 على الخوض ايها الناس قد بينت لكم مفرعكم بعدكم وامامكم وليكم هادكم
 وهو اخي علي بن ابي طالب هو بمنزلة فيكم فقلدهم دينكم واطيعوهم جميع
 اموركم فان عند جميع ما علمني الله عز وجل من علمه وحكمته فاستأذوا
 فعملوا منه ومن اوصيا بعده ولا تعلموه ولا تستفدوهم ولا تخلفوهم فانهم
 مع الحق والحق معهم لا يزالونه ولا يزالهم ثم جلسوا ثم اخذوا المؤمنين فذكر
 سائر فضائله الى ان قال انشدكم كما بقية اقول ان رسول الله قام
 خطيباً ولم يخطب بعد ذلك فقال ايها الناس اني نزلت فيكم النقليين كتاب الله
 وعزني اهل بيتي فتمسكوا بها لانضوا فان اللطيف الخبير يهدي
 الى اتيها ان يفرحها حتى يرد على الخوض فقام عمر بن الخطاب وهو خبيرة الغضب

كلامه

فقال يا رسول الله اكل اهل بيتك قال لا ولكن اوصياؤهم اولهم اخي زكريا
وخليفتي علي بن ابي طالب وكل من آمن ومات بعدكم هو اولهم ثم اخي الحسن ثم
ابني الحسين ثم تسعة من ولد الحسين واحد واحد بر واعي الخوض
شهد الله في ارضه حجة على خلفه وخران علمه معان حكمته من اطاعهم
اطاع الله ومن عصاهم عصي الله فقالوا اكلهم شهد ان رسول الله قال
ثم نادى علي السؤل فما زلت سئالا الا ما شهد الله في ان قال الحسين
اخبرني طلحة بعد المناشدة في جله جوابه والدليل والله على اطلوا شهد
وما قلت يا طلحة قول بني الله يوم غد برغم من كنت اولى بنفسه فعلى اولى
به بنفسه فكيف اكون اولى بهم من انفسهم وهم امر على وحكام قول
رسول الله انت متى بمنزلة هرون من موسى غير النبوة فلو كان مع النبوة
غيرها الاستكناه رسول الله م وقوله انك فيكم امرين كتابا خروا
لوقبلوا ما ان تسكنتم بها الا قد موهم ولا تخلفوا عنهم ولا تغفلوا عنهم فانهم
اعلم منكم فينبغي ان لا يكون الخليفة على الامة الا اعلمهم بكتاب الله وسنة
وقد قال الله عز وجل اني بعثت اليك اخوانا بينهم امن لا يهدوا الا
اربعهم فالكلم كيف تخفون الى ان قال والدليل على كذبهم وباطلهم

وفجورهم انهم سلوا على امة المؤمنين يا رسول الله الى ان قال لعبد
عن منزلة فيكم وانه فرغني به احب ان افيكم ام كاذب قال واحد في
والله ما علمنا لك كذبت قط في الجاهلية ولا الاسلام قال فوالله الله
اهل البيت بالنبوة جعل محمدا وكرهنا بعد بان جعلنا ائمة للمؤمنين
يبلغ عنه غيرنا ولا نصلح الامة ولا خلا الا فينا ولا يحل احد الشئ
فيها معنا اهل البيت نصيبا وحقا اما رسول الله خاتم النبيين ليس
بعده نبي ولا رسول ختم برسول الله الامم الى يوم القيمة جعلنا
من بعد محمد خلفا في ارضه شهد على خلفه فرض طاعتنا في كتاب
وقرنا بنفسه نبيه في غيرنا من القران فوالله عز وجل جعل محمدا نبيا و
خلفا من بعده في كتابه المنزل الى ان قال يا طلحة الست قد شهد رسول
حين دعا بالكف ليكتب فيه ما لا تفضل ائمة فقال صاحبك ان نبي الله
يجمع فغضب رسول الله م وتركها فقال بل قد شهد قال فانكم لما خرجتم
اخبرني رسول الله م بالذي اراد ان يكتب وشهد عليه العامة فاجابهم
ان الله عز وجل قد قضى على امثلك الاختلاف والعزفة ثم دعا بصفية
فاطمة علي م اراد ان يكتب في الكف واسمها على ذلك ثلثة رهط كل

واباذر والمداد ومتى من يكون من ائمة الهدى الذين امر الله بطلبهم
اليوم القيمة فتما في اولهم ثم ابق هذين واشهد به الى الحسن والحسين
ثلاثة من ولد ابي الحسين كانت كان باباذر وبامقار فقاما ثم قال
ثم بعد ذلك على رسول الله فقال طاعة الله فقد سمعت رسول الله
يقول اقلت الغراء واظلت الحضرة على لجة اصد ولا برعدا
من ابى ذرانا شهدتهما لم يشهد الا بالحق ولا نت عند اصد و
منها الخبر وهذه الحاجة قد اشتملت على النصوص الجلية واوضحت
ما رزق الناس من النصوص الخفية كحديث الغدير يجعله اجمع كل من
ولده امير المؤمنين الاحتجاج في شئ من مناسداته ومقالاته
ولم يالجه في اتمام الحج على الناس به وبامثاله من النصوص انما
لم يذكر في سائر مناداته وحاجاته خصوصيا والتفاصيل ذكرها
في هذه الحاجة بالنسبة الى خبر الغدير لوضوح الامر ومعقوبته
التفاصيل عندهم فكان مما يكفي بالاشارة اليها فهو بلا على معقوبتها
ولو لم يكن لنا دليل على امامته سوى خبر الغدير لكفى به دليلا
وبرهاننا فاطعوا وانكر القوم دلائلها معانده منهم ورسول الله
عليه السلام

هذه الحاجة في الصراحة ومكاشفة الغطاء خطبة له تجرى مجرى النظم في
والحاجة اخرى خطبها من خلافة محضر المهاجرين والامضا وقد
المولى المجلسي في الكتاب لا ريب في كلفية الطلب في ائمة العبادت
محمد بن الحسن الباقى قال قال مصنف الكتاب قد كافانا المؤمنين المؤمنين
في خطبة خطبها او دعما من ابينا والبرهان ما جعل الغشاوة عن ابصارنا
من املية العجى عن مندبريه قال جلسنا هذا الكتاب في الزمان المستقر
في هذا الامر بصير وفي منة الله جل شأنه علينا وعليهم بحسب ما خطب
الله عليه فقال لنا ولقرش ما شكرنا فربنا غيرنا اهل بيت سيدنا
فوق بنيانهم بنياننا واعلى فوق رؤسهم رؤسنا واخذنا الله بآثارهم
على الله ان اخبرنا عنهم الى ان قال اللهم افخيتنا بين قومنا بالحق
فاني مهدت مهايق محمد ورفعت اعلام دينك واعلمت رسولك
فوشوا على وغالبوني وقالوني وواووني فقام اليه جازم الامصار
فقال يا امير المؤمنين ابوبكر ومن ظلمات احفك اخذنا على الباطل
مضيا على الحق كانا على صواب فاما اميرناك غضبا فغضبنا الغم بالام
حقك ونعم حقها من حقك ابرازك امرت ام غضبا اما منك ام غالبا

فما غزا ام سبعا اليها عجلًا فخرت القسنة لم تستطع منها استقلالاً فان
المهاجرين والانصاريين انبعاثا كما عالجوا على الحجة الواضحة مضياً
فقال له بالخاليين لا يجرى اخذ ولا على اجنا افا ما ولا على بن مضياً
ولا على فنت خشيته الى الان قال ولا اريدت في امانتي فضلاً عن جدي و
الرسول قال في جملتها ايضاً ولما ازل الله عز وجل ذلك ذا القربى حقه و
رسول الله فاطمة فكلها قد وا قاضي للنام على اماناً ومعه وعهد
وقال فيها ايضاً وفي صاحب محمد تخلصه وامام امته بعد من حبيب
في الدنيا والاخرة اليوم اكشف السر رزق جف واجل الغدواً ولا يظفر
لاهل اللب المعرفة الى ذلك مضطهد مظلوم مغصوب مظلوم محروم
ابتدوا حتى واسناروا بغير في اليوم وافق على حد الحق والباطل
استوع خاناً فقد غش نفسه من منتهى ذمها فقد ظلم من غشوا
اضطهد هذا هو فصدق مقام انصافه بحق واكشف السر والغم
ظلمة مؤبداً معشر المهاجرين والانصاريين كانت سبعة ثم عد الى
نبي ساعد خوف القسنة الا كانت يوم الابد اذا تكاثفت الصفوف
وتكاثر الخوف وتعاثر السيوف الى ان قال ان فرسها قد اصلت اهل

دهرها من تأم بعد هاهنا من الفرون ان الله تبارك اسمه وضع امانتي
في فرسه فقال الذين يبيتون لربهم سجداً وقياماً والذين يقولون ربنا
هبلنا من ازواجنا في ربنا فتره اعين واجعلنا للمؤمنين اماماً و
طويلة اخذنا منها مواضع الحاجة ومنها ما روى البخاري من كتاب
بن محمد الطبري مسند الى ابن جابر قال كنت اشبع غضبي من
اذا ذكر شيئا او هاجه خبر فلما كان ذات يوم كتب الي بعض بني النعمان
يذكر في كتابه ان عمرو بن العاص وعنه ابن ابي غياث ولوليد بن
ومرثان اجتمعوا عند معاوية فذكروا امير المؤمنين فقاموا والقوا
افواه الناس انه ينقص اجساد رسول الله ويذكر كل واحد منهم باهوه
ذلك لما امر اجتمعا بالانظار الى النخلة فدخلوا الكوفة فزكوه فظنوا ذلك
عليه فجا هذا الخبر فانيت باه في الليل فقلت ما قبري مني خبر المؤمنين
قال هو نائم فسمع كلامي فقال من هذا قال ابن يقطين امير المؤمنين قال ادخل
فدخلت فاذا هو على عاتقه من فرسه فوجدت في جالس كهيئة المموت فقلت
ما لك يا امير المؤمنين الليلة فقال لي جالس عاتقه كيف نائم عينا
مشغول يا ابن عباس ملك جوارحك فقلت فاذا ربه امير المؤمنين

انا ذا كثر في هذا ليل الغزاة الفكر والهم لما تقدم من نفع عهد
هذه الامة الغد على نفع عهد ان رسول الله صلى الله عليه وآله امر من صحابه
بالسلام على جنو بامر المؤمنين فكنت اذ كان اكون كك بعد و
يا بن جليل انا اولي الناس بالناس بعد ولكن امر اجنب على غيبة
الناس في الدنيا و امرها ونفسها في فلو اهلها في ثم ذكر كلاما حولا
كله ذم القوم الذين تقدموا عليه ظلو حتى اذن المذنب فقال الصلوة
يا ابن عباس انك انت استغفر الله لك وحيينا ونعم الوكيل و هو في
بالله العلي العظيم قال بن عباس فمضى اقطاع الليل وذهب على جهات
غير ذلك من الاجبا التي تضمنت نصيحة بانه منصوص عليه من رسول الله
بالخلافة والامامة وامر المؤمنين بما امرهم بها باللفظ ^{مستقلة} والبرهان
وبرهان بعض ما في كتب العامة وبعضها اليها الاختلاف وروى رسول الله
في ذلك من طرق الخاصة والعامة غير تضمنت كلها ام المؤمنين بلغت
فرو حد النوار كما هو واضح من راجع كتب اصحابنا المصنف في الامامة
بذلك لا يظن ان ذكره القوم في كتابه المقتضى من انه لم ينقل عنه في
خطبه ورسائله ومخاطباته واما عندنا فمما يبيحنا اشارة الى ذلك
الرفعي

التصريح بان الاوائل من اصحابه قد اسقطوا من مبادئهم ومجائز تلك النعم
ابقاء على مذهبهم ومن هنا قال بن أبي الحديد ان الطويلة التي رواها عنهم في
خير المناشدات لم تثبت عندهم وبالغ في الانكار حتى قال انه لم يبلغ ذلك احد
شيعة مع ان دعوى شيعة ذلك اظهر من ان ينفي منه مبادئهم الى ان
هذا واول من تكلم به منهم وذكر النص رسول الله صلى الله عليه وآله في ذلك انما اقره جلا
المهاجرين والانصافا صوابا بانه وهو على المنبر وذكره النص صاحب
رسول الله صلى الله عليه وآله على خلافة علي كقول خالد بن سعيد العامري في شهر البكير
فقد علمت ان رسول الله صلى الله عليه وآله قال ونحن مجتوسون يوم بني فريضة حين فزع
وفد قتل على يومئذ عدة من جنائدهم والى البشر والعهدة
بامعشر المهاجرين والانصاف التي وصيكم وصية فاحفظوها وودعكم
امرا فاحفظوه الا ان علي بن ابي طالب امركم بعد وخليفه فيكم بذلك
او صار به الا وانكم ان لم تحفظوا فيه وصيوني وانزروا وشرو
اختلفتم في احكامكم واضل علىكم امر دينكم ووليكم شرادكم وقول
ابن ذرقة لقد علمت وعلم خياركم ان رسول الله صلى الله عليه وآله قال الامر بعد علي
ثم لابني الحسن والحسين ثم للظاهرين في رتي وفي قول المقتدر

يا ابا بكر ارجع عن ظلمك ذنبك والزم بينك اهلك على خطيئتك
 سلم الامر صاحب الذي هو ارجح منك فقد علمت طعنه رسول الله في
 غفك من بعضه وفوق يده الاسلام يا ابا بكر انيت ام نكيت و
 ام خدعت نفسك وسوك لك الا باطيل ولم تذكر امرنا برسول الله
 من نعمة على امر المؤمنين النبي اظهرنا وقوله في عدة اوقات هذا امر
 وقول في التهم بن النعمان وانا انهد على نيتنا انه اقام علينا في
 يوم غد برخم فقلت انصا اقامه الخلافة وقال بعضهم ما اقامه الا
 انه مولى من كان رسول الله مولا وكثر الخوض في ذلك فبعضنا جالسا
 الى رسول الله فستأوه في ذلك فقالوا فلو اهتم على المؤمنين بعد
 وقول مهمل بن خيف يا معاشر فرس اشهدوا على اني اشهد رسول الله
 وقد رايته في هذا المكان يعني الروضة وقد اخذ بيد علي بن ابي طالب
 يقول ايها الناس هذا علي امامكم من بعد وصي من بعدي وخير من بعدي
 قول عثمان بن حنيف ^{عن} رسول الله يقول اهل بيتي نجوم الارض فلا
 تشذوهم وقد موهم فهم الامة من بعد فقام اليه جل فقال يا رسول الله
 واتى اهل بيتك فقال علي والظاهر من ولد علي وقول النبي

بين

احكم الروايتين عنه او احدا لا يجابن له السنم فليعلم ان رسول الله فقام
 فينا مقام امام في عليا فقال من كنت مولا فهذا مولا يعني عليا وكن
 نبيه فهذا المير الى ان قال سلم عليه بخلافه المؤمنين في حبوس سيد الشير
 وقوله فيها ايضا حاكمي رسول الله ولقي اوصيك يا ابي بوصيه ان
 لم تزل تجبرنا اني عليك بعلق فانه الهادي المهدى الناصح لا مفي السني
 وهو امامكم بعد محمد وما ذكرنا يعلم ما في كلام العاضل المحتش في جبانة القدر
 حيث خص الفسك بالنص على سلمان هو من الغزاة بمكا افليس هذا
 انه نكيت بها هؤلاء الابرا منصوصا حجة فكيف يجوز لك سلمان ان
 سلمان ثم عاذ لك حيث ذكر لهم ما سمعته رسول الله فيهم وانما الفضي
 بعض الاثني عشر على مجرد الوعد والتخدير لم يذكر في ذلك نصا حجة
 على وضع الامر عند الكوا ورك بعضهم المسك بنصب رسول الله على يوم
 الغدير اما اوضح امره او لسبغة كلام غير فذكر في ذلك من النص اكد
 للحجة وما كان يفيل ان يوجد في الشيعة من زعم ان امير المؤمنين لم ينج
 على القوم بما يقطع به السنمهم مطلق خلافتهم لم يذكر نصا حجة في قتال
 لهم واما ذكر بعض ذلك سلمان فان في ذلك عين مخالفة العامة وكلام عجيب

من تنابع الظلم على امير المؤمنين فانه لم يزل مظلوماً وقد فرغ وان بانه
اولنا بعض ما ناله من اعدائه من الفرقة بعد ذلك نسبة السيد الخوفا
الى ثلثة الحروف ثبات هذه التعليل بما ذكره القائل قوله ان ما يجب هنا
هو الجواب لانه حروف وفرد في الجواب شبهة العا بما لا ينبغي عليه
ولا يثبت الجواب المذكور لا يجرى فيما اوردته السيدة اذ ليس في شئ من
مناشدات امير المؤمنين ومنازلاته واحتمالاته واحتمالاته انما
كله ذو صلة بخبر اخر من التمسك بانه الفران قد ذكر فيها اسم
المؤمنين واسم احد اعدائه مع تمسكه في شئ من احتمالاته
بالنصوص النبوية المجلية فيها والخفية والابان القرآنية بل كما يمكن التعليل
من منافية الدالة على افضليته ومن يستعد غايته البعد يكون امير المؤمنين
او بعض غيره قد تمسك بانه صريح في ذلك ولم يرد ذلك في خبر ذلك
الاختلاف على كثرتها واما قوله في الجوابه اي بما ن خبر المناشدات والتمسك
اما في خلافة الثالث والطبرسي في الاحتجاج مرة في خلافة الاول واما
كما لا يخفى انه كان بعد جمع الفران واخر في عهد الثالث لم يذكر في الخبر
ذكره فان فيه ظمير من منافية التي جعلها الله وسوله ودينه ونبيه

فقر

ويقول له ابو بكر انت فاعل فيما سقط منه شأنا فقيه ان مناشدات امير
المؤمنين متعددة كما عرفت فاحتاج على ابو بكر ومناشدته له غير ما
شدته يوم الشورى وما غير مناشدته المهاجرين والانصار في مسجد
رسول الله في خلافة عثمان لانها مناشدته واحدا اختلف في ذلك
من ان ظاهر الطبرسي وقوع مناشدته لابو بكر بعد جمع الفران الفران
وليس في عبارة الطبرسي ما يستظهر منه ذلك بل الظاهر من رواية الطبرسي
الاحتجاج ان جمع ابى بكر للفران انما وقع بعد جمع امير المؤمنين فانه قد
ان امير المؤمنين جمع الفران ثم انى به الى القوم فلما فقه ابو بكر في اول
صفحة فضاخ المهاجرين والانصار فوجه على امير المؤمنين
وارسل الى زيد بن ثابت فامر ان يولف الفران في السبعين
ينزل امير المؤمنين محاجة ابى بكر ومناشدته لانما المجة عليه
مادة جمعة للفران على انه لا منافاة بين تمسك امير المؤمنين بلغة الفران
ووقوع الجمع قبله فان الفران بما كان معروفاً فهو لفظهم وما كان
يسمونه انكاد لم يمسك امير المؤمنين ببعضه على انه لو فرض انكاد
له عند الم يمنع ذلك من ايراده فان عرض امير المؤمنين

انما المجزأ في كلامه كيف هو علم انهم لا يفسدون قوله منه يعلم وجه النظر
 فيما ذكره من ان امير المؤمنين لما عرض عليهم القرآن الذي جمعه فقرأ
 قال لهم انكم لا ترونه بعد ذلك فلا يمكن ان يخرج به عليهم بعد فانه لا
 منافاة بين ان يكون لهم القرآن الذي جمعه ان يمسك ببعضه بعد
 معرفته ذلك البعض عندهم انما المجزأ واما قوله فلعل في حفظ
 مشاهد خفيه ان خلوا من مقتدائه واجتنبوا على المهاجرين ^{والا}
 عن ذلك اعد شاهد على خلوه هذه المنة فغنى عنهم والاحتياط لا يفتقر
 عن مجاز العاقل غير معتد به عند العقل فانه لو دفع ذلك لروى
 فبحر ضيق في رداعه على فعله فان الآية الصريحة من القرآن
 اعظم من خبر العند بكيفية ذلك امير المؤمنين المتمسك بها على
 نقد بوقوع احتجاجها بها كيف يمكن ان لا يروى ذلك في خبر من الاجاب
 قد برر الموضع ^{الذي} انها معاضة بقوله نعم انا نحن نزلنا الذكر وقاله
 لحافظون فان الظاهر المذكور هنا القرآن وان اطلق في غير هذا
 فان قوله نزلنا في الآية على ارادة القرآن منه وكذا الآية التي فيها
 وهو قوله وقالوا يا ايها الذين نزلنا الذكر انك لم نجون
 فان الآية

هذا هو الوجه في
 رد المحتار في
 رد المحتار في
 رد المحتار في

فان الآية ردت انكار الكفار نزول الذكر على النبي واسمها انهم حيث
 قالوا له اسمها ونسما يا ايها الذي نزلنا عليه الذكر انك لم نجون
 فربما الله انكارهم واسمها انهم فقال انا نحن نزلنا الذكر وانا له حافظون
 ومرجع التفسير قوله وانا له هو الذكر باطبا في الضيق وحكي عن الفراء
 نحو بر جوعه الى النبي ^و وروى انه بمجرد احوال لا يساعد عليه الظاهر
 ولم يخرج به الفراء ايضا وانما ذكره على ما حكى عنه احتلالا وظاهر قوله
 وانا له لحافظون هو الحفظ من العوارض التي لا تخلو من زيادة
 ونقصان وتحويل ^{في} بديل كما اذا قيل الله فظنا زيدا من البلايا
 والعوارض قال في الصحاح انا نحن نزلنا الذكر ولا انكارهم واسمها انهم
 ولذلك الآية من وجوه وانا له لحافظون اي من الضيق والتغيير
 الزيادة والنقصان ^{انها} قال في الكشاف انا نحن نزلنا الذكر ولا انكارهم
 واسمها انهم في قولهم يا ايها الذي نزلنا عليه الذكر ولذلك قال
 انا نحن فالدليل عليهم انه هو التزلزل على القطع والبيان وانه هو الذي
 بعث به جبرئيل الى محمد وبين يديه ومن خلفه صدق حتى نزلوا بلغ
 محفوظا من الشياطين وهو حافظه في كل وقت من كل زيادة ونقصان

انتهى

تخريف وتبديل قال في جمع البيان وانه لما حفظوا عن الزيادة والنقصان
والتخريف والتغيير فنادوا بعباس مثله لا يابى الباطل من بين
يديهم ولا من خلفه وقبل معناه من كل بحفظه الى اخر الدرر على ما هو عليه
فمنه الامه وتحفظه بعض اصحابنا يوم القيمة لقيام الحجج به على الخلق من كل
لزمه دعوة النبي وهو الحق انتهى قلت والوجه الاخير راجع الى الاول
وقال البضاوي انا نحن نزلنا الذكر مرة لانكارهم واسمهم انهم ولد
الآدم من وجوده بقوله وانا له الحاقون اي من التخريف والزيادة
والنقصان بان جعلناه معجزا مبينا لكلام البشر لا يخفى تغيره على
الدين ونفى نظري الخلل في الروايات بصحاحنا الحفظ كما نرى ان يطعن فيه
فانه المثل الى وقال ليس بجوار في تفسير ثم انكر على الكفار استهزاءهم
في قولهم يا ايها الذي نزل عليه الذكر فقال على سبيل التوكيد انا نحن
الذکر ثم دل على كونه اية منزلة من عند فقال وانا له الحاقون لانهم كانوا

انتهى

انتهى

تفسير الصلح التميمي قول البشر ولم يكن اية لم يبق محفوظا من التغيير والاختلاف قال السيوطي
انما الحافظون من
التخريف والتبديل في تفسيره وانه لما حفظوا من التبديل والتخريف الزيادة والنقصان
والزيادة والنقصان انتهى

التخريف

التخريف والزيادة والنقصان فلا لاهية على فخر التخريف واضحه نعم ذكر
جمع البيان بعد ربه المتقدمة تفسيرين اخري احدها ما تقدمت اليه
الاشارة من ان المحفوظ هو النبي وقد وردت ضعفة ثابتهما ما حكوا في
من ان المراد حفظه من كيد المشركين فلا يمكنهم ابطاله ولا يبدلون من
ولا يبدل في ضعفه انهم اعدموا هذا الظاهر عليه التحقيق ان الاية تحفل
وجميع احوالها ان يكون المراد حفظه من كل باب وجب في خلاصه
من التخريف والتغيير والزيادة والنقصان والابطال والافتراء للنسب
وغيرها نظر الى عدم ذكر المحفوظ عند ضبط العموم اذ لو اورد حفظه من
خاصة ذكره واليه يرجع قول السيد المحقق البغدادي في شرح الوافية بان
الاية ظاهرة في اتمام الحفظ من التغيير ثابتهما ان يكون المراد الحفظ من
بان في ان الظن من لفظ الحفظ فاحتمل ان لا يذكر المحفوظ منه الحفظ
ويسمى ان الاطلاق منصرف الى خلافه فافاد اقل الله حافظا لغيره لو كان
هناك قرينة على تعيين المحفوظ منه المنصرف عند الاطلاق هو الحفظ من
وذلك لانه الاية على كل من المتقدمين على نفي التخريف واضحه اما على الاول
فظاهر واما على الثاني فلان النقص والتغيير التلغ في المنقح ظاهر كانه

التلغ

الاول

المنقح

لا يثبت الظاهر كون المحفوظ عام للقرآن كما هو في الجملة والمرد بالقرآن هو
 نزول على النبي وأحواله ونسخه المكتوبة فلا يثبت الآية على حفظ جميع النسخ
 لوفور التغيير بالترتيب والتحرير في بعضها جزاء فان ^{الكتاب هو} ~~النسخ~~ ^{النسخ} ~~النسخ~~ ^{النسخ}
 دون النسخ المكتوبة والآية دللت على بقاء تمام عند الناس محفوظا ما في
 الصدر بالحفظ على ظهر القلب وما في الصحف بالكتابة او فيهما معا فلا
 ح من بقاء عندهم محفوظا في الجملة فلا يثبت ذلك شيان ^{الحافظين} ~~يعني~~
 له على ظهر القلب او تلف جملة من النسخ او وفور التغيير والعلامة فيها
 مع بقاء عند الناس على الصحة كما اذا قيل ان الكتاب العلامة قد بقي
 محفوظا فان الظاهر منه ما ذكرناه كما هو واضح لا يخفى ثم اعلم ان الملا في
 قوله الحافظون يقضي ببقائه محفوظا الى اخر الدهر كما سمعته من المفسرين
 ايضا والاعتبار الصحيح بعنده حيث انه المعجزة الباقية التي تتم به ^{الحجة}
 على عامة الناس في سائر الاعصار فلا بدح من بقاء عندهم محفوظا
 من الخلل لكي تتم به الحجة عليهم ويبقى الانتفاع به كل عصر فلا يكفي
 في حفظه بقاءه محفوظا عند الائمة مع عدم امكن الوصول اليه
 فمن حفظهم فضلا عن من الغيبة وانت ذا حظت
 به ما ذكرناه

خبر بما ذكرناه يظهر لك فساد جميع ما ادعى على دالة الآية على نقل النسخ
 فسادا ورجوعها بوجوه ذكرها مع الاشارة الى ما فيها من توضيح للمراد
 ان المراد بالحفظ من نظري شبه العائد بن حيث لا يوجد فيه بطلان
 مدخل الى القدرح فيه وفيه ان اطلاق الحفظ يقضي بان المراد الحفظ من
 خلا او منصرف الى خصوص الحفظ من النسخ قد عرف مما ذكرناه
 تمامية الدالة على كل من القدرين سلبا ولكن الضرب اقيم مما يقدح
 فيه فليكن محفوظا من نظري اقيم ثانياها ان الضمير له راجع الى النبي
 لا الى الذكر وفيه انه احتمل العبد مناف لظاهر الآية ولغوا العامة من
 كما عرف توضيحه ثانياها ان الحفظ لو سلم فهو للحفظ من التغيير
 فانما هو للقرآن في الجملة لا لكل فرد فان ذلك واقع بل بتمامه في او
 حرف كما صنع الوليد وغيره وفيه انه لو رتب احد في عدم دالة الآية على حفظ
 جميع النسخ ولا يوفق الاستدلال على دالة ثباتها كذا الان براد من ذلك
 ان بقاءه محفوظا عند الائمة يحكي في صدق الآية وان حروف غير
 غيره وفيه ان الظاهر بقاءه محفوظا عند عامة الناس دون شخص ما عرفت مع
 خاص خصوص عدم امكن الوصول اليه الانتفاع به فانه في حكم

٢٠٨

الثلث قد سمعت من المفسرين ما يفيد ما قال السيد المحقق البغدادي
 في شرح الواقي في الرد على ما ذكر ان الآية طاهرة فيما يتم الحفظ
 قولهم انما هو للقرآن في الجملة لا لكل فرد كلام لم يصدر عن ربه
 فان المراد من حيث هو لغوي ما رسل به محمد كلامهم فاجمعها
 بول الى الثلث وهو في الصدق والصحف محفوظة حتى لو فرض
 ونحو ما لله ثلث كل نسخة على وجه الارض مع بقاءه على الارض
 ان يمرض لم يغير في الناموس كان ايضا محفوظا ولم يكن ذلك ثلث
 كلمة فادخا حافظة انما يقدح فيه ان يبدل في الناموس حتى يكون الله
 يدعى المسلمون انه هو المنزل محررا مع غير كما يدعيه هل النقص في غيره
 فاعرفه وحكي عن محصله بعد ذكر هذا الكلام انه قال ثم لا ينبغي عند
 غيره عند العجدة والا لا تخفى عدم غيره عنده ثم وان تغير عند
 ايضا واغترضه الفاضل المحقق فقال قلت قد اجمع الامة على عدم
 جواز التمسك بمقتضاها في القرآن الابد ودون النظر في غير ما
 المراد منها الا مثل ان التمسك اللفظي اذا لم يكن مع قرينة تعيين
 افراد والمعنى اذا علم عند اداة القدر المشترك منها باليد احدى
 ولم يقرن

من النسخ

ولم يقرن بما عينه من اقسام المتشابهة والذكر قد اطلق في القرآن كثيرا
 رسول الله ومن الجائز ان يكون هو المراد منه هنا ايضا ويكون سبيل الامة
 مسيل قوله نعم والله يصمد من التعلق بشي كذا الا ان القرينة على
 المراد منه القرآن لغويته انا اقولنا اليك ذكر كذا في قوله نعم لم يذكر
 وجهها عند جواز رجوع التفسير في قوله له اليك كما نقله الجمع لبعض
 وايضا حفظ ما في القرآن وما يلزم نظرا في شبه المعادين في غير
 كلماته والفاظه من تحريف الجاهلين واسقاط الجامعين والجمع
 الى تكلف كثير وايضا الآية مكية واللفظ يصح الماضي وقد نزل هذا
 وايات كثيرة فلا يد لتعليق حفظها لولمنا الا لا ونعم فالحفظ عند
 والله لم لا يكفي عن تحقن فهو الآية ومعها مانع لغيره عند غيره
 مانع من حفظه عند بعضهم غيره عند اخرون انتهى كلامه بعبارة قوله
 قد اجمع الامة مع غيره بعد الغرض ان كوز المتشابهة خدما ما
 المفسرون لخصه كلامهم كما عرف في طهوه في نفى التحريف مجرد اطلاق
 الذكر في القرآن على التيمم لا يوجب اجماع الآية كما ذكره فانه لا ريب في قيام
 القرينة على ان المراد منه هذا القرآن وهو قوله وتلا ما مضى الى الآية الثانية

من الآية

كما قد عرفت دلالة على ذلك وما ذكر هو مبني على قوله تزلزلنا أرضنا عليه
 لقوله ثم قد انزل الله اليكم ذكرا من كواكب فيه ولا ان ذلك بعد تسليم كون المراد
 من الذكر في الآية هو النبي وهو اول الكلام فان المفسرين قد ذكروا فيه
 وجوها ثلاثة احدها ان يكون المراد منه القرآن ويكون نصيبه كواكب
 مقدسة او من كواكبها ان يكون المراد منه جبريل تزلزلنا ان يكون
 المراد منه النبي وقبر عن الارساب لا تزلزل ارضها ولا تزعج مسجدي تزلزلنا
 الوحي ثانيا او سلمنا كون المراد من الذكر فيها النبي فلا ريب في وقوع الجوز
 في لفظ التزلزل كما صرح به المفسرون ووقع الجوز في هذه الآية لقوله
 دالة عليه لا يقتضي نص في اللفظ ظاهر في الآية الاخرى والتوقف فيه
 كل من غير قرينة والآية لا يتصلح للاحتمال في الحقيقة هو قوله ولم يكن
 فيه تعرف سابقا من ضعف هذا الاحتمال لعل السيد كلف بوضوح
 عن التعرض له قوله وايضا حفظ مع القرآن الى ذلك تزلزلنا وهو
 مطلق ما نزل بالقرآن وبوجهه كما عرفت من تقريرنا السابق قوله تزلزلنا
 الآية ممكنة في ان الزمان غير ملحوظ في هذه الآية ومثالها ما
 فيها تخصيص فعل الله ثم دون غيره في نظيره ثم نحن خلقناكم قوله

عز وجل نحن قسمنا بينهم معيشتهم وقولنا انزلنا من السماء طهرا
 ونحوها وما ذكر من الاراد فليان يوجب على هذه الايات فيقال تزلزلنا
 فيها بصوة الماضي فلا تزلزلنا على ان خلق الناس بعد نزل الآية مستند
 ولا على ان قسمه معاش العباد بعد ذلك مستند اليه عز وجل ولا على
 انزل الله بعد ذلك من السماء مستند اليه تزلزلنا ولا على كون الماء التزلزل
 التزلزل بعد ذلك وهو من غير الكلام مع الحكمة المقتضية تزلزلنا
 لا يفرق فيها بين ماضى منه وهو ان لا يخصص الماضي كما يخصص
 دون الآية قوله فالحفظ عند محمد والله لا يكتفي فيه ما عرفت سابقا
 المتبادر من ان لا يبقا القرآن محفوظا عند عامة الناس تزلزلنا
 بقائه عند الامام مع عدم امكن الوصول اليه في حكم العدم ثم اخذ
 الاعراض على ما ذكره السيد في المحصول هو قوله تزلزلنا لا يفتي عند تغيير
 محمد تزلزلنا فقال قوله تزلزلنا والاخرى عند تغييره ثم وان تغير عند
 غير سيد فان فيه اولان فرض التغيير عند كبر من عدم امامهم تزلزلنا
 ادلة الاحتياج اليهم احتياج ما جابه النبي الى حافظ يحفظه بعد وبتك
 الامن من الرجوع اليه عند الحاجة وعودة ما جابه القرآن فكيف يجوز

١٠٩
 ١٠٩
 ١٠٩

فغيره عندهم وثانيا ان عند غيره عند الله لا يفتي مع غيره عند
 السبل لا حد ان اخلص العبودية اليه نعم فتسفيح الفائدة من وجوب
 بنم الحجة على عباده بخلاف ما كان عندهم محفوظا وان يغير غيرهم لوجوب
 السبل لهم اليه ان سدد وبغوا لهم هذه التهمة ايضا عند السيد العامة
 فيما ورد على الامامية فيما يعتقدون من وجوب امام غائب لا يضاهي
 كور السبل الى الاعتصام بالناس لا يفتنون بما عند فيكون وجوب
 كعدمه فراجعها مع جوابها والثالث النفس بقوله نعم انا انزل النورية
 فيها هدى ونور يحكم بها النبيون الذين اسلموا للدين حادوا والامانيون
 والاحباب ما استخفوا من كتاب الله وكوا عليه شهداء الاية فانه نعم
 مدح الاحباب بحفظ النورية واقامة حدودها وعدم تصديقها فان
 محفوظ مصون عندهم ولا ينافي في غيرها وتصيبها غيرهم كما تقدم اشار
 اليه نعم في ذيل هذه الاية ايهم بقوله لا تشركوا باي شيئا خلقنا شيئا
 اقول اما ما ورد على السيد ولا بان فرض التغير عندهم كفر عن عدم امامهم
 فنحن غير الكلام فان السيد لم يبدع ووقع هذا الفرض ولا امكانية
 عليه ذكره وانما ذكر قضية فرضية نقدية وادعى بطلانها فاجمل

انه لو اخطى بوجوب الفرائض لم يخطئ في الاثمة نعم غير عندهم وعند
 الوصول الى الفرائض المحفوظ عندهم لا يفتي بوجوب محفوظ عند الله وان غيره
 عندهم لا اتحاد الفرضين في التغير وهو كون الفرائض محفوظا مع عدم
 امكان الوصول الى الحفظ والثالث لا يطغى مقدم مثله والذكر انما يطغى
 الثالث وهو من مقصود المسندك ومن جهة فكيف يكون ايراد عليه ما هو
 ثانيا ان عدم تغيره عند الله نعم لا يفتي مع غيره عندهم نعم فغيره لا يفتي
 عدم سبل للناس الى الفرائض المحفوظ على كلا التقديرين والتغير بينهما
 بوجود سبل مسدود من قبل الناس على الثاني والاول لا يفتي في الفرق
 مع امكان المناقشة فيبقى فان اتفقا السبل في الله نعم نعم وانما
 السلم اتفقا السبل اليه من غير توسط بين او حتى فلو اخلص الناس
 بالعبودية لوجد اليه سبل بوسط حججهم لو اطاعوا لائمة لوجدوا
 السبل الى الفرائض المحفوظ عندهم فالسبل المسدود من قبل الناس موجود
 كلا التقديرين واتفقا السبل لفعلي مشتركة بين الفرضين فلا فارق بينهما
 راسا واما قوله وهذه التهمة ايضا نعم السيد العامة فغيره ان
 اجابة محابنا عن شبهة العامة لا يجرى فيها ذكر السيد فانهم ذكر وان وجوب

١٠٨٠
 ١٠٨١
 ١٠٨٢
 ١٠٨٣
 ١٠٨٤
 ١٠٨٥
 ١٠٨٦
 ١٠٨٧
 ١٠٨٨
 ١٠٨٩
 ١٠٩٠
 ١٠٩١
 ١٠٩٢
 ١٠٩٣
 ١٠٩٤
 ١٠٩٥
 ١٠٩٦
 ١٠٩٧
 ١٠٩٨
 ١٠٩٩
 ١١٠٠

الامام لطفه وقصر لطفه عرفان لوجوه الامام ثلث عظمه وان لم ينصف
 منها ان تقبل الكون منوط بوجوه ولا تلك القرآن لعدم قيام دليل على
 ان وجوه القرآن في الكون مع قطع النظر عن ذلك ولين الناس ان يتردد
 الا ان ياتي ان ثمره اخذ الامام الاحكام منه والقائه الى الناس لا في فقدان
 ذلك ايضاً فمن الغيبة والحج ان اتزل القرآن انما هو عام المجز على الناس
 واهتداهم به حيث انه دليل النبوة واخذ الاحكام الشرعية والالتزام
 هذه الثمرة لا يبقا عند من الناس على ما هو عليه الى يوم الغيبة كما ان شريعته
 ينسب اليه الى يوم الغيبة كما ان ياتي بعده فكل يجب بقائه مع خد
 لانما الحج ونظر الخريف اليه خصوص الكثرة برفع الوثوق به وان
 لم يحل بالحجاز في الواقع فهو طريق السهو الدنيا على الامام غير الاحكام
 قد برز ما قوله وثالثا النقض بقوله نعم فيكون هذا النقض غير مفهوم
 ولا يربط بكلام السيد لم يدع السيد ان حمل الائمة بالقرآن وعلية لطفه
 بناء في خريف غيرهم الى ينقض عليه بوجوه تطير في النبوة من عمل الاجبا
 بها في خريف غيرهم لها وانما حتى ان الله لم يحفظ القرآن بناء في الخريف
 ولا يكفي فيه حفظ عند الائمة مع فوج الخريف فيه عند ولا لا غنى حفظه
 ثمره من

عنده ثم كوري ان ما ذكره من النقض يرتبط به نعم انما يتم ذلك بالنقض
 ذلك لا في المذكور على ضم الله ثم حفظ النبوة كما من حفظ القرآن
 ان تحريف النبوة لم يعلم فكذلك لا ينافي ضم الله ثم لحفظه فكذلك
 الا انه لا خلاف في الائمة المذكورة على ذلك ولعل استنبطه قوله انما
 وهو كما ان ثم اخذ في تحقيق معنى الآية قال ما هذه جمانة والنقض في
 الجوانب الظاهر والباطنة والله العارفة ثم يحفظ القرآن في موضع قلب
 فيه كما كان محفوظ في المحل الاعلى قبل نزوله والقرآن انما هو جمانة
 سيد المرسلين ليكون من المنزلة من محلة الله ان الله فيه وحفظه
 هو قلبه الشريف لا الصنف والذات ولا غيره صمد من الصفاء فيكون كقوله
 ثم منقرت فلا فتى وقال الطبرسي في قوله نعم ولا تعجل بالقرآن من قبل
 ان يلقى اليك حبيبك وحمل الاول ان معناه لا تعجل ببلاده قبل ان
 يفرغ جبرائيل من ابلاغه فانه كان يفرغ معه بحمل بلاده وخافه ببيان
 رواه عن ابن عباس في خبره قال في قوله نعم ولا تعجل اليه لسانك لتعجل به
 ابن عباس كان النبي اذا نزل عليه القرآن جعل يبرك لتسليته اياه و
 حرصه على اخذه وضبطه مخافة ان يذيقها الله فوجله عن ذلك فظهر انه

١٠٨٨

المعتم الذي يحسن والحفظ له وما يشهد ذكرناه بليد عليه روي الشيخ
الكفعمي في حاشية الفصل الثامن عشر من جنة حوائج طائفة
أقوله عن النبي أنه يفر هذا الدعاء في الصباح والمساءلة للحفظ اللهم
انك قلت وفك الحق أنا نحن زلتنا الذكر وأما الحافظون فيام نزل
الذكر وحفظه احفظني وما ملكتني واغثت به علي من امر ميتا واخرت
حفظت به الذكر على قلب نبينا محمد ^{صلى الله عليه وسلم} اني كلامه قلت أولا انه اد
في عبادة الشافعية ان الاله من المشايخ التي لا طاهر لها فيك ادعي
ظهورها فيما ذكره وثانيا انه كيف يمكن ظهور الاله في ذلك مع ان
احد العلماء المفسرين غيره وثالثا ان محال القرآن وهو كثيرة فقد
اولا في اللوح المحفوظ ثم نزل الى السماء ثم على صدر جبرئيل ثم نزل على
سيد المرسلين ثم على صدر الامنة الطاهرين ثم على صدر الائمة
من الصالحين والطالحين وقوله ثم نزل الى الحافظون مطلق لا يقيد
في ظاهره بنبي من محال وموافقا لوجه اخر في عرفنا الى الحفظ عمل زو
وهو قلب بيد المرسلين ممنوعه كيف وقد ثبت ان المتسامها باقية
محفوظين التزموا ذلك الا ان يتبع فيام ليدل الخارج على ان
المراد

المراد ما ذكره وليس الا الاجتهاد الذي ذكرنا تفسيره لا ينسب ولا الذي ذكر
عن الكفعمي وليس في شيء مما ذكرناه من الاخبار فلا نقولها ولا من
المتأينة لا صول المذهب فان نفي النسيان عن النبي مما فاضت عليه ضرورة
المذهب في الانسنة المتأخرة وان ذهب اليه سابقا فكيف يدان
النبي كان يحول بالقران مخافة النسيان وقد جعل الله قلبه لحفظ الكل
عليه من قران او غيره حيث نفي عنه النسيان فكيف نفي عن ذلك بالقران
وما ذكره من الاله وهو قوله ثم سنقر قلب فلا ننسى دليله نفي النسيان
عنه لا مع ان قران النبي مع جبرئيل في ما روي انه كان يعرف شيئا عند
الانبياء فاذا نسي عنه فلا على الاصحاب ما نزل عليه فبايا فلهذا
فلا لا اجابوا على ان المراد بقوله ثم نزل الى الحافظون ما ذكره في غاية
ان يكون قلب النبي من احد الموضع الى من بعد ثم حفظ القرآن
في اختصاصه حفظه وما ذكره يظهر لك ضعف التمسك بالظاهر المذكور
فانه متصافا الى عهد احوال السند فيه كون طبعها الشرايط المحيطة
عليه الدال على ذلك فيما ذكره ليس الا في الحفظ به الذكر على قلب
نبينا كذا في ذلك لا يفي بل اختصاص الحفظه بقلب النبي فباية المراد

عند الله
٣ اذ لا يبقى

ان يكون ذلك احد ما من حفظه ونخصيصه بالذكر لكونه اثر في محال
 على موضع تدبر **المعنى** في معارضتها اي قوله نعم والله الكتاب
 عز وجل بانه الباطل من بين يديه من خلفه تزلزل من حكمه حيدل ظاهر
 الابه نفي وقوع التحريف في القرآن اذ لا يربك التحريف نوع من الباطل
 الذي ياتي من خلفه واطلاق قوله لا يانه الباطل نفي اتيان كل باطل
 من بين يديه من خلفه فان الظاهر من لفظ الباطل الجنس و
 فرد خاص منه و نفي اتيان جنس الباطل ينفي جميع افراده و هو
 ارادة نوع خاص من الباطل كنفس كشيطة فيفسد في الكتاب
 يطله جاز من الكتب قبله ولا يحتمل بعده كتاب يطله في تفسيره جاز
 والكلبي ومغلل لا شاهد عليها فان الاطلاق ينفي جميع الباطل
 كما قرره جميع من المفسرين قال في مجمع البيان في وجوه تفسير الابه لا
 بانه الباطل من جهة من جهة فلا تناقض في الفاظه ولا في خبره
 ولا يعارض ولا يرد فيه ولا يعجز بل هو محفوظ حجة على المكلفين الى
 يوم القيمة وتوحيده قوله نعم انا نحن نزلنا الذكر وانه لحافظون
 انتهى وقال في الكشاف لا بانه الباطل من بين يديه وخلفه قتل كما

ان يكون ذلك احد ما من حفظه ونخصيصه بالذكر لكونه اثر في محال

الباطل لا ينطرق اليه ليجرد اليه سبيل من جهة من جهة حتى يصل
 وينطق به وقال السبكي لا بانه الباطل لا ينطرق اليه الباطل
 من جهة من جهة وقال السبكي لا بانه الباطل لا ينطرق اليه الباطل
 جازاته هو تمثيل لا ينطرق البطلان اليه بحجة من جهة من جهة
 بنفسه من شيء ولا يرد عليه شيء انتهى و مر الغريب بعد ذلك
 الفاضل المحمد انه لم يحمل التعميم في الباطل لحد المفسرين بالامر
 واغربه استظهره كون المراد بالابه انه لا يجوز ان يحصل ما
 بطلانه من تناقض احكامه او كونه في اجادانه وقصصه فانه ينقص
 عن ان يقاس به العامة المفسرين بالامر في كونه محكما محصلا
 شاهدا عليه ثم قال في تفسير علي بن ابيهم عز الباطل لا بانه
 الباطل من قبل النور ولا من قبل الايمان والزموا من خلفه
 اي لا يانه من بعده كذا يطله في مجمع البيان في وجوه تفسير الابه لا
 انه ليس في اجادانه عامضا باطل ولا اجتهاد مما يكون في الباطل
 باطل ومع ورود التفسير عنهم فكيف يمكن التعميم في الباطل
 قلت كفي باجتهاد في تفسيرها شاهد على ان المراد ذكر

انتهى

لا يخبر

بعض وجوه تفسير الايمان فاما الموضعها ولو لا ذلك كانت خاتمة
 في معناها مع ان مقامها يرتفع بها جري كثير منها جري الثاني بلا بطون
 التي اختص علمها بهم فلا ينافي ذلك لاخذها من مقام الآية ثم ورد
 على التمسك بالآية بعد تكرارها المقتضى لا بقوله واما ثانيا فلا ينافي
 منقوض بمنسوخ التلاوة والحكم والتلاوة فقط بنا على مذهبي
 من وقوع الضمين في الآية واما ثالثا فما تقدم من ان ان ريد
 الله لا يابى الباطل جميع أفراد الوجوه بين الناس فهو خلا لواقع
 للاجماع على ان ابن عفا انحرصا على ما خفي في قوله انحرصا
 الف معصية ويمكن في ذلك ضرورة الاحا اهل الاسلام والمنافقين فليكن
 ما صدر من ذلك من الخريف في الصد الاول من هذا القبيل ان
 في الجملة فكيف في انشا الباطل عنه اتقائه عن ذلك الغر المحض عند
 هذا مع ان في صد الباطل على ورد الخريف عليه لم يخص بعد
 وحده فلهذا منه فيمنع القرآن الحق اذ لا يفرق في الباطل الذي بين
 يديه ذلك فيكون ملحقا بانه على كلامه او لا ما قوله فلا ينافي
 بمنسوخ التلاوة ففقيه منع كون النسخ من الباطل وان الظاهر من
 لفظ الباطل

لفظ الباطل في الآية هو ما قبل الحق ولو لم يكن النسخ من الحق ليس من
 الباطل في معنى ولذا لا ينافي فيما اذا نسخ الله حكما ثم انى باطل او
 جعل ما في كتابه باطلا فان النسخ في الاحكام نظير تخصيص فكل ان يخص
 فكله لول العام على بعض الافراد فكل النسخ قصر لفظ النسخ
 على الحكم المنسوخ على بعض الافراد وان كان لا ليس الباطل فكذا الثاني
 ونسخ التلاوة نظير نسخ الحكم بل هو فان نسخ التلاوة ونسخ
 القرآن حكم من الاحكام فاد نسخ الله فلا ينافي ذلك باطل من النسخ
 ولا ينافي ذلك الحق ودر على حق ليس الباطل في معنى بخلاف النسخ
 فانه بط محض ليس الحق في معنى واما ثانيا فما تقدم من ان
 ان القرآن هو الذي على التيقن لا سيما لا النقوش والنسخ كمر
 ارادة كلها والبعض معنى لفرق الباطل بالحق فيكون
 ذلك المترا المنداول بين المسلمين بالحفظ والكتب في
 قد غير بينهم وجرى كجرت ووقع الخريف في النسخ مع بقائه عند
 ادلا في وقوع الاعلان اكثر النسخ كما ورد في توضيحه كما في
 خارج الواقعة فما تقدم من عبارة التمسك بالآية السابقة واما

قوله مع ان في صد الباطل ففيلانه مكابرة محضه فان صد الباطل
 على الخريف مما لا يقبل الا كما ان من بين الحق والباطل قوله حصوا
 بعد ملاحظة وحده المراد من غريب الكلام فان حجة المراد بملامحة
 اخذ المصنف في عدم ان بعضها في القرآن في مكان لا يحوز
 كما هو واضح لا يخفى فكلالة الآية على نفى الخريف بحمد الله واحضار ما
 التمسك على ذلك بصددها انهم وهو قوله وان الكتاب عن زبنا على
 نقله في مرجع البيان عن بعض المفسرين من ان المراد انه غريب بل هو ان
 عز وجل اياه اذ حفظه من الغيبة والتبدل فتكون كلالة الآية
 ح على نفى الخريف في مودع منها الصد والذيل فتدبر
الموهل الثاني عشر معاخصها انباء الاخبار المنوارة الواضحة التي
 والا ثمة ثم بعرض خبرهم على القرآن وان ما خالف كتاب الله
 فهو خرف ولا ريب ان القرآن بكذب ما يظهر منها من وقوع الخرف
 لكلالة الاثبات المنقذه من على نفى وقوعه بل يمكن ان يقال ان القرآن
 مكذب لها مع قطع النظر عن كلالة الاثبات انما لان المراد بالقرآن
 في تلك الاخبار حصوا الامامة منها هو هو المذكور في

في كتابه
 في كتابه
 في كتابه
 في كتابه

لاما هو مخزون عندهم لعدم امكن الوصول اليه لكي تعرض الاخبار عليه
 مضافا الى انساب ما هو الشايع عند اطلاق ولا ريب ان القرآن المذكور
 مكذب لها الاشتمالها على قرآنية ما ليس بجدي فيه وهي مكذبة و
 مخالفة له لولا انها على انه ليس هو قد نبه على ما ذكرناه الفضل
 المحقق الشيخ علي بن عبد الجبار في انقلنا عنه انباء في رسالة
 صنفها في نفى الخريف قال فيه فيما حكاه عنه السيد تاج الوافيه في
 البحر في الاخبار الدالة على النقيصة ان الحديث اذ اجتمع على خلاف
 الدليل القاطع من الكتاب السنة المنوارة والجماع لم يمكن
 ثابته وجب طرده ثم حكى الاجماع على هذه الضابطه وانما النقل
 عنهم ورك قطع من اخبار العرض ثم قال ولا يجوز ان يكون المراد
 الكتاب المعروف عليه غير هذا النواز الذي بايده وايك الناس والا
 لزم التكليف بما لا يطاق قد ثبت ويجوز ان اخبار على هذا الكتاب
 واجبا النقيصة اذ تعرضت عليه كانت مخالفة له لولا انها على انه
 ليس واتي تكذيب يكون اشد من هذا انه في كلامه رفع مقامه
 وقد تحقق من جميع ما ذكرناه انه لا يمكن الاخذ بنحو اخبار الخريف

في كتابه
 في كتابه
 في كتابه
 في كتابه

الموهبة والمعاضد خصوصا لغيرها كما تريد ان يكونا في جملة ما
 تواري بين الذين حتى القائلين بالتيقن كخفت النصيحة في كلام
 فلا بد من تأويلها وان لم توارها معنى معنى حصول العلم بها بحلا
 كثر فيها بصد بعض تلك القواعد من المعصومين ما لا يزيد ذلك
 ان يسمع بعض تلك القواعد من المعصوم مع علم التطلع بذلك الموهبة
 والمعاضد متافئة ليس مع ذلك لاخذ بالظاهر والحكم بان مراد المعصوم
 بل ينعين عليه حمل ذلك على خلاف ظاهره فان يعين له مراد المعصوم
 بدليل خارج فهو الاصح ان يوقف في المعنى المراد ويكال عليه اليهم و
 محالها ما ذكره السيد الحق البغدادي في شرح الوافية بتعاليها
 في كشف الغطاء من ان تلك الزيادات المروية عنهم مما خص الله سبحانه
 امير المؤمنين واولاده المعصومين وهي مشبهة في مصحف امير المؤمنين
 وقد نازلة الامامة وهو الاصح كونها الحجة على من لا يدرى حجة الله
 بعد ظهورها كاي حجة ذلك قول المؤمنين لا مئة المظهر من
 ولله واما ما خطب اخطاب النبي على المنبر كما في الامام في
 الحجاز وغيره فانه مفسود على ما اشهر من الناس لم يبد ولم

١٠

يغير فان قلت اذا كانا دالين على ما يدور في غيرهم
 مشتهري فاما معنى هذه الاخبار الدالة على ان القوم حرفوا وسقطوا
 خصوصا عن حاج امير المؤمنين على الزيد في الرواية لا سيما الدال على
 سقوط اكثر من ثلث الفران بين قوله فان خفتم الا تسقطوا في
 وقوله عز وجل فانكم اما طاب لكم من الدنيا وكيف يصيد ان القوم
 فلا تسقطوا من الفران ونفصا منه مع عدائهم الفران الدال على
 تلك الزيادات وعدم اطلاعهم على مصحف امير المؤمنين انما
 قلت ما اكثر اجل النفيسة فليس في ما نسبته اليه الا ما قاله الخضر
 وانما فيها ان لا يهكذ ان ترك مثل ما رووه عن امير المؤمنين في
 بهذه الآية هكذا ان الذين كفروا ظلوا الحق حقا وما رووه عنه
 انما انه نزل جبريل بهذه الآية على محمد لكن الله سبحانه انزل اليك
 على انزل بعد في بعضها انهم رووا الآية هكذا من غير نسبة لها الى
 نزل جبريل مثل ما رووه عن امير المؤمنين انما قال يومئذ يود الذين كفروا
 وعصوا الرسول واولي الامر منكم ان يشعروا بالارض ولا يسمون
 الله شيئا وما رووه عنه انما انه قال في هذه الآية ثم لا يجدوا

١٠

فمنهم من ادافع ما خرج من ذلك اليهم انما للجنة الاشياء على فضايلهم وفضائلهم
ولو لم تكن فيه تلك الفضائل والمثالب لبقوله القول حقيقتهم العلم
التي اشتمل عليها اكثرهم فتوالت على انفسهم وهم من النماذج البعد
امكانه بنماه وفيه ينافي مقصودهم خصوصاً في قولهم المؤمنين
ان قبله وفافوا في معان فيه حقنا واما اجابته انما في الفضائل
ان طوهرها في الحمل المذكور الا انها من ركن الظواهر عند الاصحاب
معرض عنها في نظيرها الغلو والجبر فنفى احكامها اليهم ما اخرج
عنها الاستحسان انما لا عرف ان ذكر جملة منها الكتب المعتمدة كالكتاب
ونحوه من القطوع به عند مصير الكيفي ومثاله في الظواهر
بحر النفوس بعد قيام ضرورة المذهب قد باجتهاد على خلافها
ومن الجائز ان يكون ايداع بعض تلك الكتب في كتبهم لتأويل قريب
عندهم فيها وان لم يتناولها التأويل لان كتب المحدثين خالية من
البيانات غالباً عندهم ما في نسبة الكيفي الى القول بالتحقيق كما
اشار اليه الفاضل الكلبا في ما نقلناه في المقالة الاولى من
اشارة بل احتمال ان يكون بعض تلك الاخبار مما رويته الكذابون

من الزنادقة

من الزنادقة والغلاة في كثرة افعالهم الاثمة كافتاء المذهب والظهور
الاشيع على الشيعة ولربما يقرب لك بعض القريب ان بعض فاسد
المذهب كجديد محمد السكاك في رجمته وافر من اجابته الجاهل
ودفع النفس السقط في كتابه الذي صنفه في القرآن ولا يستبعد
الكذب بعد اتفاق علماء الرجال على ما ذكره في هذا الفصل المحدث
كتاب من رواياته وبالغ في تصحيح الرجوع الى كتابه ان حاله اغير من
الكتب المعتمدة مع اعترافه بنسبها مذهب نظر الى روايته جمع من ائمة الحديث
كتبه كوكا فيها من غلو وتخليط وانت خبير بان محمد واوليهم كتبهم ككتاب
على اعتمادهم عليها مع نصريح من روى كتب الشيخ في مسند النجاشية
ضعيف الحديث فاساد مذهب مجتهد الزائدة كثير المرسلين ولم يقدح
روايات السكاك مع ما هو عليه لم يبق لنا روايته بقدر في سند هذا دليل اثر
من يروونه من الضعفاء باضعف ولقد اخطى لك محمد حقيقة
الحال بحيث لم يبق للنصف المتأمل مجال للشك ولا لارتياح والله
الموفق للصواب **المقالة الثالثة في الأدلة التي تنسك بها**
الفاضل المحدث للقول بالخراف وقد فيها ما اشترطه للافعال

من الزنادقة

على كون القرآن كالتوراة والانجيل في وقوع التحريف والتغيير و
ركوب المنافقين الذين استولوا على الامة في طرفة عين استل فيهما
وهي في نفسها حجة مستقلة لا يثبت المظن ومعيته لدخول هذا النص
في القاعدة الثابتة والعموم الذي استفيد من اجتهاد المتقدمين وان ثبت
تخصيصه بخصصا كثير في موارد اخرى مع انه لم يبلغ حد يوجب الوهن
فيه ومنه ان راداه ما يظهر منه حتى يحل على معنى اخر غير ما يفهم
في بادئ النظر بل اوبلغ التخصيص حد المقامين فلا يصح بالنسبة
في المقام الاول والوهن يرفع بتمسك الامام ابيها في القلم والمعنى الاخر لا بد
ان يكون ما يمكن دخول المورد منه وان لم يعلم مفصلا ولما ذكر ايضا
فلا مجال للمناقشة فيه بعد ورود تلك الاجتهاد وكثرة ثم ذكر في ذلك
من الاجتهاد الدالة على التحريف في القرآن كآخر التوراة والانجيل وحاصل
كلام يرجع الى مقدمتين وهما ان التحريف وقع في الامم السابقة وكما وقع
في الامم السابقة يقع نظيره في هذه الامة بفتح ان التحريف الواقع فيهم
واقع نظيره في هذه الامة وقد استدل المتقدمون الاول بما ذكره في الامم
الاولى والثانية بما ذكره في الامم الثلاثة الاخرى كمالا للبرهان في القصة
الاولى

الاولى كما ذكره من الواضح عند المسلمين ولا حاجة الى طالة القول في
ذكر الشاهد عليها الا لزام اليه وهو النص واما نحن فمخفي غيبها
بعد اجتماعنا على وقوع التحريف في الكتابين بما يلحقها بكتب الضلالة
التي يجب ان لا فيها خصوا الانجيل الذي لم يبق منه الا اسمه وما لم يبق
الثانية التي هي كبرى دليله فان اريد منها ان وقوع الامم السابقة
لا بد وان يقع نظيره في هذه الامة بالكيفية التي وقع عليها سابقا
من غير فرق بينهما في الخصوصات عما يستحق وقوعه في الزمانين متعنا
كلها بعد دلالة ما استدل به عليه بل صرح بعضها بالانكشاف في
مشاكله مضافا الى اخره فانه في حبانة المتقدمة بعد راد النطاب
من جميع الجهات فاللزوم الاجزاء التكليف مع كونه خلاف الواقع ايضا
وان كان فيما ذكره من لزوم الاجزاء تأمل ظاهره وبالجملة لزوم النطاب
من جميع الجهات واضح القس كما عرفت به كيف لو قلنا به لزوم وقوع التحريف
في القرآن بما يلحقه بكتب الضلالة كاعتقاده في التوراة والانجيل وهو
خلاصة الضرورة جوا وان اردو وقوع نظيره في الجملة متعنا السابقين
وقوع النقص في القرآن والتحريفات المنافية لقطعيتها كنبذ الكلام

الاولى

اذ يكون في المشابهة في الجملة وفي بعض التغيرات الغير النافية لقطعية
 دخول النقص فيه كغير هذا الا في تقدم بعض الايات السوية على بعض كقوله
 الناصح على الناصح وبعض السوية على المبكية وراثة باو حلقه
 لم يثبت قوله عليها ولو قلنا باطلاق القران على الامم من المجرى وان وقع
 الزوائد في مصنف المؤمنين بخلاف غير المجرى كما سمعته شفع الغطاء
 شارح الواقعة فالامر اوضح فلا يكون ذلك في التكاثر في الجملة وقد
 بعض الاخبار الدالة على ما ذكره من القاعد باقل من هذه المسألة ومثله
 روي فيها ان النبي لما خرج الى غزوة حنين فرجعه للشركين بعاقون عليها
 اسلمهم ثم بيها ذات اوطاف فقالوا يا رسول الله اجعل لنا ذات اوطاف
 اوطاف فقال رسول الله سبحان الله هذا كما قال قوم قولا جعل لها كالم
 الهة والذبح يضحيه لركبتين من كان فيكم ذر ذر في ذر ذر
 حذ الغن بالغن والغدة بالغدة حتى ان كان فيهم من امة يكون فيكم
 ولا در ان بعد العجل ام لا يخرج هذا مع لا ذر بل يخرج على عذبة القاعد
 بل اعلينها والاناها في له ولا در مع الحق فان قلت ثم ولا القاعد
 ووقع النقص في النافية القطعية بالاختصاص التي استدل بها في
 الامر

كل

الامر الرابع فان فيها ما يظهر منها ذلك كجبر الاصحاب على الزندقي وغير
 قلت تلك الخبر ان تمت كالاتها وازالت التمسك بظواهرها كانت
 دليلا مستقلا كما سمعته في عبارة غير انها دخلت في اخبا القرني الذي
 سمعته الجواب عنها في المقالة الثانية بما لا يريد على الدليل الثاني
 ان كيفية جمع القران واليفة مستندة عادة لرفع التغير والرفعة
 وقد اشار الى ذلك العلامة الحلبي في مرة العقود حيف وقال العقل
 يحكم بان لا كان القران متفقا منشر عند الناس تصدق غير بعضهم
 يمنع عادة ان يكون جمعة ملا موافقا للواقع انتهى وهذا واضح جدا
 بعد التأمل فيما ذكرناه في المقدمة الاولى فانك قد عرفت ان القران لم
 يكن مجموعا في عهد النبي وانما كان منشر متناحدا
 في الاواح والصدور مع احتمال انه لم يكن بعضهم عند احد منهم
 اليه بعض الاخبار نعم جفت عند النبي نسخة متفرقة في الصحف والمحرر
 الفراطيس وتعال على ولما جمعها بامر وصيته والفة كاتل الله
 ثم عرضها عليهم فاعرضوا عنه وحاجابه ليد وعي مرويا ذكرها
 الاختيار كانت لا تروى له نحو الخلاف وطلب الرياسة وراموا معاينة

الامر الرابع فان فيها ما يظهر منها ذلك كجبر الاصحاب على الزندقي وغير

الامر الرابع فان فيها ما يظهر منها ذلك كجبر الاصحاب على الزندقي وغير

حجة وحسد ولف وجوالت على علم من صفة النبي اخذوا والتشكك
 وعمل الفارق عنه ولا حيلج التشر اليه كودر الد الفضية كما قيل
 تشبه الخراف لا تشابهها في مشيها بالنسب الحسن بالجل فقاموا جميعا
 من الافواه والالواح بالشر المذكور سابقا وهو فانية كحل بابا قون
 لبها في شاهدين على انه من كتاب الله نعم بعد فذل من الذين غوا
 انهم كانوا من القرأ سمعون في بر مغنوا وبقا انقبالي المامة وخافوا
 ان يذهب القرآن شيئا فشيئا فيفتنون وهذا ايضا احد الدوا جميعهم
 على ما ذكره الخافون والذين بانوا هذا الامر بحسب شأوا والنبأ العظيم
 هم اصحاب الضعيفة ابو بكر وعمر وعثمان وابو عبيد وعباد بن وقاص
 وعبد الرحمن بن عوف ومعوذ بن يسافوا بن زيد بن ثابت ثم ذكر ما
 ان القرآن ليس فيل فضائيف المستفيين دواوين المتعلم الى
 في اخلا الالهة نفس ونحيف بل ابان في يقط بعضها ببعض الظاهر
 وان كان مربوطا في الواقع الا ان معرفته يتوقف على مخرجه من الله تعالى
 وحكمة وضع ترتيب التسوية والاي وهذا من العلوم الشريفة التي تقدر
 عنه يد الجامعين له ثم اخذ في ذم الجامعين وانه معرفتهم وحقوقهم

كل م

وكفرهم ونفاقهم في كلام طويل لا حاجة الى كونه ثم ايدوا ذكره بان
 لو كانوا معنيين بالدين معنيين بجميع القرآن وهم كنية الجملة على كل
 منهم قرأنا ما ومعه لا يحتاجون الى جميع من الاقوام والصدر والخراب
 انفراد جماعة من اقدوا على اسلافهم بعد النبي ببعض القرآن ثم
 ذكر المرتدين بعد النبي الى ان قال والحاصل انفسهم انفسهم فظهر
 في حال القرآن وكيفية تروا جميعا على حب دواوين المتعلم الى
 طول بضع وعشرين سنة في ما كثر في متابعه في حال التسرف الحاضر
 في الغزوات وغيرها سرا وعلا ثم شرح طرفه واجال فكره في حال القوم
 المبشرين بجمع القرآن الذين امنوا بالسنة لم يخشوا المتعلم الى ثم جاب
 غيبي ومعاند غوي كونه الدين وانه في شيع الاولين وصالحته
 في ترويح كفره وحياتنا من مخالفة نصية وامر وليس فيهم من رجع خيرا
 ويؤمن شدة لا يكاد يشك انهم خسر قدرا وعجز قدرا واصل سبلا
 واخسر لا واجهل مقاما واشتر كانا واسفة يا واشقى فطره
 من ان يقدر او يوفقوا على اليقين تمام ما اتر في تلك المدة على التوجه
 الله لا والله عز وجل ان ينقص منه شيئا او يزيد فيه شيئا او يغير مقادير

في حال القرآن
 وكيفية تروا
 جميعا على حب
 دواوين المتعلم
 الى

مؤخرته في كلامه أو الحاصل هذا الدليل ان القرآن من حيث صيا
جمعه وجامعه يشتمل عادة على وقوع الخريف فيه مما يميزه عن غيره على
مقتضى الاول ان القرآن لم يكن مجموعا في زمن رسول الله صلى
عليه وآله وجميعه من المؤمنين واولي بكر عثمان بعد الثانية ان
القرآن على تقدير عدم جمعه في زمن النبي لم يكن منواتر لعدم اتيان
بخص كل جزء من اجزاءه بل هو منواتر ولم يكن رسول الله قد
التم اجزائه على عهد النواتر بحيث يبقى منواتر بعد الثالثة ان
القرآن المتداول على تقدير عدم جمع القرآن في زمن النبي وعدم
بلوغ حفظه ونافذ حجة النواتر في زمانه غير مطابق لمصنف
المؤمنين ولا مأخوذ من جمعة وانما هو مأخوذ من جميع ابي بكر وعثمان
ومطابق لهما في الجميع نظرا الى الاولى فلما عرفت في المقالة الثانية
من استفاضة الاخبار من طرف العامة وخاصة بشيوع القرآن
في زمانه وان كان الكتاب يكون بين يديهم وحمله وحفاظ
وقراء وان قد جمعه على عهد جماعته من تضافه الى الرجا
وان الاعتبار الصحيح يشهد لجمعه في زمانه وتوحيده والثانية فلما

عرف انهم من قيام البرهان على وجوب نواتر القرآن شرعا وعادة
واما الثالثة فلما يظهر من العلامة في زمانه انقلناه عنه في التذكرة
باب ثالثة الصلوة ان القرآن الموجود مطابق لمصنف امير المؤمنين
حيث لا فقه ما هذه جملته وحيث يفر بالنواتر من الايات وهو
ما تضمنه مصنف على ان اكثر الصلوات قد انفقوا عليه حرفا
ما عداه ولا يجوز ان يفر مصنف من مسجوداتي وغيرهما واجل
رواية بالحوازي ان التصلية الواحدة وهو غلط لان غير النواتر ليس
بقرآن انتهى كلامه رفع مقامه ودلالة على ما ذكرناه واضحة ومثله
في الدلالة على ما ذكرنا حكايا الفاضل الحنف في كلامه في الدليل
التابع من ادلة على وقوع الخريف على سيد الاجل رضي الله
ابن طاووس في اخر كتابه بعد الشرح على جعفر بن محمد بن
مفضل بن يزيد الفرع في القصة ان القرآن جمعه على عهد ابي بكر
زيد بن ثابت وخالفه ذلك في عبد الله بن مسعود وسالم
مولي الجند بغير تم عاقلان جمع المصنفين في كونهما على ان ينظرا
ولقد عثمان مصنف عبد الله بن مسعود وسالم مولي الجند بغير

فصلها غلّا انتهى ثم نقل في نسخة في الانفا على انهما
 فعلوا فعل في المصنف لا على ما نقلنا في نسخة من النسخة
 من الاخذ على وجوب نواز القرآن شرعا وكيف يمكن للعلماء
 التمسيد بعد الفاتحة النبي القرآن على عهد النوار عدم اجماعه في
 زمانه مع وجوب المصنف في الحكمة ونفسه له وهذا مع منتهى
 قول امر القرآن الى ان يكون مشيخ اجزائه ما شهد به شاهدان و
 عمره ان من ذلك الى رسول الله فقد نسب الى الخيانة وهذا لا
 عتبا الكتاب الله ومن زعم ان رسول الله امر الامامة بالنسب القرآن
 وجعله النقل الاكبر ولم يفرق موضوعه فقد نسب الى الحال واغرب
 من ذلك من يرجع رسول الله امر السنة الى الكتاب ويقول ان
 خالف كتاب الله فهو زور ولم يلق الكتاب على عهد النوار فيكون
 قد رجع في نقل عنه احكام السنة الى ما ينقل عنه احكام من الكتاب
 وهل يلبس ان ينسب الى الخيانة في العقلاء فضلا عن رسول الله
 الله جمع الله له الفضائل وفاق كل عاقل وكامل قول الفضل
 ان الناس هم وانفسهم الرجوع الى الكتاب بنظر الرجوع الى الاما

نسخه

الى

بدر

بعد النبي الله هذه الكتاب خط من الكلام اذ لو كان الكتاب نواحي الامام
 لا يسيل الى معرفته الا بالرجوع الى الامام لان الحجة ترجع بعد سوا
 خصوص الامام ولم يكن الكتاب حجة مستقلة كما يشهد اليه بالتمسك
 بالثقلين وقول ان الكتاب الكبرياء بل ينبغي ان يرجع الامامة الى خصوص
 النقل الواحد وهو العرف فقط حيث ان الكتاب نواحي العرف ومن
 فوائد الرجوع اليها فالانصاف ان القول بامتناع عدم وقوع الخليفة
 القرآن غفلة واضعة وليس قبل امتناع وقوع الخليفة كان امر
 وما ذكرنا يعرف في ما يبيد الاول بان القوم وكانوا معتنين بالدين
 بجميع القرآن وهم كنبه الحق كان خدكهم قرآن نام مع لا يحتاج الى
 جميع من الصدور والافواه فان هذا البراءة على ما زعم هذا الفاضل
 من عدم جمع القرآن على عهد النبي حق من امير المؤمنين واراد على
 رسول الله وامير المؤمنين حيث لم يفتما الجمع القرآن فكيف يجر ذلك
 على القوم انهم اشتداهما واختار بالقرآن من رسول الله وامير
 المؤمنين فان قال ان امير المؤمنين وان لم يجمع في زمن النبي فقد جمع
 قيل ان القوم انهم جمعوا بعد م وكذا ما ذكره الثاني من اجمال النقل

كان

الكتاب

جماعة من ائمة اهل دين الاسلام بعد النبي ببعض القرآن فانه كل واحد بعد
 فرغ سمعت عاقله مناه قال الدليل الثالث ان اكثر العامة من جهل من جهة كرو
 في اقسام الايات المنسوخة ما سقطت تلاوته ونهاه وحكمها وانسخ تلاوته ونهاه
 حكمها معا في كرو القسمين امثلة ورواها كثيرا كثيرة ظاهرة بل غير
 في وجوب بعض الايات والحكم التي ليس لها في القرآن السند والاثبات
 وانه كان من عصر النبي يملونه الاصحاب واهلها على القسمين
 غير ان تكون فيها كونه واشهر على ذلك وحيث ان نسخ التلاوة
 غير واقع عندنا في هذه الايات والحكم الاية وان تكون مما سقطت
 او اسقطوها من الكتاب جملة او ابدالها من الله ورسوله وهو المطلوب
 فلنا في المقام دعوى ان لا يعدم نسخ تلاوة بعض الايات الثانية وفي
 تلك الاخبار التي اشرنا اليها ثم استدلنا بالاثبات المقدمه الاولى بعد نقله
 خلاف الاولين في امكان نسخ التلاوة وناؤه وفي وقوعه اخرى بوجوب
 الاول الانفاق الذي حكاه الشيخ مفيد في الفلاح احياؤه
 وقوع منسوخ التلاوة ونسخ الحكم الى هذه الشبهة وجماعة من اصحاب
 الحديث واكثر الحكماء والزميتة في قولهم بوجوب الحذف والاعفاء
 ما ظهر

في كتاب التلخيص
 من ائمة اهل البيت
 من ائمة اهل البيت
 من ائمة اهل البيت

من المجزئ الثاني طاهر من الاخبار الدالة على ان مير المؤمنين جمع
 ما انزل في القرآن لم يسقط منه حرف مثل قوله فيا رب عنده كتابا
 مجموعا لم يسقط عني منه حرف واحد وقوله في الخبر الاخر فلم يزل القرآن على
 انه من القرآن الا وقد جمعها الى غير ذلك من الاخبار الدالة على انها
 جميع ما نزل في القرآن او ظاهرا لا يجوز جميع منسوخ التلاوة وكتابها
 القرآن ولا يجب الضياع اذ هو ككتاب الكتب الثمانية المنسوخة بل ^{احفظه}
 هو من هذه الجملة اسما لا مفعولا اذ حفظها بل وجوبها فائدة
 على اهلها وتخصيص تلك الاخبار انفسها بما عدا منسوخ التلاوة ويخرج
 الى دليل مقصود في المقام ثم ايد ذلك بما ورد في وجوب التمسك بالقرآن
 وحفظه وتلاوته والاستشفاء به لصدق القرآن على ما تدعي تلاوته
 عند جميع قبل النسخ فيمنع وجوبه في ما ذكرنا المذكورة ثم قال الثالث
 عند ورود خبر الصادق في دفع هذا القسم النسخ ولو كان
 لا اشار الى اليه بما في مقام كراهة الايات ولو اجمعا وقدر في
 تفسير النعماني في الصحاح ثم ذكر فيه اقسام القرآن حتى انها
 الى ما يروى من سنين فما لم يذكر في ذلك منها لم يذكر فيهم

في خبر

محمد بن الحسن الشيباني فقد تفصيل مع اعتنائنا بما يذكره غيره ثم ذكر ان أصل
هذه الدعوى من العامة حيث ذكرنا في وجهات جبريل كان بعض
الفران على النبي في كل سنة مرة في شهر رمضان وعرضه عليه سنة
وفاته مرتين وان لفران لوجه مطابق للعرض الصغير وما سقط
مما كان على ما ينسخ التلاوة في تلك العرضة ثم ذكر كلامهم في ذلك
ورق مقالهم بالاحاجة لنا الى ذكره ثم ذكر المقتضى الثانية وهو الاحتياط
الدالة على سقوط اية الرجوع من لفران هو النسخ والشحذ اذ انما فاجروا
البسطة ونقصوا من الاخبار روى ذلك اجناد الكثرة اكثرها من طرف
العامة وذكر اجناد اخر في النقص غير ابيهم وقد اسند بها القائلون
بنسخ التلاوة وادبر علمهم بان لا يشهد فيها الى النسخ المذكور بل ظاهرها
دفع النقص من الفران واحال الكلام فيها في رد ما استظهره منها
وقد قلنا لبعض كلامه بما بين حاصل مراد روى عليه ان وقوع نسخ
غير معلوم بالبطلان والوجه الى اسندك بها على عدم وقوع حمل نقل
اما الوجه الاول وهو الانقار المصحح كلام المصنف في المقالات
فهو مجبر على من اجلاء الاجماع الى الوقوع فيهم في الطائفة
فيهم

في ظاهر كلامه في العادة وهو المحكي عن السندين في الذريعة الغنية والمحقق في
المعارج والعلامة في التذوق هما بنو الاصول والاحكام والمحقق في النسخ
في جامع لمفاصل الطبرسي الفاضل الفهمي وغيره واما الوجبة الثانية
منع عدم جواز كتابة منسوخ التلاوة فان ثمة الكتابة لا تنحصر في
التلاوة وما ذكره من عدم جواز كتابة الكتب السماوية للمنسوخ التلاوة
على اهلها ممنوع ايضا فان مجرد النسخ لا ينفق بحجة الكتابة لقوله آخر
العمل بل العمل ايضا فما لم ينسخ اخذ بالاسنخ كما ذهب اليه جماعة ثم
انما حكم الفقهاء بحجته حفظها وبها الكون في حرفة خارجة كانت عليه
حال التزول قلح بكتب الضلال التي لا يجوز حفظها وروى ذلك
حجتها خارجة لا ترتبط بالنسخ ومن هذا ذكر بعضهم ان الربوبية
كتب الضلال ويجوز كتابته وحفظه بعد دفع الفرقية كما وقع في التوراة
والانجيل ولو سلم عدم جواز كتابته منسوخ التلاوة كما ذكره لكذلك
من اعظم الفران على تضييق اطلاق تلك الاحتياط على نقد وقوع هذا
القسم النسخ فكيف يحيل الاطلاق دليله على عدم الوقوع واما قوله
الثالث فغنية فلا يخفى لان مجرد عدم العرض لهذا القسم من النسخ

في خبر النجاشي وكلام علي بن ابراهيم ومحمد بن الحسن الشيباني لا يدل على عدم

خصوص الثاني فان عدم نفي بعض الحديثين لمطلب ليس بلا علم

والمعتمد في ذلك هو ما في نسخة النجاشي من قوله في نسخة النجاشي

في خبر النجاشي من قوله في نسخة النجاشي من قوله في نسخة النجاشي

في خبر النجاشي من قوله في نسخة النجاشي من قوله في نسخة النجاشي

في خبر النجاشي من قوله في نسخة النجاشي من قوله في نسخة النجاشي

في خبر النجاشي من قوله في نسخة النجاشي من قوله في نسخة النجاشي

في خبر النجاشي من قوله في نسخة النجاشي من قوله في نسخة النجاشي

في خبر النجاشي من قوله في نسخة النجاشي من قوله في نسخة النجاشي

في خبر النجاشي من قوله في نسخة النجاشي من قوله في نسخة النجاشي

في خبر النجاشي من قوله في نسخة النجاشي من قوله في نسخة النجاشي

في خبر النجاشي من قوله في نسخة النجاشي من قوله في نسخة النجاشي

في خبر النجاشي من قوله في نسخة النجاشي من قوله في نسخة النجاشي

في خبر النجاشي من قوله في نسخة النجاشي من قوله في نسخة النجاشي

في خبر النجاشي من قوله في نسخة النجاشي من قوله في نسخة النجاشي

عرفت وهما سابقا وكذا لفظها المانع من ولها الامع مع استند حجة

من اخبارها انتهى المعنى في بعضها انها التكتب في المصحف لا في غيرها

الى اختلاف الاخبار في خصوص الفاظها وزكيتها خبره في نسخة النجاشي

والشخه فارحوا فانها قضيا الشهرة في نسخة اذ انما في خبره

الشخه والشخه اذ انما فارحوا بالنسبة بافضيل الشهرة وكذا في نسخة النجاشي

حكيم وفي رواية علي بن ابراهيم في نسخة اذ انما فارحوا بالنسبة

قضيا الشهرة وكذا في نسخة النجاشي من قوله في نسخة النجاشي

السيوطي اذ انما في نسخة والشخه فارحوا بالنسبة وكذا في نسخة النجاشي

خبره في نسخة النجاشي من قوله في نسخة النجاشي من قوله في نسخة النجاشي

ما ورد منها في نسخة النجاشي من قوله في نسخة النجاشي من قوله في نسخة النجاشي

مثل من البقرة واطول في بعضها انها كما مثل من البقرة مثلها

فليتها وفي بعضها انها كما في نسخة النجاشي من قوله في نسخة النجاشي

وفي ثالث نسخها في نسخة النجاشي من قوله في نسخة النجاشي من قوله في نسخة النجاشي

للجميع فكيف يمكن في نسخة النجاشي من قوله في نسخة النجاشي من قوله في نسخة النجاشي

فالادليل الرابع انه كان لا يميز بين من كان له نصيب من نسخة النجاشي

في خبر النجاشي من قوله في نسخة النجاشي من قوله في نسخة النجاشي

ربنا الله وعرضه على القوم فاعرض عنه فحين اعينهم كان عند ولده
 بنو امة امام من اسائر خصائص الامامة وخزان النبوة وهو عبدة
 عجل الله فرجه يظهر للناس بعد ظهوره بامرهم بفرشته وهو مخالف لهذا
 الفران الموجب من حيث التاليف وتبني التور والايابل الكمال ايضا من
 جهة الزيادة والتقصيص وحيث ان الحق مع علي وعلى مع الحق في
 الفران الموجب من جهتين هو المظروف في هذا الدليل بقوله
 اثبات ٢ على امور الاول وجوب مصحف مخصوص له في فرض مصاحفهم الثاني
 للموجب من حيث الترتيب الثالث وجوب الزيادة فيه وانها من اعيان
 المنزل اعجازا الى نفس الفران حقيقته لا من الاحتياث القدسية ولا من
 التفسير التأويل ثم اخذ في الاستدلال للمصداق الثالث وحيث ان المعصية
 مما هيته هذا الدليل اثبات المقدمة الثالثة اذ الكلام في المقتضى
 الاوليين في الجملة فالاولى من المعصية ما ذكره اثباتها وذكر الوجوه التي
 استدل بها لاثبات الثالثة ثم تعقب كلامها بما روي عليه فيقول قد
 استدل لكون الزيادة في الواقع في قرآن مبر المؤمنين من الفران المذكور
 للاعجاز في التفسير التأويل بعد تواتر الاخبار واتفاق علماء الاثرين
 في الحقيقة

من النبيين للتحريف والمناكير له على وجوب الزيادة في مصحفه
 بوجوه قال الاول ما ذكره غير واحد من اصحابنا وبعض المخالفين في مقام
 اثبات كون بسم الله الرحمن الرحيم من الفران جزء من كل سورة وروى
 على من ذهب الى انها ليست منه وانما يلوذ بها الثاني الكاتب ثانيا
 وثالثا كثرة اقراء البصر والشام والمدنية الا قالون وفتحها هذا المصداق
 وهو المشهور بين قضاة الحنفية واليه ذهب الفاضل والباقي جماعة من
 الاصوليين من اتفاق السلف على ثبوتها في جميع المصاحف فدل على
 كانت واحدة بل ان خطها مع مبالغة كل واحد منهم في تجريد الفران عن
 غيره مما يوهم انه منه حتى انهم غابوا والوان التراجع منع قوم منهم العجم
 فعلم من ذلك انها من الفران عند جميعهم بلا خلا من احدهم قال
 بعضهم انهم صنعوا من كتابته استاكسوا واعتكفوا فيها مما ليس
 قالوا ولا يجوز ان يكون كتابتها للفصلين السوكان في غير غلظتها
 ما ليس بفران فرانا وهو غير جائز وامير المؤمنين هو اول الناس
 باعمال هذه القاعدة وتجريد فرانه عن غيره فان خضعت من جمعه
 وعرضه عليهم متفاهم به وان امنعوا منه لم يكن له الحق في غلظتها

من النبيين للتحريف والمناكير له على وجوب الزيادة في مصحفه
 بوجوه قال الاول ما ذكره غير واحد من اصحابنا وبعض المخالفين في مقام
 اثبات كون بسم الله الرحمن الرحيم من الفران جزء من كل سورة وروى
 على من ذهب الى انها ليست منه وانما يلوذ بها الثاني الكاتب ثانيا
 وثالثا كثرة اقراء البصر والشام والمدنية الا قالون وفتحها هذا المصداق
 وهو المشهور بين قضاة الحنفية واليه ذهب الفاضل والباقي جماعة من
 الاصوليين من اتفاق السلف على ثبوتها في جميع المصاحف فدل على
 كانت واحدة بل ان خطها مع مبالغة كل واحد منهم في تجريد الفران عن
 غيره مما يوهم انه منه حتى انهم غابوا والوان التراجع منع قوم منهم العجم
 فعلم من ذلك انها من الفران عند جميعهم بلا خلا من احدهم قال
 بعضهم انهم صنعوا من كتابته استاكسوا واعتكفوا فيها مما ليس
 قالوا ولا يجوز ان يكون كتابتها للفصلين السوكان في غير غلظتها
 ما ليس بفران فرانا وهو غير جائز وامير المؤمنين هو اول الناس
 باعمال هذه القاعدة وتجريد فرانه عن غيره فان خضعت من جمعه
 وعرضه عليهم متفاهم به وان امنعوا منه لم يكن له الحق في غلظتها

مخالفة الواقع بل العمل عليها انتهى أقول ما قوله ومير المؤمنين أولى الناس
بإعمال هذه القاعدة فنية أن ذلك غاية مع معلومة غرضية وإن غرضه
أنزل الله لجمع ما نزل الأحبار فقط كما هو من التلخيص جميع مجرود ليس عليه
لعل غرضه يجمع لك مع ناويله وتفسيره وأما قوله فإن غرضه فنية
لم يكن غرضه من ذلك إلا انما لم تجز وألا في يعلم أنهم لا يفتلونه منه
وعلى تقدير كون الغرض انتفاعهم به فلهذا الغرض انتفاعهم بالثبوت
وقوله وما كان فيهم غرض فنية لعله جعل ما أراد وعلا في قرانه
بمنزلة التبريل من التاويل ومن ابن علم أنه لم يجعل لذلك علامة
وما زاد مع الاحتمال بطل الاستدلال هذا مع أن بعض الأحبار
دلالة صريحة على اشتغال قرانه على التاويل والتزويل كما في خبرنا
على التزويل حيث قال في بعض كلامه وقد جزمه بالكتاب كلاما مشتملا
على التاويل والتزويل والحكم والتشابه الناسخ والمنسوخ قال السيد
المحقق البغدادي في حياته المتقدمة بعد نقل القطع المذكور
من خبره صرح في أن الله جازم به ليس تزيلا كونه وأمر عليه
الفاضل المحدث أولا أن يجزى بدل على أن ذلك عبارة منهم يعني

كتابة التاويل مع التزويل فاني أن في موضع من هذا الخبر كونه وأمره
على نقصان أصل القرآن وعدم ذلك من مجزى المذكور والشرط
والترتيب قال لا بد من التفسير في هذا اللفظ المعاصر له بظاهره لوجوب
حمل الظاهر على الظاهر بل النص وقالنا أنه لا بد أن لا على اشتغال على
التاويل وأما أن جميع ما كان فيه من الزيادة كان منه فهو ساكت عنه
فلا يعارض ما دل على أن منها ما كان أصل القرآن ولا يعارضه لا يقاوم
ما دل على أن ما جزمه والله هو ما جزمه عند التبريل ما نزل عليه الأحبار من
وجوه عديدة وخامسا أنه يظهر من خبر طلحة الكوفي في كتاب سليم و
الاحتجاج أيضا أن ناويل الآيات كان مكتوبا مع الحكم وبأنه كان
كتابا آخر غير القرآن فنية قال طلحة وسمعت عن أصحاب الذين نقلوا
ما كتبوا على عهد عمر وعلى عهد عثمان يقولون أن الأحبار كانت
تعدل في البقرة وأن التوريف ومائة آية والمجسعون ومائة آية فما
هذا وما يمنعك من حمل اقتداء من خرج كتاب الله إلى التاويل قد عد
عثمان حين أخذ الفخرج له الكتاب حمل الناس على قرآن وحل
فرق مصحف أبي بن كعب وابن مسعود ولحقهما بالتاويل فقال له علي

يا ملحة ان كل اية انزلها الله عز وجل على محمد عندكم باملا من الله
 وخطيبكم وناويل كل اية انزلها الله على محمد في كل جلال وحرمان
 او حكم او شئ يحتاج اليه القيمة مكتوب عند الله وخطيبه
 حتى ان شئ من خبره لم يزل في الاما او مع علي بن ابي طالب
 بالخبر على ان كتابه الثاني مع التزويد كان من عاداتهم ان ادعى ذلك
 كلامه وانما اسند اليه لاشمال ان ام المؤمنين علي بن ابي طالب واما ما
 علي بن ابي طالب قوله مشتملا على اويل والشر لا يفسر الظهور في اكرام
 عن عبارات الاخر في الظهور في السقوط والتميز في اوجه تلك العجا
 في مقامها من العباد المذكور في ما ذكرناه لكي يتبين ناويلها بما وافق مدلول
 تلك العباد في عمل المنع بل قد عرفت فيما تقدم انه لا يمكن اخذها بقتضيه
 ظاهر هذا الخبر لانه على سقوط التزم من ثلث القران وانما اسقطوا من
 القران اسما المناقب وقد عرفت تفصيل القول فيما فلا بد من التفتي
 في ظاهر تلك العباد وعللها على ما ذكرناه سابقا او على الثاني المذكور
 دون العباد واما ما اورد عليه المناقب ان ما دل على اشمال القران من
 المؤمنين على نيات داخله في القران ما بين فاصلا لا يغير مضمونها

في كتاب علي بن ابي طالب
 في كتاب علي بن ابي طالب
 في كتاب علي بن ابي طالب

وما يجب طرحها وناويل كل اية انزلها الله عز وجل على محمد عندكم باملا من الله
 واما ما اورد عليه المناقب ان الاشمال لانه على ان ما جمعه هو ما عند
 النبي لا لانه فيها على ان جميع ذلك كان منكم لا منكم واما ما اورد عليه
 منها ومضمونها ان القران كان منكم عند النبي في الصحف والقرآن ليس
 فاختاره لك ام المؤمنين في جميع القران من ليس في ذلك لانه على ان جميع
 منكم لا منكم الا من حيث ظهر لقط القران في الوسم وضعه عليه
 لخصوص ما ازل الا من جمعه في الاية لانه على انحصار ذلك في المتزل
 للاختلافان مضمون ذلك الاختلاف ان القران كان عند النبي منكم في جميع
 المؤمنين لان ما كان منكم عند النبي كان في انا وبن ابي طالب
 فرفي واضح كوريب ان ما نصي ذلك الاختلاف لا ينافي ان يكون القران
 من الثاني والنصير اية قد ترو واما ما اورد عليه ما ساق في خبره
 يد على ان ناويل الاية كانت مجموع مع احكامها ام المؤمنين في كتاب
 واحد لانه لا مرد لانه على ان جميع ذلك مكتوب عندكم باملا من الله
 وخطيبه وهو من ان يكون مجموعا او منكم في كتاب واحد وكتبه في
 سلمنا لانه على جميع ذلك في كتاب واحد لا مانع من ان يكون المراد

هو كتاب الحي والنزول وهو غني عنهم بكتاب أمير المؤمنين فقلت الظاهر
 انه انما المراد بذلك الكتاب المكتوب مما كتبه وكثر نسخ القرآن وشيع
 امره انه كما يأخذ منهم ما كتبوا ويجمع عنده او لا يجمع لكن عند
 اصلا بعد الفاء جميعا الى أمير المؤمنين وكتب خطه وما ذكرنا في ما في
 المقدمة الثانية وهي قوله ولم يكن لبيد كذا في القرآن الذي مر
 ذكرهم لا تشافوا في ذلك فرع تسليم كبر القرآن المنفرد عند النبي الله
 جمع أمير المؤمنين القرآن منه خطه هو واما اذا كان ذلك خطه كما
 عرف فلا مانع من اشتراكه على الناول ان رسول الله قد علم
 التنزيل والناول لما يقع بعد ذلك من كونه الناول في مصحف كالحج
 به في خبر اجماع على التوزيع وليس مستلما ان القرآن المنفرد كان
 كتاب الحي غير أمير المؤمنين فلا مانع من اشتراكه على الناول ولا
 ايم واقطع من الفاء رسول الله بعض الناول ولا ايم لمصلحة هذا
 لانما التجهة علم في الناول لا ورد في حق أمير المؤمنين ولده
 اما المقدمة الثالثة وهي ان أمير المؤمنين لم يغير فيما جمعه زياد
 او نقصا وان الذي كان عنده هو اصل القرآن لكن زياد في روح الدين

فيها انه ان اريد ان أمير المؤمنين لم ينفذ فيما جمعه من القرآن المنزل للاختصاص
 ولا زاد فيه غيره اي لم يبدل من المعجز في القرآن لغيا كونها ما مع اختلاف
 في ذلك بل لا يمكن فيه الا بكتاب الله فلو كان في المؤمنين فكيف
 بامير المؤمنين من كل ذنب وخطا وان اريد انه لم يكتب فيه الناول لغيا
 كونه ناولا متميزا عن التنزيل فهو ذلك كلام على ان هذه المقدمة عين
 مدعا ما الذي افام على البرهان فكيف جعل جزء من البرهان فصل
 المحض للصدارة واما المحل الذي ذكره في اخر هذا الوجه هو قوله لو
 الى الوشاء و عرف الحق لا خرجت لهم مصحفا كتبه واملاه على رسول الله
 فهو على خلاف مقتضى ادل فان ظاهره كما عرف انه قد جمع مصحفا من
 رسول الله فلا املاه عليه رسول الله وكثيرة بيده ولا يصدق على جمعه
 بعد النبي انه املاه عليه رسول الله خصوصا على ما يراه انه جمع ذلك
 من المنقرات التي بخط غيره فان تلك تمام الامر رسول الله على غيره
 عليه و كوصد ذلك بوقوع الاملاء عليه في حيا رسول الله ولكن
 بعد ما انه خلاف الظاهر جدا كما اشترنا اليه بافانم قال الثالث
 خواهر كثير من الامناء على ان كل ما في مصحفه من اصل القرآن منها ولا

واما ما ذكره في المتن من ان
 الناول كان في مصحف كالحج
 به في خبر اجماع على التوزيع
 وليس مستلما ان القرآن المنفرد كان
 كتاب الحي غير أمير المؤمنين
 فلا مانع من اشتراكه على الناول ولا
 ايم واقطع من الفاء رسول الله
 بعض الناول ولا ايم لمصلحة هذا
 لانما التجهة علم في الناول لا
 ورد في حق أمير المؤمنين ولده

الصدق في العفائد من انه جمع القرآن فلما جاء في هذا كتاب بكر
لورد في حرف ولم ينقص منه حرف ومنها قوله رواية سليم فهذا كتاب
الله عند مجموع العالم ليقطعني منه حرف واحد منها قوله في خبر الاصحاب
بن فليس انما التلث اني لاراد من دفع رسول الله مشغول فبسطه
ثم بالقرآن حتى جمعته كل في هذا التوب فلم يزل الله تعالى ينبيه من القرآن
الا وقد جمعها وليست اية الا وقد افرغ من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
ولا يخفى انه لو كانا وبها مكنى كان الكتاب الا في الاله الظاهر
من القرآنة وتعليم الناول اظفانما لمعرفة بما يغلق بظاهر القرآن
وباطنه وبالفاظه معا يندبهم بحجة عليهم في شجاعتهم اليه
لم يبق عذر في الوجوه اليه هذا ايضا مع كتابة الناول معه
عليهم اذ في ناول القرآن قديا كل شيء وتفصيل جميع ما يحتاج اليه الناس
من المعاد والاحكام ومعالج الحلال والحرام مع انه كيف يعرفون
ناوله وفيه من الاسرار الالهية والاطراف الغيبية والاشداد
الملكونية ما لا يحمله الا ملك مقرب او نبي مرسل او مؤمن امين اللهم
فليدع الايمان بل لا يحمله الا الله ومنها ما في تفسير البرها

لله

السيد المحدث النبوي عز ابن شهر آشوب في تفسيره ابن زيد الكلاب
اشبه الله بهذه الاله اي ابيه اولى الارحام ولا يه على بن ابي طالب لكن
عليها اولى برسول الله من غيره لانه كان اخاه كافا في الدنيا والاخرة
وفد اخر من ميراثه ولاحقه مناعة وبغلة التهنبا وجميع ما تركه وورثه
من بعده قال الله ثم ثم اوتينا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا اولي
كله نزل على رسول الله بحجرونها في خبر المفضل ان الحسن بن علي بن
عجل الله فرجه ان كنت قائم ال محمد فابن المصنف التجميع حجة المير
بغير تفسير ولا تبديل وفيها ما في رواية ابن زيد في الاصحاب
بعد خلافة قال يا ابا الحسن ان جئت بالقرآن الذي كنت جئت به اليك
حتى تجمع عليه فقال عهدي اليك ذلك سبيلنا جئت به اليك
الحجة عليكم ولا تقولوا يوم القيمة اننا كنا من هذا عافين او نقول ما جئنا
فان القرآن الذي عندك لا يثبت الا الطهرون منها قوله في خبر ابن القيم
رايت كتاب الله يزداد في تحت نفسي لا اليس داني الصلوة حتى اجمع
منها قوله في خبر غيره ان لا ادع ولا افرظ من حتى اجمع ما بين
الوحيين فواضعت في تحت جميع القرآن ومنها قوله في رواية ابن

شهر اشوب بعد ما جمع القرآن فيهم وضع الكتاب فيهم ان رسول الله
 قال اني خلف فيكم ما ان تمسكن به ان فضلو الكتاب في غير اهل بيته
 هذا الكتاب في الغرة الى غير ذلك مما دل على ان طبعه عرضة لهم في القرآن
 التي هو حفيضة فيما تزل اعجازا وكان ما هو بين به لها خاصة في نشر
 والكتابة من غير تفسير كان وناويلا او جذا في الاية في ان لا
 كتاب في القطع حفيضة يحتاج الى في نسخة مفقودة في
 المقام انتهى اقل هذا الوجه الحفيضة فيل الى وجود يمكن الاستدلال
 بكونها احكاما اشنا اليه بغيره وهذا بنا في مع كتابه الناول مع
 فان مقاه ان في ناويل القرآن في كل شيء وح لو فيلوا في ان
 مع اشنا اليه لا يقع بذلك احسبهم الى الامام في خذ في الاحكام
 ثانيا ما اشنا اليه بغيره مع انه كيف يعرف عنهم ناويله فان مقاه
 ان في ناويله لا يعمل الا ملك او نبي او مؤمن كامل وفيه لا يعمل
 يمكن القاء على عامة الناس في انما ذكره اخيرا من الوجه الاستدلال
 الاخبار وحاصله اطلاق القرآن في تلك الاخبار على جمعة القرآن حفيضة
 فيما تزل الاعجاز فلا يجوز حمله على اشنا على الناول ولا في انما ايضا اليه
 الا في نسخة

بالمسك

لنا في
شع

الا بالقرينة المفقودة في المقام وبدفع الوجوه الاولى ان في ذلك انما
 لو فيلوا اشنا في ان امير المؤمنين على جميع الناولات لبيان واضحة في كل
 احدا ما في الاية اشنا على بعض الناولات او على الجميع لكن ببيان محله لا
 معانيها الا بالاجماع اليهم فلا يلزم شيء من المحذورين كما هو واضح
 سلمنا اشنا على جميع الناولات لبيان واضحة في عرضة عليهم كما في العرض
 فيهم وشفاعهم به بل كان ذلك لتمام المحجة وهو انهم يقبلونه من كل
 صرح به في رواية في المتقدمه انفا حيث قال لعمر انما حجت به الى
 لنقوم المحجة عليكم والى ما ذكره اخيرا في وجه استدلالنا بغير ذلك
 فيبعد العجز عن ان كون من المؤمنين في اننا حفيضا وصد
 القرآن عليه حفيضة من الواضحات التي لم وفيه حجة حاجته الى الاستدلال
 عليه بطلا في القرآن عليه الاخبار ولفرض الاحتياج الى ذلك الكفاية
 ذلك اجمالا فان اطلاق القرآن في الاخبار على قرانه من الواضحات فلا يحتاج
 الى التطويل بل يذكر خصوص الاخبار مع عدم صد القرآن حفيضة على ما
 على غير خصوص اذا غلب غير القرآن في الكتابة عن القرآن بان كتب بين
 السطور ويغنون الترجمة او في القائلين ولا يلزم عدم صد القرآن حفيضة

في القصة الاولى في الدليل الثاني وقد ذكرنا في مطاوع الثالث كسرة
 اضلاع عبد الله بن مسعود لما طلب منه مصحف لجريرة فامنع منه وخبأ
 المخالفون بالارجاع الى الكاظمي في ابيهم من اخيه الداعي عليه السلام
 على الثوار واما التاقل عليه جملة من اخيه وجملة على الاثاني
 نقل عن جملة من العلماء النجاشي بوجوب مصحف بن مسعود وادرك ذلك
 اخبارنا على مخالفة مصحف مؤدعة للمصنف المندون ووجوب
 الفاظية لوجوب المصنف لوجوب الكلمة على في موضع وغير ذلك من
 ثم قال واما الثالث فلو جهن لاول موافقة فرائض لقرائة اهل البيت
 وما روهم لما بان في مفصلة الا في قليل لم ينقل خلا ولم يروا الكلمة
 عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن علي بن الحكم عن عبد الله بن فرقد عن
 حنيفة الا كذا عند عبد الله بن معاوية عن ابي ذر ذكرنا القرآن فقال
 ابو عبد الله ان كان بن مسعود اصر على ان يقول فقال ربيعة فقال
 نعم قال ثم قال واما نحن فنقول على فرائض التي وجه لا كذا ان
 مسعود ليس بضال فرائضه موافقة لفرائضهم ثم اما الاول فلما رواه
 الصدوق في الحاصل بسند عن عيسى بن عبد الله العمري عن ابي جعفر

٧ قرأنا مع

عن جده عن علي قال خلف لا من سبعة بهم من فزون بهم بطون
 ولهم بنصرون ابو ذر وسلمان ولفاد وعمار وحنيفة وعبد الله بن مسعود
 قال واما امامهم وهم الذين شهدوا الصلوة على فاطمة ثم ذكرنا
 بمصنف هذه الخبر وغيره يدل على مدح عبد الله بن مسعود قال الربيع
 باخذ القرآن عنه والفرائض عليه ويلزم صحة ما كان عنده لما رواه
 في تلخيص الشافعي عن النبي من سواه ان يقرأ القرآن فيقرأ على فاطمة ابنته
 عبد الله ثم قرأ من جرح الحسين في قوله الشيخ فضل بن ساذان في نضاح
 وله طرق كثيرة في كتب المخالفين ويؤيد ذلك ما في كتاب الغار للشيخ
 ابراهيم بن محمد التقي باسناد عن ابي جعفر الكندي قال كانا ذات يوم
 عند علي فوافق الناس منه طيب نفس ومزاج فقالوا له امير المؤمنين
 حدثنا عن اصحابك قال اعرابي اصحابنا سئلوا قالوا عن اصحابنا
 فقال كل اصحابنا محمد اصحابنا بنهم نستلوا قالوا عن الذين بنا
 نلطفهم بذكرنا وبالصلوة عليهم ومن القوم فقال من اثم
 قالوا حدثنا عن عبد الله بن مسعود قال سمعنا في القرآن وعلم السنة وكفى
 بذلك قالوا فوالله ما درينا بقوله وكفى بذلك كفى فرائض القرآن

٧ الثاني

٧ غصا كان

وعلم السنة ام كفى بعد الله وروى الصدوق في الامالى بسند عن الحسين بن نجبة
 عن علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام في ذكر الرجل قال من عجل
 بن مسعود قال في القرآن فيك عند في نسخة عند ثم ذكر الامور
 واورد في مواضع الاشارة اليها في كل ما فلا يظيل الكلام بذكرها
 اما وجوه مصنف بعد بن مسعود مشتمل على الفاظ مرادة على ما في نسخة
 فما لا ريب فيه واما الغيبا مصنف فقد اجمع اصحابنا بل السليمان كافة على
 الاعتداد بكتبهم ما بين معتبر للقرآن السبع وغيرها كما هو مشهور بينهم
 وقائل باعتبارها واعتبارها في قراءة ابي جعفر ويعقوب وخلفها
 واما ما خرج عنها فقد اجمعوا على عدم الاعتداد به هذا مع نصح كثير
 منهم في باب قراءة الصلوة انه لا عبرة بمصنف بن مسعود في قول
 الاجماع على عدم الاعتداد بقراءة لا يصح في ما ذكره من الوجهين في
 نصيح فرائضه مع ان في كل من الوجهين نظرا واحدا اما الوجه الاول
 وهو موافقة فرائضه لقراءة اهل البيت في ما روي عنهم من الزيادة
 فضيلة ذلك سبقت على ان ما روي في اخبارهم من الزيادة من اصل
 القرآن المنزل للاعجاز واذا ثبت ذلك فلا يحتاج في ايراد الخبر
 الا في نسخة

القرآن

الى موافقة فرائضه ابن مسعود لما قال الاستدلال وحي وان ثبت قلت في نسخ
 من كون الزيادة الوافعة في مصنف ابن مسعود من اصل القرآن
 فكيف سلم ذلك في مصنف ابن مسعود ان سلم ذلك في مصنف
 فلا حاجة الى موافقة مصنف ابن مسعود لمصنف في كثير من تلك الزيادة
 واما الاستدلال بقول الصادق في رتبة الكليبي ان كان ابن مسعود
 لا يقر على فرائضه في مخالفة عن بن مسعود لا فان في الخبر ان
 الذي في ابن مسعود من واحد خصل مع قوله نعم هو ضال وقوله او
 نحن فقرر على قراءة ابي فان كان ابن مسعود غير ضال وقوله لفرأنا
 كما زعم المسند لا فبالله قد عدل عنه الى قراءة ابي في الاعتذار عن ذلك بما ذكره
 في الامر الرابع بان اخبره فرائضه ابي اسما الى الزيادة المشتمل عليه
 عند ما كان في مصنفه لا لو في مصنفه فخير محله لا ياريد في
 ظاهر الخبر من غير شاهد وما قوله ان ابن مسعود غير ضال في نسخة
 قول الصادق ان كان ابن مسعود ان فرائضه موافقة لقراءتهم فيه
 انه قد صرح علماء الرجال بضعفه قال العلامة في خلاصة رجال الكشي عن الفضل
 بن شاذان انه خلط ورجع الكشي سئل الفضل بن شاذان عن ابن مسعود

واما بعد ملاحظه ذلك فلا يبقى من شك تلك الاخبار واصلت على العارض
 فضلا عن وجود العارض فندبر قال الدليل السادس ان هذا المصحف
 غير شامل لتمام ما نقل اعجاز الصحة ما في مصحف أبي وخبير ما الاول
 فدل عليه جملة من الاخبار ثم نقل اخبار ائمة على وجوه ثمانية
 في مصحف أبي غير موجودة في المصحف المذكور ثم قال واما الثاني فلما ذكر
 الصادق في الخبر الصحيح واما نحن فنقر على فرائد التي ثم ذكر اخبار الكثر
 من طرق العامة نذكر على مدح أبي قلت لا نذكر في فضل واثبته
 وان قال بعض عمال الرجال انه مجموع الحال كما هو المحكي عن الوجيز فعين
 مصحف على قدر وجود تلك الزيادة في غير معتد به عند اصحابنا بعد
 اجمعوا على عدم الاعتداد بما خرج من الفرائد العشر فلا يبقى من شك
 ملحه على الاعتداد بفرائد نسخة الحاجة عن الفرائد المذكورة قال الدليل السابع
 ان ابن يقطين لما استولى على الاقصر جمع المصاحف المنقرضة واستخرج منها
 نسخة باعانة زيد بن ثابت فكانت فرائد نسخة فرائد فرائد
 واحرفا وقرآن المصاحف واصل ذلك الالعدم ما بقي فيها مما
 كان بايد الناس او غفل عنه اخوانا كان يلزمهم حذفه فلو سلمنا

هذا الكتاب
 من كتب
 المصنفين
 في تاريخ
 الحديث
 في تاريخ
 الحديث
 في تاريخ
 الحديث

عما يروى الوهن فيها وضافه بعض الدواعي الاخر مما لم ينفذها سقوط
 الكلام بل الابان ايضا كما يستفاد من اخبار اليك الكلام ثانيا في انك
 صدق وهذا العمل منه واخرى في كون خروجه ذكرنا الا ان بعضنا
 من ان ما خرج خلا الاول لم يكن من بابا فجمعه في كتاب ما قبل من ان
 حدث ما نسخ فلا وانه من بين المصنفين كما ذكر بعضهم في بعض مضامين
 انه ارجع الناس على فرائد واحدة وكان فيه ائمة ناهيا لها فجمعه ما الاول
 فهو غاية الوضوح ثم ذكر اخبار ائمتين كيفية جمع عثمان رضي الله
 بن مسعود حتى كثر الاعتداد بنسخة المصاحف ونسخها ثم قال واما الثاني
 فنسخه يذكر ما ورد مما يدل صريحا على اسقاط بعض الابان او الكلام او
 سقوطه من مصحفه مضافا الى اطلاقه عن من لدواعي فنسخه ونسخ
 جماعة ثم نقل ذلك عن علي بن احمد الكوفي كتاب الاستغاثة ورواه
 فيه السهلي بن طاووس والشيخ علي بن محمد القاسمي في مشرق الانوار المكنون
 وغيرهم ثم نقل الاخبار الدالة على السقوط والاسقاط من طرق العامة
 وذكرنا ورواه في ذلك من خط الكوفي بعض الحروف ثم ذكر في جملة العامة
 لجمع عثمان في نسخته الجمع ونسخ الجميع بما لا حاجة لنا الى ذكره وقد

حاصل مرادنا مختصا كما سماه اذ مرناه عنه من لادله افضلا على ما بين يدينا
من غير تطويل قولنا ما ذكره عثمان لجمع القرآن ثانيا وجودة الصلوة
منه في كسر ضلع ابن مسعود ومثال ذلك من المنكرات في الرواية
قد رواها الخالف والمؤلف ما ان غرضه من الجمع هو عدم ما يقع فيها
مما كان باطلا للثلاث او غرضه اخواه مما كان يلزمهم حذفه من المصنفين
عما يؤم الوهم فيها كما ادعى في اول كلامه فلم يدل عليه ليل وما ذكر من
الادلة غير واضحة الدلالة عليه فان مرجع ما ذكره في ذلك الى وجوهها
مادل على اسقاطه بعض الحكماء او سقوطه من مصنفين بها بطلان غير
الدواعي التي ذكرها في مختصرنا في التماسه في جميع ما ان غرضه من الجمع
ذكره في جميع ما الاول فلان ذلك لا يخفى على تقدير اعتبارها
فيها ما يستغنى عن عثمان مع ان الزيادات التي في ذلك لا تجد
اسقاطها لهما مما لا ربط لهما بالعرض لغير ذكره فان ما طلب ذلك
انما هو يتعلق ببعض اهل البيت او مثالب علمائهم او حكماء غير
بادعائهم وذلك الزيادات الرواية لا تربط بشيء من ذلك فانها ما
رواها كان في مصنف عايشة ان الله وملائكته يصلون على النبي

الابا وجمع

يا ابن العج

يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما وعلى الذين يصلون
الصفوف الاول فاسقط عثمان العبارة الاخيرة منها ومنها ما رو
من اسقاطه مؤيدين احدهما اللهم اننا نستغفرك ونستغفرك ونستغفرك
ونستغفرك ونؤمن بك ونؤكل عليك ونشرب عليك كله ونشكرك
ولا نكفرك ونخلع من بغيرك والثانية اللهم يا كعبك العبد والصل
ونجد واليك نسعى ونخضع ونجو جرحك ونختص عذابك ان عذابك
بالكافرين ملحق وركبان جرحك ان يفتن بهما واسقطها عثمان من المصنف
وقال جعلوها في الفنون ومنها ما رو انه كانت له في الزجر هكذا
فيومئذ لا يستل عن نبه منكم انفس ولا تجا فاسقط عثمان لقطة منكم
منها الى غير ذلك كورب ان اسقاط تلك الزيادات لا يربط بالعرض
الذي ذكره نعم في بعض تلك الاخبار ان الآية في المشرح كانت
هكذا وفيها ذلك ذكره بعض المصنفين فاسقط عثمان العبارة الاخيرة
وهذا ما يربط بالعرض المذكور الا ان من السبع غايته البعد ان يكون
صاحبها قد روى ذلك في المصنف ولم يسقطه على تقدير كونه من القرآن
حتى يكون عثمان هو الذي قد اسقطه فان قلت ان المقصود اسقاط

قال الدليل الثامن لاجبا كثيرة التي دأها المخالفون زيادة على ما في
 الواقع السابقة الدالة صراحة على وقوع التغير والتقص في المصحف
 ولكننا وثقت بعضنا قبلها وجوب الداعي على تركها وانها الرجوع
 بالافرة الى الطعن على خلفا نظرين التقيد بمضمونها فالتاثير
 وجوب الداعي القرينة لهم لوضعها وعد وجوب معارضها في اجبا قابل
 فيها من التوبة كما يجعلها قريبين التوازن ثم ذكر اجبا من طوائفهم
 ذكر زيادة في القرآن فاجبة القرآن المتداول في ذلك ذكرنا في المطالع
 الثانية ما هو من التمسك بهذه الاجبا ونحوها بالانزلة في هذه الصاحفة
 اعادته مع ان جملة من هذه الاجبا قد نصحت بما تركه في قطع صا
 الذي السليم بحجج النظر فيها انها ليست من القرآن المنزل لا في الاصل
 كونا جملة منها في المفاة الثانية فراجع قال الدليل الطعن ان الله تعالى
 ونعا في ذلك ذكرنا او صيا خاتم النبيين وابتداء الصفة الطاهر
 وبعض ثنائهم وصفاتهم في تمام الكتب المبكرة التي انزلها على سلك
 فيها بوضايتهم وخلافهم وان ختمها بهم ذلك اما للعناية الثانية تلك
 الامم ليست كوا تلك الاسماء التي وجدتها محفوتهم بهذه الصفا
 الشريفة

الاجبا التي في المصحف

الاجبا التي في المصحف

الشريفة ويجعلونها وسيلة لانجاح شؤليهم واعتناء ما لهم وكشف خسرهم
 ودفع باسهم على ما يظهر من جملة من الاجبا او ارتفاع قد هم واعلانهم
 بذكرهم قبل ظهورهم بهذه الاوصاف الكاشفة عن بلوغهم شرف عمل
 الملوطين واعلى من اهل المشرقين او بما يقتضي كون معرفتهم بها
 كعرفة الله جل جلاله واجبة على جميعهم وانما انما يعتدوا الى العباد ذلك
 وارسالوا التعليم تلك المسالك وهذا ظاهر كثير من الاجبا خصوصا
 فيما ورد في علة عدلهم بما نصح الى ايمانهم من قول لا يهتكم وعلى ذلك الوجه
 الرجعة حقيقة الى امر واحد يحمل النصف في بهل الله تعالى ذكرنا
 في كتابه المصين على جميع الكتب المباني على من الدهر الواجب اليك
 الى قيام الساعة ولا يعرفهم لانه نبوة الذين هم اشرف جميع الامم
 والعناية بتكميلهم اشد واسمها المهرور وقع قدرهم ولعلنا ذكرهم
 بل جرحهم في ظهور وجوب طاعتهم وموتهم عليها لانه اشد من غيرها
 وهو اقم من غيرهم الواجبا التي نكر ذكرها في الكتاب الكريم وهذا الوجه
 بظاهرة وان كان مجرد الاستبعاد الا ان مرجعة حقيقة الى الاستقراء
 الى تفنيد المناط القطعي يظهر ذلك بعد الرجعة الى اجبا البلب

والتأمل فيما بعين الانصاف وملاحظة شدة الاهتمام في ذلك الكتاب بهذا الامر
 انه لو كان استنبعا كان احسن مما ذكر لنا فيون في حجة بما جازاه استنبعا
 سقوط شي من القرآن مع شدة اهتمام الصحابة في حفظه وحراسته
 على ما هم فيه المقام كما يوافوا عليه ان في ذلك الاجابة لوزن
 على الظهور والفتاوى والابصار ثم ذكر الاجابة للذلة على ذكرهم في الكتب
 السماوية وصنف الاية اجمالا ولا تفصيلا ففي بعضها ذكر رسول الله صلى الله عليه وآله
 بالفتوح وبعضها التبرج بالاسم في بعضها ذكر فاطمة وولداتها
 وفي بعضها ذكر الكعبة اجمالا وفي اخرهم القائم في بعضها التبرج بالاسم
 بالفاظ عبرية او ارامية في بعضها ذكر اسم الله تعالى في بعضها ذكرهم بالخطبة
 والوصاية في جملة لوزن الاجابة في ما وقع في القرآن فان
 اريد في مصحف امير المؤمنين التبرج على التفسير والتأويل فحق
 اهل بيت نبوة من العلوم العربية والمطال الجليدة التي لا تلبس بها
 الناس فلا يربط بل ينبغي ان يربط لان ذلك اعظم ما جاء به النبي محمد
 والنبوة وان اريد في القرآن المنزلة لا في المعنى على عامة الناس
 ففيه ما ذكره عليه نظروا في غايته ما يستفاد من بعض الكتب السماوية

في بعض الكتب السماوية

ذكر اسمهم الشريف وجو المقضى لذكرهم في القرآن كان ان محو
 ذلك لا يوجب المانع اذ لا يربط لرسول الله كان ينبغي على نفسه
 على الاسلام ان يذهب لوني على عامة الناس في حياضهم من القرآن فيمن
 ذكر اسم اهل بيته والنصر يحج بوصايتهم وخلافهم الا في كيف لا يربط
 مراد في دفعه العذر بامرهم من الله ثم نصب امير المؤمنين وهو عذر
 اليه بخلاف اهل البيت من حق جنة الامر الجازم من الله بما كذب عليه وان
 يفعل لم يبلغ رسالته ووعده في ذلك العصاة من شر الناس وذلك لان القاب
 من اصحابه من ضعف ايمانهم واليقين ومضاف في طلب الخلافة لتغير
 ببعضهم الامر المؤمنين كما يشهد بذلك ائمة بعدهم الا انما منهم
 ولذا لا نصب امير المؤمنين للخلافة ظاهر مكتوفي اخره الشريف حيث
 علم في جملة العلماء بانه لو فعل ذلك في مبداه امره وفي واسطه امره انما
 به الدوائر فلو غلبه بكل جملة قبل ان يبلغ مرامه فتوبة الاسلام في
 كما يشهد له لك اجماعهم على الخلافة ونعاهم عليه بعد دفعه العذر كما
 الصحيفة الملعونة ورسول الله صلى الله عليه وآله في الامرهم ولم يكنوا بذلك حتى داموا
 الفلك به فكلوا في العصور ورجعوا الى باب بين فواتم فافقه يريد

في بعض الكتب السماوية

فله حتى ردهم الله خاتمين في رواية ان المرتبة قد مثناه بعد منصرفه
 ففني شهادته مع هذه الحال كيف كان يمكن ان يتلو عليهم انا محمدا
 بنهم النصيح باسم اهل بيته فانهم لم يلقوا بعد ذلك ان تنقض عليه امرها
 لجاهلهم ولا ان شئت فقل ان حكمه المانع له رسول الله من قولهم
 يعلم كفرهم في الباطن الموجبة لكرامتهم وعاملته معهم معاملة كل
 الذين تزوجهم بيانه واحدة بعد واحدة وهو يعلم ان اولي قبل
 زوجهما والزوج بينهما وهو يعلم بان المرتبة مستقلة بالتم
 وثقل احداهما وصية هي حكمه المانع من ان يتلو عليهم انا محمدا خلا
 اهل بيته فكما ان من حكمه في تلك المعاملة هي حكمه المانع لغيرهم
 وكل حال في معاملة امير المؤمنين بهم حيث كثر في يوم بعد الاثر
 وهو يقدر عليه صبر على ضربهم ذوجه اسعاهم حينها لان جاعهم
 وعشرين سنة بكابد المح وبقرع الغصن فله حكمه وجب له في حكمه
 لما ذكرنا فان جميع ذلك من واحد من معنى النظر في حكمه في جميع افعال
 كلمة الاسلام ليوحد ذلك على قدر هو ان من يؤمنون الله ورسوله
 ويدينون الحق ويشهدوا ان لا اله الا الله وكان امير المؤمنين معصيا في خلافة القرآن
 باسمه

3

باسم الشرف في كنف ذلك عن نصيبه العذر فان القرآن الكريم هو النبي
 ليصير القرآن ابلغ من نصيبه وان كان مرجع الاخير الى الاول وان كان
 ذلك معنى نصيبه التاكيد لا يحل ان يباغضه من ذلك الوقعة فانه لكل امرئ
 ما يربى عليه من رسول الله من شليخ الرسل في ذلك حتى بعد الله
 العصاة ويؤكد عليه شليخ الرسل فان امير المؤمنين عليه السلام قد نصيب
 ذلك الخلافة نصيح القرآن المحمدا لكي لا يكون فامعني في حق نفسه
 وقد سبق الامر ان ابلغ ما اراد ان يباغضه عليه مفسدة ولا تارة فنية
 وهذا ذكر رسول الله يوم العذر في تلك الآية الصريحة على المنبر اذ لم يكن
 انهم في شليخ الرسل والحمد لله في تلك المعاملة من معنى النظر في خصوص نفسه
 العذر لم يرتب له كان فاسبا بعد النصيب لا تاكيد الحق امير المؤمنين مع
 الا ان يدعى في الآية الصريحة بعد ثمة العذر وهو كذا فان مفضي الحكمه
 تزولها في ذلك اليوم الذي قد جمع التكليف من كل اوجب بعين الفا
 لا نزلها بعد ذلك فانه لا يحط بعد من ولا يوهنك ما ذكرناه ان
 رسول الله قد نزل النص على خلافة امير المؤمنين ولو لم يصد
 منه ما وقع منه يوم العذر فان ذلك خلافا لما انفقت عليه كلمة امنا

باباته مع

امير المؤمنين مع

من صدق النسخ الحجة مراد فان المانع الذي ذكرناه من وقوع الفتن
 بمنع بالصدقة من النسخ بل من الناس وحشد من المهاجرين والانصار
 كافي دفعه العذر مطلقا كما لو صرح به عند جماعة من اصحاب الذين آمنوا الله
 فلوهم للايمان ويشهد لذلك ان دواء النصوص بحجة بالخصوص هو
 المؤمنين كافي في رسول الله وحماد بن جابر بن جندب وارضاهم في
 اسمع لك رسول الله بعض المنافقين انما بالحجة الا ان في ذلك الجمع
 ما كان ليشيخوخا وضايرهم في الفتن كما انك انما انزلت في
 في فضلهم ونصير النبي بآتهم العقب من غير ذكر اسماءهم كذا في
 بفتح ما في الفتن الاعلا الشام بذلك بالافضل انكارا كافي في
 العذر ولو اية صحيحة من اقران تشيع بين عامة الامة وليس بها الايمان فليدبر
 ثم قال بعد كلامه السابق فان قلت النسخ بالاسم والصفة معا فان
 وطريق الهداية من بيان مصالح العباد فقلدهم مع ابقاء مواضع منها
 والاختيار وتسليل النظر اليه ثم سلوكه في حال الطريق الشبهة في قلبه
 من غير حتى تخرج المدة من بين حبس في غير المطيع الطيب من العابد
 الا ان في نفسه بغير النبي في اعلو بالخلافة بعد بلا فصل في قوله

لن
 اليها بكلام محل مشترك بين معا يحتاج في تعيين المقصود منها الى قرآن
 او مقابلة بعد خلا الاختلاف من الواسع الردية والقرآن الشيطان وقد
 من غير الشبهة عرضت لهم ثم في كل ما الى اجماله ظاهر وانما ذلك القران جملة
 او بما هلام مع ان اهلها وصانها على والائمة من بعده في كل حال استغنا
 عليه طريقه النبي في معارف القوم وثالث فلوهم وقد كانت العقاد
 صغارا لا سيما كثره مذكورة في محملها لا يجابه النسخ والله جوب انفسهم
 حوله وهو ما في الغرض البهجة كاشف النسخ ولو كنت فظا غليظ القلب
 لا انقضوا من حولك من هذا فال بعض اغر في جو مقال ذلك في القران
 ان النبي منع ان يلقي هذه الاديان الا اليهم الى الائمة والى عبيد
 امر ان يجرع منها اذ الفاء الى السوء للحكمة المقصودة في الانقضوا
 في المنافقين وانما يصح لها وهو ثالث فلوهم وبني اهل الوصاية
 ويجعل لهم العلم في قديمهم على خافضه اهل اريان من فهو على علم
 وعدو اهل بيته من الروسا وغيرهم كان في صلحهم انفسه في الجماع
 وبلع في نفسه كذا في الاما والى اهل اريان في كان يثبت لهم وهو
 الخلافة لولا انما يثبت الشريعة عليهم والعرض عنهم فليست هذه شبهة

فان النسخ في القرآن
 فان النسخ في القرآن
 فان النسخ في القرآن

العقبات التي هي وهن النفوس فانه منقول ولا يذكر اوصيا النبي في كتاب
نبيهم وطوبى الارشاد والسليك احدى الاذعان متقاربة وفلوب الناس
مشابهة ومفاد الكبرياء متحدة وثانيا يذكروا على ولائهم من ولد في
ذلك الكتب الشريفة وهو فاعل الجاهل وانفس للاحتجاج وقد كان كثير من
الاجماع من اهل الكبار وهل ينبغي لهم بعد اطلاعهم على ما في هذه الكتب
او يترك من كان منهم من المشركين في عبادة الاوثان كانوا على الاسلام ما بين
بالايمان بها قال الله والذين آمنوا كل من باقية وملكته وكسبه ومسله
وقال انهم شير الى التورية والقران فلما فاقوا بكتاب الله هو هذا
اشبعان كنهم متافين كما هو اختلافهم مع الطائفة الاولى في ذلك الدليل
واحواف النهار كانت نوح النور في غير هذه المذاهب وطوائف في غاية الاشارة
كلا يخفى على من راجع لمقامه في طالع الشير صاوما وفي احبها اخيرا
فوق ذلك الشبهة الى الطعن فيما في الصحيح الا وهو انهم يحدوا بها
فهمها واثنا بغير النبي فخلافتهم كل على نراه معار الامامية عن
نبي النفس في الاحكام المتواترة في مراد عليه كافر في محل خصوص
الشافي ونحوه فالعلامة في شرح الباطن بعد قولهم واجماعا على
يقولون

يقولون انه استخلفه بالفاظ صريحة الشافي ان النبي نص على ابالا
القرينة فان الشيعة على اختلاف طبقاتهم وشيا ما يمكنهم يقولون
ان جماعة متواترين اخبروهم ان الله تعالى لنقل ذلك عن رسول الله انه
استخافه قال له انت الخليفة من بعدي قال له هذا خليفتي عليكم وامامكم
من بعد انتمى ومن نام الخطبة التي رواها الطبرسي في الاحتجاج والسيد
طاووس في كشف الهمم بطريق عن النبي في يوم الغدير قد نكل مستعصما في
عرفانه لم يكن من آل الفلويهم بكل ما نوهوا انفسهم ولم يثبت في
ابلاغ ما يتعلق بفضائلهم نفورنا فرهم ولو لم يكن لهم ولا في في هذا
المقام بين الكتاب في السنة نعم ذكر ذلك في الكتاب في الفتن والفي واحد
واولى بمرامات اللاحقين الذين اخبرهم الدهور واحاطت بهم بها
الشهابيين من كل جانب ليس لهم نفي صراحة امام حاضر بعدون بل لا
يروحون ولا يحاورون لعل ان الوجيب يد النفوس الذي يجب خراذعة هو
بالخلافة بعده على ما دعوا وما ذكر الفضائل الخاصة والمناف الخصة
بهم ثم صرحوا في تسليم عن هذا الحد واليسر في ان يكون اسم على
يكنون بابا ما دة المؤمنين بعد التمهيد والرسالة على فوم العرش و

مجرى الماء وفوائده الكرى وفي اللوح وعلى جبهة اسير وجناح جبريل
الكشاف السموات والهباء الارضين ودرر الجبال والشمس والقمر
على ما رواه الطبري في الاحتجاج الصلوات في هذه الخبر فاذا قال احد
لا اله الا الله محمد رسول الله فليقل على امر المؤمنين والحمد لله لم يذكر محار
مفسرا باو في فضيلة من فضائله في موضع من القرآن مع انه قد ذكره
والمخالف قول باكثره في شأنه وفيها حجة وافرة من مناقبه وقد
بينها لهم رسول الله فاتي مانع بعد الوقوع فيما يخاف منه ذكره باسمه فيها
حتى لا يحتاج في اثبات نزولها فيه الى شيء اخر الا ان يتعلق القرض
بالقاء الغائبين في جوار الشكوك وظلم الحيرة وهو ما في اللوحة التي
هم اخرج اليها من سمع للصحة ومن هنا ظن ان ذكر علي وكنى الائمة
من ولده في القرآن بالعناوين الكلية التي هي في الحقيقة ائمة الصديقين
ايضا وانما ينظر اختصاصها بهم بعد ثم القرآن الحالية والمقالية الثانية من
السنة التي فيها دخل كثير وابواب واسعة لتسوق افواج شيعتنا الى الله
النصير بهم باسمهم الشريف او بما لا يصلح صدقهم على غيرهم الغرض الذي جعله
اسماهم الشريف في الكتب الشافعة وقرنت اسما اوصيا باسمهم قال الشيخ

في تلخيص

في تلخيص الشافعي ان افوى ما يدل على امامة امير المؤمنين من نصوص القرآن
فولم انما وليكم الله ورسوله والذين امنوا الآية من راجعة لبعض
امام المشركين يظهر عليه صدق ما دعينا انهم في افوى في جميع ما ذكره
من اصل الشبهة واجوبها بما للقران اما اصل الشبهة فتشمل الى وجهين احدهما
ان مقتضى الحكمة ترك النص في القرآن بوصايتهم وخلافهم لمناكفة
الناس واختصاصهم حتى يخرج المدة من بين حب الحسيد غير مطيع من
العاصي العبد ثانيا ان ذلك مخالف لما استفاض عليه النبي في
معاشرة القوم والنفوس بهم ويؤيد على الاول ان الامتحان جاء على كلا
التفديرين فانه لو في النبي ابنه صريح في ذلك من القرآن كما من به
جمع وعرض عنه اخرون كما وقع نظيره في وقعة الغدير وضوح الامر ولا
يلزم من ذلك ايمانهم به جميعا الى بنا في ذلك الامتحان لان اريد به
امتحان الحاضرين وان اريد امتحان باخرتهم ممن يوجد بعد الامتحان
كر في بقاء الامتحان ايضا وان صرح باسمائهم كرك الا ترى ان المعاند
يا ولون النصوص الصريحة التي لا مجال للشك فيها انما هي منصوصة
لله في كتابه وحق في جماعته فادركوا المعاجيل في هذا الخبر في النبي

ذلك اليوم سبعين الفاً وانما كانت تخشى على نفسه من كبرهم فعاد الله
 العصاة منهم فانفع المانع يومئذ فصلى النبي بما امر به بخلاف حاله في
 مبداه وواسطه وحبث له ففوت كلمة الاملاك ولم يبلغ النبي في تأييد
 الدين مرام وغالب صحابه من المنافقين ضعفاء البهتان فكيف كان يمكنه
 والحال هذه نصيب اهل المؤمنين بنصه وبنص اقران عليه وان
 ابيت التصديق بما ذكرناه من تحقق المانع قبل يوم الغدير فلا اقل من
 الاحتمال الهام لما ذكرناه من الاستدلال الذي في انفسنا الجزم المتعين
 المصنوع احتمال تحقق المانع ولا معنى للتسليم بالاصح في المفاكم وان
 لا يتحقق وامامه نزل اليه كل في يوم الغدير بعد ارتفاع المانع مع انه ثبوت
 وايضا لا محققين الذين اخرهم الدهور واطابهم شبه الشياطين كما ذكره الاستدلال
 فاعل المانع منه علمه نعم بانه لو نزل اليه كانت اسقطها المعاد من اقران
 بعد خات النبي فلا ينفع بها الاحقون فيكون اثرها بالعرض المذكور
 لغوا بعد العلم بعدم ثبوتها عليه قد ذكرنا الفاضل لهذا الحديث في
 الجواب الرابع ايقن حيث ذكرنا انه كمانع من نفاذ امره باسمه في
 الاذن يتعلق العرض بالغا، الغافلين في عباد المشركين فلم يحررهم من
 شعري

في هذا الحديث
 ما لا يخفى
 من ان
 النبي
 صلى الله عليه
 وآله
 وسلم
 كان
 في
 يوم
 الغدير
 في
 مقام
 الامام
 والحق
 في
 ذلك
 ما
 لا
 يخفى

شعري اذا كان من مذهبه من المنافقين قد اسقطوا تلك الامة من
 القران بعد نزولها على النبي فلا ينفع بها الاحقون فكيف يكون اعتبارها
 داعيا لنزولها على النبي مع علم الله تعالى بعد ثبوتها عليه ووجود بعض الاخبار
 بنزول اليه كك وان المنافقين قد اسقطوا لا ينفع في ترتيب الغرض
 المذكور على نزولها بعد نوازل تلك الاخبار والاحكامها لا تنفيذ علمهم
 ان حصول العلم من اخبارهم بذلك انما هو بعد ثبوت امامتهم فكيف
 يجعل اخبارهم بذلك دليلا على امامتهم وهل هو الاقوى من ان يعاين
 ان نعم ان الغرض المذكور لم يثبت بعد نزول اسقاط المنافقين
 فلا معنى لوجوب انزالها على الله تعالى لاجل حصول الغرض والحال
 يعلم بعدم ثبوتها وان نعم ان الغرض المذكور حصل فهو يثبت
 فضلا عن ثبوتها لانه التي نزلت عليها كانت هي العامة الغرض في بيانها
 واخرهم من ظلم المؤمنين الا ان يكون الغرض لها انما هو على الناس وجبة
 ثابته بدونها وتقيم تلك المنافقين باسقاطها لا دليل على وجوب ذلك
 على الله تعالى فلا غرض في فعله في نزولها الى علم بوجوب انزالها على
 من جميع ذكرنا في وجه النظر في جواب الرابع فان مرجع الامر متبعا

قد عرف ضعفه ثم قال محصل القول في دفع الشبهة ان ما ينبغي ان يكون
الحجة العنصرية عن غيرها خلفه وخلفه وافعاله اطوره وما هي في نفسه
عنه وانتشارهم عن حلق حفظ الغفر الذي بعث عليهم ليعلموا ما يكون
في نفس موجبا لشرفه اكثر من حيث طابعهم الجبني ^{عليهم} علمهم ^{كان في الدنيا}
من حسد الكبر ونور الشفة والشمائل الضيقة كالغزو والفساد
الشنيعة كاللذات والسيارات والاعمال الخالصة لا الا بالوجوب في نفسه
نفر من طبع الجماعة من حيث مخالفة الماهية عليهم بما هو عليه امر دينهم
ومعاشهم وقرودهم الطمأنينة ومعاشهم في معاشهم هو كمالهم هو
ولان في الطريقة المتأخذه من لا باكالها بالاثبات والاثبات هو
ما فيه بديل الاموال والنفس والنفوس والنفوس من يلهي في الصلوات فان
اعطوا منها وضوا وان لم يعطوا منها اذ لم ينجحوا في انهم كما اخبرنا
من ينكحون خريفا من المؤمنين كما هو في قوله قد علم الله العرفين منهم
والقائلين اخوانهم هم البناء لا بائون الياس لا قليل الاشعة عليهم
جاءوا فيهم فظنوا ان اليد تدور عنهم كالدفع فغضب عليهم من ذلك
فاذا ذهب الحجب سلفوا بالسنن والاشعة على الخير والاكمل عليه

الذي

الاشيان بما يتعلق بالامور العادية مما هو واجب جلبه الفلوس في الدنيا
كيدل الاموال والكثرة والعقود الجرائم الكثرة خصوصا في عقبه الاخلا
بما علق على بلاغة البلاغ الرصا لهكذا كان يفعل من فخره لا قصين
وهما لا قريب والمساواة بين الاحرار والاسود والشفيع في الحافل
والمناقل والاعطاء والنعم واقامة الحدود كان يقسم العطايا بين القوم
ولا يفضل شبرا لشرفه ويقول لهم ان كان ينكر تفاضل الدبر يكون منكم
في الدنيا اول من وضع ديوان العطفية وجعل التقاوت على تفاوت فيهم
في الدنيا من الحجاب كادوا في العيون كاذبا كان يتقرب طابع انهم
خصوصا في ما يميز الشرف عندهم عليهم مثل ما يميز سادة العود من اولاد
وهو من ابناء عشرين على صناديق الغوم وكهو قريش ولقد كان الوحي
اليهم من هذه الافادة وهذا ظاهر على من عرف خبرهم وحادثهم في
اول النكاح النقصان رسول الله لم يبلغ في تاليفه في المناقضين الغاية
الفصوى بحيث يتبع طائفة نفوسهم بحسب ما ذكره طابعهم فهو يبي
لا ينكر كيف اتبع اهل النار بكل ما يشتهون من الغنى والنبوة وانكار النقص
انه ما كان ينافي قلوبهم بوجهه في العلوم النوازل من سيرة

اذن من العلوم انه كان يفرق لهم من لغاتهم ونحو العلم والدين لهم ليعودوا
 في المجالس ويعاملهم معاملة اهل الدين حتى يبلغ في النفاق ان زعمهم
 بنائه وزعمهم جعله دليلا صياما ما بعد في مكة مع عاتقه
 لله ولرسوله والحق ان توقفه في الامور والاعمال على ما في قلبه
 المنافقين بجهل وخيف من شؤهم على نفس النبي او محو كرامة الاسلام
 للنبي فاليفتقروا بمقدار المزدرة كالنحية في من العصور بل بعد
 وجوب ذلك على النبي سرعة للاهم كما هو واضح لا يخفى في وجوب ذلك
 النبي او جوده بدينه في ادبهم قال واما ما ذكره البعض من السيد الحق
 قوله من انه كان ما هو بغير القرآن غرضه ان يري ان كان في نفسه
 اقتراف محض او لا يوجد شاهد له في الاحكام او بله في قوله قال فليست
 كيف جاز بهذه الاحكام المنافية لطبيعة الاجيال ثم مر غير ذلك من الامور
 تلك الزيادة عنهم بعد ارضاء عنها من انفسهم عن كفاها وكذا الا
 من ولد الى ان يظهر الحق بجدد في ظهور الكبر الحديدي ثم قلت قد ضعف
 ما ذكره على السيد في هذا الكلام فانه كلامه قد في ما في المقالة الثانية
 وما كان ينبغي لهذا الرجل الصالح اسامة الا مع هذا السيد الجليل الذي هو

ان

ائمة الشيعة وفيه اذ لم يزل يفرقه بين القولين في ما في قوله النبي بعد
 به عند اهل النظر ونحو ما الله من طغيان النفس في طغى الغرور ثم قال واما
 ما ذكره من الاستغفار في القائه لعن انفسهم اليهم فليس الا ان الوجوه
 في التواضع والخوف لعن المنافقين الى اخره فقلناه عنه المقالة الثانية
 وقد فكلنا كلام السيد في كلامه ذكرنا ما فيه من وجوه النظر في اجمع
 الدليل العاشر انه لا اشكال للاخلاق بين اهل الاسلام قطرا خلافا
 كثيرة وتغييرات غير محصورة في كلا القرآن وحرفه هيئانه من زياد وكما
 نقصانها وزيادته في نقصانها وتبدلها وابتداء الخوض وانيت لفظا
 وافراد متروكة وخروجها من اهل البيت من وجوه التغيير الذي ذكرها
 ان بلغ من الكثرة بمكان خرج عن اندراج تحت القسط فاستقر في الخواص
 الى الاختيار واختار سبعه منهم او عشرة بما فيه من الاختلاف كما جاء في الاخبار
 الا ربعة من سائر الازاهب بعد تشيها لكن لم ينص على اطلاقها في جميع غير
 اعنوا بوجه تفسيرها بجماعة ما في خبر النخيل الشهير ثم انه لا بد من انما
 اختاروه وغيره مما جعل متحدة في النبي كما هو ايقن وادعوه في المقام فيكون
 القرآن في نفسه عند نزوله مبينا على الاختلاف وهو على العبارة في

في قوله تعالى
 ولما جاءهم
 رسولهم
 من غير
 انذار
 فاصبر
 على ما
 جاءهم
 من الله
 وما يشرئ

المنشوعة

في المراتب المذكورة وحيث ان القرآن نزل في جميع مراتب بنحو واحد لا يغير فيه
 كالاختلاف كان جميع ما ذكره غير الوجه الواحد الوجه الرابع في غير منبه
 رسول الله وقرائة القرآن في قرائة بغير انزل الله وهو ان يحفظ الموجود
 الداعي غير خاص من بعضه واكثره فيروج غير مطابق لما انزل عليه اجماعا
 وهو المقصود وهذا الدليل ان كان غير واف لا يثبت نقصا في السورة ولا في
 لعدم شمول ذلك الاختلاف لها الا انه يمكن تبيين لعدم القول بالفصل او
 بان في اذ الركن اثناء في حفظ القرآن وحيث ان من طريق الاختلاف
 بمقام لم يحفظوا سورة الفاتحة كما هي وقد كانوا يلقونها في كل يوم مرات عديدة
 في ازيد من عشرين سنة وكانوا يسمعونها في كل حتى قرأ بعضهم ملك
 وبعضهم ملك وبعضهم ملك وبعضهم ملك وبعضهم ملك وبعضهم ملك
 وبعضهم ملك وبعضهم صراط وبعضهم صراط وبعضهم صراط وبعضهم صراط
 وبعضهم صراط من بعضهم والصالحين وبعضهم غير الصالحين وهذا في اختلاف
 اعراب كل انما في كذا قوله عليهم سبعة وجوه والمفروض ان كل من لم يقرأ
 عليهم واحد لم يحفظهم غيرهما الا ان يكون مودة الى ثلاثين في كل سنة
 مثلما يجب بلزم من ذلك ان من التمر في النقص الى بل هو غاية الوجوه

حاشية
 فانه

فانه اثبات نزوله على نبي واحد ابطال نزوله على وجوه عدة الثاني
 وان تنشأ بعض تلك الاختلافات من الحفظ فانه لا يلاو بعضها
 العاى بعضها النص العمدة وبعضها خلاصتها فان حفظها بعض الناس
 كما مر وبعضها اختلافا في اللفظ في مرصوصا كما سنفر الى غير ذلك مما يجرى
 الى التفصيل في صوته انفسهم الى اذن وصي من نبيهم والله يدرك
 ذلك امر ثم اخذ في ذكر وجوه مقابضا في الاختلاف في القرآن وانه
 واحد نزل من عند الواحد مقابضا ان تلك الاختلافات غير مستندة
 النبي واما وقع ذلك منهم باجماعهم وادانهم قداسه فيها كما
 الاستبعاد الا انها وافق فيها الحق والصواب فان الحق عند نبوت الله
 في تلك القرأت عن النبي صلى الله عليه وسلم في القرأت السبع التي ادعى نوازها مشهور
 الاجماع الا ان ذلك كما نواز ما بين الذين اعني المواد المرسومة لقرآن
 الموجود عن النبي صلى الله عليه وسلم من اجماع صحابنا على نوازه كل حتى من القليلين
 بعد نوازه القرأت مع اذ اثبت كانت وجوه بعضها بعضها بعضها بعضها
 عندنا منهم لا بعدد بخلافه في اتفاق الاجماع كما سمعت تفصيل القول
 في المقالة الثانية بما لا مزيد عليه فان راد من التحريف الاختلاف

الواقعة من القراء في أداء الرسولين الذين والمواد خارجة عنه فرجاً بالواقع
 ولعله المراد من القراء في جملة من الأخبار المطلقة لوقع الفرق في القرآن إلا
 أن ظاهر عبارته بل صريح قوله وظاهر المصنف الوجوه الدالة على غير القراء
 بعضها أكثره فهو غير مطابق لما اتزان عليه لجان الفتح كون الاختلافات
 المذكورة موجبة لعدم إيمان الذين المذكورين وعوا من جماعة من
 الأساطين من المنكرين للتحريف والمبشرين له بل عدة بعضهم من ضروب
 المذهبي الذين كما عرفت تفصيله المقالة الثانية منع كون ذلك الاختلاف
 موجبة لانفكاؤهم عن إيمان الذين فان ذلك انما يتم لو كانت الاختلافات
 واقعة في من النبي أو بعده واختلفت أصناف الاختلافات وما إذا كان
 الرسولي المصاحف على نسق واحد بما وجدنا الاختلاف المذكور في آياته
 على الأساطين في كتب القراء أو مكتوبة في ذلك هو أمر المصاحف
 أو بين سطرها بحيث يثبت عن الأصل كما هو الواقع فليس ذلك إضافة
 لنوازل الرسولين الذين ووجه اختلاف المصاحف في الرسوم في
 زمن القراء باختلاف في كتاباتهم وهجر تلك المصاحف المختلفة والافتقار
 على رسوم واحد في الزمن المتأخره ووجه الفساده لا ريب بل ينبغي
 الدار

قد ثبت في
 بعض النسخ
 من القراء
 في بعض النسخ
 من القراء

تلك مع

نجا لذكرها

الاشارة في أن هذا المصنف المتداول الوجوه في عصره هو المصنف المتداول
 الدائر فيها وحيث المطابق للجمعة من رسول الله أو في من عثمان على
 اختلاف القولين لم يثبت في الرسم بعد الجمع العثماني لم يغير كما صرح به
 المسند في مقدمة الثانية من مقالات كتابه حيث قال ما هذه عبارة
 وأعلم أنه قد ظهر مما ترائه كان القرآن حالات لا وحى حال التفرق و
 الشك قبل زمان جمعهم بين الثانية حال الجمع بعده إلى من جمع
 عثمان الثالثة حاله بعد جمعة ومحل التراجع في نظري التغيير فيه علام
 انما هو أحد الحالين الأولين وأما في الأخير فلا خلافاً بل التكرار متفق
 على أنه الآن باق على ما كان عليه في عهد عثمان ولم ينقل في تاريخ أو
 أن نسخ القرآن كانت مختلفة في الرسم من القراء ثم انفقوا من
 سلطان من الأساطين على رسم ينسوق حديث المصاحف في كتابته
 الوجوه في عصره مطابقة للمصنف المتداول في رسمه ومخالفة ما في كيفية
 رسمه من خط الأساطين الواقعة في رسمه كما هو ظاهر في القراء السبعة وغيره
 من القراء الذين نشأت منهم تلك الاختلافات انما ولدوا بعد عثمان و
 في زمن بني أمية وبني العباس فكيف تكون الاختلافات المذكورة مناه

مع المتداول مع

جعلت ما عرفت عليها فهذا الباب يعبر للملك الوفاة ثم ذكر جملة من الاخبار
 على الخريف ثم قال الدليل الثاني عشر لا يخفى في المواد المخصوصة
 القرآن الدالة على تغير بعض الكلمات والآيات الواحدة الصلوة
 وهي كثيرة قال السيد فقه الله تعالى في بعض مؤلفاته كالحكمة
 ان الاخبار الدالة على التزبد على الفريضة وادعى استفاضتها
 كالمعبد والمحقق الداماد والعلامة المجلسي وغيرهم بالاشارة اليها
 في البيان بكونها بل ادعى نوازها جماعة ما ذكرهم في آخر المحقق ونحن
 نذكر منها ما يصدق دعواهم مع قوة البضاعة ونبين في آخرها بعض
 الشبهات التي ادعى مدعيها جماعة مما لا ينبغي صدقها في بعضها
 اخرى وعدلنا على المطالبات وخالفنا المشهور اخر واعلم ان ذلك
 الاخبار منقول من الكتب المعتبرة التي عليها معول اصحابنا في اثبات
 الفرعية والافاد النبوية الا كتاب الفرائد لامين محمد السبكي
 فقد ضعفه ائمة الرجال فالعلامة ذكر بعض الفرائد الدالة على
 الاستسنا الى هذا الكتاب يكون حالها غير مما قلنا في هذا الباب
 ثم اخذ في تصحيح كتاب السبكي ثم عقبه بذكر الاخبار التي اشار اليها في اول

من
 الدليل الثاني
 في الخريف

عليها مع

الزيد

الدليلين المذكورين وذكر في الدليل الثامن الى دليل واحد هو الاخبار
 على الخريف عمومًا وخصوصًا ونوع هذه الاخبار جعل كل منها دليلًا
 مستقلًا لا ثمرة له الا لتكثير مواد الأدلة بل يغفرك الله الباقية لا يتم
 الا بمعرفة بعض اخبار الخريف على اخطا وهذا الفضل من جهة اخبار
 الاخطا اثبات تلك الزيادة في القرآن الذي خالفه كافة العلماء
 حتى القائلين منهم بالخريف فهذا الادلة على ما ذكره انما مضى
 بعد ذلك الاخبار الاقتصار على ادعائها اختصاص في الادلة بغيره ولحق
 ان تلك الاخبار هي العدة في دليل الخريف بل الدليل لو كان مختص بها
 لو حست نقائلون بالخريف لا بها فقط واما سائر الادلة التي
 بها القاضيل المذكور فمجرد تخيلا وذهوات قد تناوش بها من
 بعد قد عرفت ضعفها كما انك قد عرفت ضعف التمسك بذلك الاخبار
 في المقالة الثانية بما اشرنا عليه خاتمة في مفاصل القول بالخريف
 ان القول بالخريف بمعنى النقص في القرآن الذي ذهب اليه جميع اصحابنا
 لا يثبت عليه مفسدة بعدد ما لا يتم بعد التقوا على ثلوث ما بين
 الدين وقطعية صدره باجماع الشيعة قال شذوذهم في القرآن

في بعض
 الاخبار
 في الخريف

كثرة طوائفهم اختلا اراهم وقد اجمعهم من قبح ما يترتب على الاعمال تلك
 الاجزاء والقول باعتبارها في ثبات تلك الزوائد والتغيرات كما وقع لهذا
 الفاضل نقوبة قران البائية واما لهم من الفرق الصالحة الذين اؤا^{بكتبا}
 دعوائهم في قران القران فان العباد المذكورة في بعض تلك الاجزاء خصوصاً
 السورة التي حكاهما الفاضل المذكور صاحب لسان المذهب واصلها
 سورة البقرة السابعة من القران لا تفقر الركعة وبرودة التركيب
 قران البائية ومن الغريب شبهاء التوراة بالظنة واللوثة المصيبة بالاف^{اف}
 ومن عظيم مفاسد هذا القول انهم خرجوا من قران عوكة حجة وعقد الوث^ث
 به كبريت خلو ما انفتحت عليه كلمات علي السليمان عدا فترشا^ر
 من عقلة الاخباريين فانه بعد تجوز تلك الكلمات في القران تسري احواله
 الى سائر الفاظ القران كما عرف لزومه على هذه المقالة في المقدمة لا
 يبقى اية من القران يقطع بكون ظاهرها ظاهر الكتاب كما يمكن التمسك به
 فان الحجة خرجوا من مظهر الكتاب وكيف يمكن احوال ذلك مع
 جعل بعض الكلمات بغير الظاهر كما صرح به الفاضل القاسم في مقدمات
 الصافي حيث قال بعد ذكر جملة اخبار الخوفا هذه عنائه وبردي على
 هذا

انما الكلام في
 انما الكلام في

انما الكلام في
 انما الكلام في

انما الكلام في
 انما الكلام في

هذا كلامه اشكال هوانه على هذا القدر لم يبق الا اعتماد على شيء من القران
 اذ على هذا يجعل كل اية منه ان يكون محرفاً ومغيراً ويكون على خلافه ان لا
 فلم يبق لنا في القران حجة اصلاً فتبقى قائمة الامر بالاجابة والوصية بالتمسك
 به الى غير ذلك انتهى فان قلت ان هذه ما يحتاج اليه من القران هي الا
 المتعلقة بالفروع ولم يرد فيها تحريف ايماناً والتحريف في غير هذا فلو
 تلك الايات خارجة عن اطراف العلم الايمان الى العلم الاجمال بالتحريف لا يقتضي
 قطعية تلك الايات قلت اولاً ان الالتزام بعدد قطعية القران قد
 حجب فيها عدة ايات لا يمكن ما يتعلق بالفصوص التوحيد الامانة والحوال^{الض}
 والغا وغير ذلك من العارف التي يجب التمسك بها ولو من باب وجوب
 الادعان بما جاء به النبي من افح الفساد ولم يلزم به احد من العلماء
 شرفه من الاخباريين الذين منعوا حجية ظواهر الكتاب مطم طال^{العلماء}
 فذهبوا وحدها بجميع ايات القران واحججهم على انهم في ثبات الماردوم^{لعمد}
 منهم لا فضل ولا استلال على خصوص ايات الاحكام كما هو واضح من الجمع
 كتب احكامية الكلامية وغيرها وثانياً ان دعوى رد حجة نصيب ايات^{عدم}
 الاحكام خلا ما يستفاد من هذا الفصل وقد عرف في المقدمة انه يستفاد

التعريف في جميع ابواب القرآن حتى ابواب الاحكام من هنا تنظر في كلام محمد بن
 في الدرر النجفية حيث قدم عدم دفع التحريف في تلك الايات وروى في
 اجنادنا تضمن تبدل جملة من الكلام وزيادته بعضها ايات الاحكام كبدل
 من المرق في اية الوضوء الى زيادته في قوله يستلوا من الانفال و
 تبدل فامضوا الى ذكر الله بها سعوا وبتد في قبل عدل من بلعدن في قوله
 فطلقوا بعدن تبدل في وعد بدو عدل في غير ذلك مما يصح
 لرسالة والثاني خروج ايات الاحكام عن طواف العلم الاجمالي على فرضه كقوله
 بمجرده فطعنها بل العلم الاجمالي لا يخل بقطعية ما خرج عن طوافه ان وجد
 للعلم سبب موجب انه يوجب القطع فيما خرج عن طوافه وقد عرف مما ذكرنا
 في المقدمة ان سبب موجب للقطع وهو النواتج في بعض اجزاء القرآن و
 بعض كيفية القطع بعد زيادته بعض الكلام وبتد في باقي القرآن مما لم يرد
 فيه خبر يوجب التعيين فلهذا قد وردت فيه اخبار لم تصل اليها الا في
 الاثنية ووكلا يمانية الى ان من ظهورها فيهم عمل الله فيهم وبالجملة في
 ما فصح عليك باب مكان تبدل الكلام وزيادته في القرآن لم يمتدح القطع
 بسلامته اية واحدة بخلافها وان امكن القطع بوجوب ايات وبتد

يترجم

ايات غير محترقة في القرآن اجمالا الا ان القطع به لا يحد في قطعية حتمية
 الايات مع امكان منع القطع بل يعمد ولو على وجه الاجمال بعد فتح باب امكان
 التبدل والزيادة والعلم بوجوه كثيرة من الايات ولا يبقى الا التمسك
 باصوله عند التعيين في غير موارد اخبار التحريف قال شيخنا الشافعي في قوله
 حجة الظن في جملة كلامه في حجية ظهور الكتاب وفي تعريف القرآن
 على القول لا يمنع من التمسك بالظاهر لعدم العلم الاجمالي باختلال الظواهر
 بذلك مع انه لو علم كان من قبل التهمة الغير المحصو مع انه لو كان
 قبل التهمة المحصو في امكن القول بعدم قدحها كون الظاهر
 عن ظاهر من الظواهر الغير المتعلقة بالاحكام الشرعية العلمية الى
 امرنا بالرجوع فيها الى ظاهر الكتاب فانهم انتهى كلامه رفع مقامه
 حاصل مقامه ان دفع التحريف في القرآن على تقدير ما يمنع التمسك
 بظواهره كما كان في اصوله عند التحريف لا يمنع من ذلك العلم الاجمالي
 بالتحريف كما كان منعه على وجه يعلم باختلال الظواهر بذلك وقد
 تحريف لا يحد به المعنى المراد كتحريف العين المنقوشة بالصقش
 وتحريف فامضوا الى ذكر الله في اية الحج بها سعوا في غير ذلك الوارد

لا يمتدح
 للعلم
 كما في
 في
 في
 في

ويحتمل بعد ان يكون مراده قد منع العلم الاجمالي في الخريف في خصوص
 الظواهر لا ختمال وفي الخريف في خصوص المشتبهات والعلم الاجمالي في الخريف
 في احد الطرفين لا يمنع من اجراء الاصل في خصوص الظواهر المشتبهات
 ليست مؤد للتمسك والاستدلال فلا ختمال في اجراء الاصل فيها كما في
 الاصل الظاهر ثم على تقدير تسليم العلم الاجمالي على الحدتين يمكن ان يمنع
 مانع من اجراء اصل كما ان القول بان شعبة غير محصورة فلا مانع من
 اجراء الاصل اطرافها ولو سلم كون شعبة محصورة امكن القول بان قاعدة
 اباد الاحكام من الظواهر مما يتعلق بالقصص ونحوها ذات موضوع لا
 لعدم الحاجة الى التمسك بها التكاليف الشرعية فلا عجز الاصل فيها لكي
 يعاينه الاصل الظاهر هذا حاصل اذا قد في القام ويمكن ان يقال ان
 كل حين اصل عند التحريف ان كان ملة المستضاة فيه ان اصل المذكور
 من اصول المشتبه التي لا تنهض تلك الادلة بانها اشياء لها اول وابد
 به اصاله عند وقوع الخريف في الوحي المنزل وانها اصاله عند معاني
 ما في ابد الوحي المنزل فانه بكونه محسوس لا يثبت مطابقة ما في ابدنا الوحي
 وانما التي تثبت بالحجة فيرتب عليها ذلك اثر القرينة الا على القول بحجة
 التمسك

الاصول المشتبه المراد عنه عند المحققين خصوصا اذا اريد بالتحريف ما يتبدل
 الكلام في ابدنا اذن من الواضح انه بعد البناء على عدم قطعته خصوصاً ان كان كما
 عرف لزوم القول بتطرف التغير اليها لا يمكن تعيين اللفظ المنزلي انما المراد
 بين لفظين فصاعداً بالاعتماد التغير بل الاصل فيما في ابدنا عدم المطابقة
 للوحي المنزل وانما من غير معارض خصوصاً في احتمال زياد كما ان الاصل
 كون الكلمة المشكوك من الوحي المنزل نعم يمكن ان يقع التحريف بمعنى النص ان
 الاصل فيه عدم الوقوع لان مرجع الشك في النص لا خوف الى الشك في كونه
 المنزل وانما زاد على ما في ابدنا الاصل عدم الزيادة ومنه عرف ضعف ما ذكره
 الفاضل المحقق في مقدمات رسالة من ان الاصل في الجمع الا وهو جمع في ذكر
 مع عدم النص ون الجمع الثاني الغامض فان الاصل فيه مع النافين ودخول
 بينهما بان الشك في الجمع لا يوجب وجوب الحد وهو جمع تمام القران بعد
 والتفريق والاصل عند جمع كل وفي الثاني فان عدم الحد بعد وجود
 والاصل بقاءه ثم ذكر ان التحقيق ان الاصل مع متى النص لما ذكر في الدليل
 السابع من ادلة التحريف وهو كونه في الاشكال في قرآنية ما جعل القوم والشك
 في انه تمام منزل وبعضه يرجع الى الشك في زياد الوحي المنزل وانما على جموع

والاصل عند الزيادة والاصل مع التناوين هذا ولكن التحقيق انه لا يمكن
 انكار الكمال التامية في الايات والسو عند الشك في كون الوجوه تمام الامة
 المتصلة او التواتر في مجرى اصالة عند ايراد في الوجه المنزل كونه صلا طبنا
 فتبقى اصالة عند مطابقة الوجوه الوجه المنزل وافتتاح في المقادير المعاني
 لا بمعنى التمسك به في ترتيب اثار النفس في حكمه ووقوعه في المحذور بل بمعنى التمسك به
 ففي انكار الكمال التامية فندبر هذا كل ان كان لا يستلزم اصالة عدم ^{الضعف}
 هو الدليل الشرعي القائم على حجية استصحاب النقيض انكار الكمال التامية وهو
 اصالة عدم العقلة والخطا من التناوين للقران وبجامعين في نقل القران في جميعه
 هو الاصل سابقا لافعال العقلاء من حيث اتفاق المرفوع العقلاء على عدم الاعتدال
 باحتمال العقلة والخطا في مقام افعالهم او الحكم صريح بتجمل الاستدلال في موضع
 من مكانه ولا لذلك لم يمكن الاعتماد على نواهي السنة ايضا كاهمال دفع
 التغيير فيها كاهمية ولا ان اصل المذكور ليس الاصل العبدية عند العقلاء
 بل اعتبار من حيث افادته لظن الشخص النوي ووجهها اشترط في الاو
 كونه ضابطا غير كثر الغلط والسمو ولم يعبدوا على نسخة كتاب محمد فيها
 الغلط مجرى اصالة عدم عقلة الكائن في عدم حصول الظن بكلام معيبة
 المقام

المقام بعد ما علم من حال الجامعين للقران عدم اخفاهم لبثانه وماسحهم في هذه
 بارادة هم في تحريفه وتغييره كما هو معتقد الفاضلين بالتحريف فكيف يمكن
 نفى تحريفهم للقران مع هذه الحال باصالة عدم دفع العقلة والخطا منهم
 في جميعه هذا مع ان الظن بالحاصل من الاصل المذكور على تقدير افادته للظن
 من الظنون المحمودة للتخفيف الظاهر في ما يعمل للتخفيف المراد بعد احرار الظاهر
 وهذا لا سناد فده عدم حجية الظن في القسم وان فكيف يدعي ان الاصل
 المذكور في المقام بل التحقيق ان الشبهة في المقام حيث يكرر الشك في
 الكلام في اصل النقط الصادر من التكلم في تخفيف الظاهر بعد احرار النقط
 الصادر فيها قلت مراتب في تخفيف النقط الصادر من التكلم الثانية
 تخفيف الظاهر بعد احرار النقط الصادر الثانية تخفيف المراد بعد احرار الظاهر
 والمستفاد من كلمات شجاعت الاستدلال في مسألة حجية الظن هو اعتبار الظن
 في الاخرة لا مطلقا وثانيا ان التغير المذكور ان ثم قامت اية في نفى التغيير
 الواقع عن الخطا والعقلة فيما بعد من القران حين الجمع امام المحدث
 ولم يلحقوا عليه بعد خصم لغصوم وجهه كما هو احد المناشئ للتغيير
 بزم الفاضلين بالتحريف فلا ريب في عدم مكافئة الاصل المذكور

ثالثا لو سلمنا جريان الأصل المذكور وجود التمسك به في نفي التغيير المذكور
 فلا ريب في عدم جواز التمسك به في نفي التغيير العدمي فان مرجع الكذب في خبر
 ولا يترك احتمال الكذب لا بد من باصالة عدم التغيير للأصل في خبر علم
 للواقع الا ان يدر دليل على اعتبار الخبر وعدم الاعتداد باحتمال الكذب
 فيه كافي السنة المحكية بخبر الواحد في الجملة وكذا الكتاب لعدم قيام دليل
 محجة ما نقل منه احاد كما في تفصيل القول فيه في المقالة الثانية وفي
 ان القول بقيد كلام القرآن بل التمسك في تغييرها بسنن عدم قواها
 والا لم يحيل فيها التغيير لكان التواتر والجماعا لو سلمنا اعتبار الأصل المذكور
 مطم حتى في نفي التغيير العدمي فلما منع جريانه في نفي التغيير الظاهر في القرآن
 تبدل بها ان عمنها التخر في كلامه للتغيير المذكور وذلك اعتبارهم
 في محبة قطعية صدر كما قد عرفت ظهور ما نقلنا من كلامهم في المقالة
 الثانية في اعتبارهم التواتر في القرآن وارسالهم عدم الاعتداد بما ينقل
 منه احاد وان لا عمل فيه بالتواتر اذا سال المسلم بما ينبغي من ايقادهم
 اعتبار قطعية المان في القرآن وح فلا يترك التمسك بالأصل في مقتنه
 لان الأصل وان كان معتبرا لا يفهم مقام القطع اذ الخدم وضوا على

٧ اثبات

الصفه

الصفه الخاصة على حقيقه الاستدلال في مباحث القطع من سائر التمسك
 مع ذلك التمسك بالأصل في انك من القرآن وبالجملة ظاهر كثر من كلام
 بل صرح بعضهم اعتبار التواتر في القرآن ومن هنا المواعلي عدم الاعتداد
 في اية الكفارة بقرآن من مسوق فصليا ثلثة ايام مشايها مع ان ذلك
 بان لفظة مشايها مراد به من طريق الاحتمال غير في القرآن وح اذا
 شك في غير كلمة من اية بناء على طرق التغيير الى الحكماء لا ريب في انتفاء
 التواتر فيها والا لم يحيل ذلك فيما كان التواتر واذا انتفى التواتر
 المحبة ولا يبعد التمسك باصالة عدم التغيير لعدم قيام مقام التواتر المفروض
 اعتبارهم في محبة ولا كانت السنة المحكية بخبر الواحد اذ له محبة في
 عدم الاعتداد باحتمال التغيير فيها من عدم فضلا عن خطأ والعقل مع
 نفي التغيير خطأ فيها باصالة عدم التمسك والعقل في افعال العقلاء
 خامسا لو سلمنا عدم اعتبار القطع في القرآن واكتفينا في نقل الاحكامنا
 ان منع جريان الأصل المذكور في مع العلم الاجمالي بالتفسير لعدم
 جريان الأصل في اطرافه فنبقى باصالة عدم قرآنية المشكوك وعدم
 ما في ابدن اللوح المتزل عدم كون الظاهر المشكوك من ظواهر الكتاب

سألت عن العاشر فاما ذكره فانه من منع العلم الاجمالي باختلاف الظواهر
بذلك فحينئذ لم ينشأ في العلم الاجمالي بالتحريف على القول به انما هو باختلاف
الدالة على وفي التحريف مقابلة اثرها محققا تحتها بالظاهر كما هو ظاهر
واجبها مع ان غرض المحققين هو الاختلاف بالظواهر بما يوافق اغراضهم
لا مجرد التغير لا يختل به الظاهر فان ذلك لا يكاد يجد في اغراض العقلاء
فكيف يمكن منع العلم الاجمالي باختلاف الظواهر بذلك وما كان قد
بعد الشك بان الشبهة غير محصورة فيمكن المناقشة فيها بان الشبهة لعادتها
عندهم في العلم الاجمالي بالتحريف لذين جرت العادة على ايمانهم بالاشتباه
الكثير بالكثير كما انه في الاف فتكون الشبهة محصورة عندهم مع المداد
في جريان الاصل في اطراف العلم الاجمالي المذكور وعنده على كون الشبهة متبادرا
فثبت الاجمال في تلك الظواهر عما عداه بحيث يكون احتمال امصافه
كل من اطراف الشبهة للتحريف المعلوم بالاجمال احتمالا غير معتد به عند العقلاء
ولا اختلا بالظهور في انظارهم لا على كون الشبهة محصورة في غير محصورة فان
ذلك مما يفرق في الشبهة في التكليف لا في الظهور والاجمال في الالفاظ
ودعوا ان كل شبهة غير محصورة في باب الالفاظ لا وجوب الاجمال في اطرافها
او الظواهر

اول الكلام اللهم ان يجعل مناط التحريف بين الشبهة المحصورة وغيرها عند
الغرض والعقل باحتمال امصافه الواقع المعلوم بالفعال عليه وهو بعد محل
نظره في يعلم به المناقشة فيما ذكره اخيرا من انه لو كان قبل الشبهة
المحصورة امكن القول بعد ذلك انه اذن من الواضح ان خروج بعض اطراف الشبهة
المحصورة في مثل مقام هو لا ابتداء لا يصح عدم تأثير العلم الاجمالي في اجمال
اطرافها وبقاء الطرفين على الظهور العرفي اذ لا يبيد العلم الاجمالي
ظهور احد الظاهرين الصادقين من متكلم بوجوب اجمالها وبغيرها
عرضا وان خرج احدهما عن موثر لا ابتداء فان ذلك انما يجد في التكليف
من حيث انتفاء العلم الاجمالي بتكليف متغير على التكليف على كل تقدير في كل
الالفاظ فان مثل ذلك لا يصلح فاما في اجمال اللفظ وظهرها فاما هو واضح
لا يخفى الفرق بين المقامين ان العلم الاجمالي باختلاف الظهور في الالفاظ
بوجوب اجمال تلك الظواهر عرفا لا يفسد الاصل وانما عدا حيث ان عدا
من باب ان التوهم المفقود في المقام لا من حيثها من لا يوافق في اطرافها
في الاصول الشرعية العبدية التي بدع بعدم جوازها في بعض الامور المحرمة
هو لا ابتداء اللهم الا ان يبيد كون اصله عند الغير من اصول العبدية

العقلانية وان المدار في القواهر على التعبد والظن النوعي دون
اثباته خط الفناء فالحق ان اصالة عدم التحريف لا يجب في حجة القواهر
بعد العلم الاجمالي بوقوع التحريف فيها بل ومع التلحق الوقوع كالواحد
اجبا التحريف لا شك في وقوعه والعلم فانه لا يمكن التمسك لنفيها اثبا
مطابقة الموجو المنداول للوحي المتزلزا فاما باصالة عدم التحريف للمعروف فلا
كل حال في السنة المحكية بخبر الواحد مكان نفى احوال التغير التهويف فيها
ببنا العقل على عدم الاعتداد باحوال العقلة والسمو في مقام او الهم
افعالهم في احوال التغير العمدى بادلة حجية خبر الواحد لمفقو في الكتاب
بل قد عرف فيام الدليل على اعتبار التواريف وعدم العبرة بالاحاقال
جيدا هذا وتلا لكن الناطل الصافي في عبادة الاستقامة يعطى ان مراد
من التحريف المنفى بالاصل هو خصوص النقص لا ما بعده في غير الحكماء
انه المقصود من التحريف عند جبل القائلين بان لم يكن كلامهم كان التبدل
في كلامه قد يقضى بان مرجع اصالة عدم التحريف عند الذي نفى فيه التحريف
في قواهر الكتاب الى اصالة عدم بغيره على ارادة خلاف ذلك القواهر
بذلك يندفع عن عبثه بعض ما اوردنا عليها وفي فيها موانع للنظر لا محبة
عن

٥

على من احاط خبرها او شرناه وكيف كان فقد انفتح بما ذكرناه ان القول
بالتحريف مستلزم لسقوط الفران عن الحجية وربما اسندل على نفى التحريف
بلزوم ما ذكر من الفناء وقد فرض له الفاضل المحدث في جملة ادلة النافين
للتحريف فقال السادس انه لو سقط متبقى لم يبق ثبوت في الرجوع اليه
اجاب عنه المحقق الانصاري ثم ذكر جوار الشيخ الاستقامة المتقدمة انفا
واسقط منها قوله على القول به من اولها وقوله فانهم من انحاء العلم
بما عاده الى اسقاطها واقعة العالم ثم قال بعد توضيح جملة الاخير من العبارة
المذكورة هذا مضافا الى ان ارشاد الائمة الى التمسك بها وفرضهم الاحتكاك
عليه متمسكهم بها في غير واحد من الموارد كما شفع عن عدم سقوط ما وجب
الاجال في الموجو من ايات الاحكام وغير منافع للسقوط في غيرها وفيها بما
لا يضرها انتهى كلامه اقول اما فقله عن شيخنا الاستقامة فقد عرفت الكلام
فيه واما ما اجاب به خيرا ففيه ولا ان تقرير الائمة اصحابهم على التمسك بقواهر
الكتاب متمسكهم بها كثيرا من الموارد لا يختص بايات الاحكام بل بالكلية
متمسكهم بتمسك اصحابهم والعلماء من تبعهم قد بما وجدنا في قواهر
الكتاب خصوصا ما تعلق منها بالمعاني الدينية كالوحي والامانة

فلا يخرج من كتابه ما كان عليه
فلا يخرج من كتابه ما كان عليه

والمعاد وغيرها كشفت عن عدم اخلاص الظاهر الكتاب ان من راجع
اخبار الخريف في ايات الاحكام وغيرها وجد كثير من تلك الخريفات المودة
ما يخل بالظاهر ان سقوا اكثر من ثلث الفان ما بين قوله فان ختم
نعد لوافي السامح قوله عز وجل فانكم اما طاب لكم من الشاغل غير محل بظاهر
او ان سقوا لفظه صلوة العصر بعده قوله والصلوة الوسطى غير محل بظاهر
مفاد تلك الآية وكل تبدل من المرافى بالى المرافى في اية الوضوء غير
ما يفسر عليه المستيع وقد ورد في كثير من اجبا الخريف تخطئة الامام جملته
الظاهر مثل ما ورد في قوله كنتم خير امة اخرجت للناس كيف يكون اخراجه
وقد قلوا ابن بنت نبيهم وما ورد في قوله تعوليسغفر لمن في الارض
ان في الارض اليهود والنصارى كيف تسغفر الملائكة لهم غير ذلك
الموارد هذا مع عرف من ان خرف الخرفين هو الاخلال بالظاهر الظاهر
بلا يخل بالظاهر فان مثل ذلك لا يخل في مفاد العبد اذا خيرا او شائلا
الى التمسك بظاهر الكتاب في غيرهم اصحابهم عليه تسلم بذلك الظاهر
مكتوبة لا خجل الخريف لانهما كاشفة عما لا ينافى في الدليل اجبا الخريف وثانيا
انه بعد البناء على سقوط جملة من الكلمات والآيات السوم من القرآن وتبدل

جملة

جملة من الكتاب ونزاد بها فيه بالاجتهاد المروية عنهم فافادهم الى التمسك
بظواهره وتغيرهم الاجماع عليه تسلم بها محتمل لوجهين احدهما
ما ذكره والاخر النفية وايضا التمسك على هذا الظاهر مؤلفين من الفساد
كما اخذ بعض من ابد الخريف في وقوع الخريف اذ من المحتمل ان يكون
ايات القرآن بسبب خريف المبطلين مخلة الظاهر حجة فيها وافا
امرهم بزيادة ايات القرآن على المندول الخرف من باب النفية وحفظ
ظاهر الدين عن الفساد هو ظاهر جملة من اجبا الخريف مثل ما هو الصافي
عليه حيث فر بعض اصحابه بحضرة بعض ما روي عنهم من الزيادة في القرآن
كف عن هذه القرآنية افر كما يفسر الناس حتى فهو الفائم فاذا قام فرع
كتاب الله على حدة وما روي عن النبي صلى الله عليه وآله من الزيادة في القرآن
وما روي عن المؤمنين في خبر اجبا عليه الزيادة في القرآن يسوع مع عموم
التصريح باسمه المبدين والزيادة في اياته على ما ينبغي من تلقائهم في
الكتاب المبين في ذلك من ثبوتهم حج اهل التطير والكفر والملل المخرفة
عن قبلنا وانما هذا العلم الظاهر الذي قد استكمله الواقي والخالف
بوقوع الاصطلاح على الآثار لهم والواقي بهم الى ان قال فان خريف

التقنية تحظر النسخ بأكثر منه في آخره ولو شئت كما سقطت ولما
 جرى هذا جرى لطلال وظهر ما يحظر التقنية انما هو من باب الايمان ومثالب
 وهذه الاحكام كثر في ظاهر صريح في ان منعهم القراءة بالزيادة
 المروية عنهم وامرهم بقراءة المرسوم المندول انما هو للتقنية ولئلا يقول على
 المسلمين السنة الكفرة والمنافقين في الكفر بكون امرهم بما التمسك
 بالقران المندول الاحتجاج به من باب التقنية انما هو لا فائدة من احتمال
 به وحيث فلا يمكن ان ينقادوا من تلك الاحتجاج على دفع الضيق
 الكما كون المندول حجة واقعة كما هو عند علماء الاسلام ولا يمكن
 انفسا الا بتأويل تلك الاحتجاج وطرح ما لا يفضل التاويل منها كما هو
 عليه المذهب من خبثك وقد طرح العلماء الكثر من الاخبار في ابواب الفقه
 وغيرها لا فائدة من هذا المحذور فليكن كما خالف ظاهر اجماع المسلمين في
 المذهب بل الدين فانه لا مزية عندهم في ان هذا القران الموجوب ^{للمؤمنين}
 كلام الله ثم لا يشكون في توازن نقله عن نبيهم كما لا يشكون في توازن
 وجوب الصلوات الخمس وصوم شهر رمضان وسائر ضرورات الدين عنه ولا
 يمكن دفع البعد عن مثل ذلك بخلافه ويزن مع شبهة الكذب عليهم ^{الذين}

الكذابين روايات كثيرة في كتب فقه اصحابهم كما سواها في اخبارهم
 والغلو وغير ذلك من منافع المذهب الذين وبالجملة هذا القول ^{يفاسد}
 كثيرة جدا وقد اوضح لك بحمد الله من اصوله بالانزلة على لسان
 هذا اخر ما حواه نزل الله نعم ان يثبت الكشافي في هذا الصالحا
 وبجوابه عما كتبته لحفظه في صحاح السنيان في اخبار
 وقد فرغ منه مؤلف الراعي عفو ربه الكريم ^{والعفو}
 جاد ولاخرة من سنة الثانية من المائة
 الى بعد بعد لا فائدة من الحجج النبوية
 على صاحبها الف الف سلام ونجدة
 حامدا ومصليا ^{والحمد لله}
 رب العالمين

قد ارسلت اليك هذا الكتاب
 في سنة ١٢٠٠

11/10/25

